وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

كلية العلوم الإنسانية و الإسلامية و الحضارة

قسم التاريخ

الإتفـــاقيات الدولية و دورها في فرض الحماية على المغرب الأقصى (1902-1906)

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريـــــــــخ المغرب العربي المعاصر

اعداد الطالبات :

- هواري نبيلة
- النية سارة
- زياني خديجة

اشراف أستاذ :

د. بن خليفة محمود

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
بن سعيدان محمد	.....دكتور.....	رئيســـــــا
بن خليفة محمود	.....دكتور.....	مشرفا ومقررا
عطية محمد	.....دكتور.....	عضو مناقـــش

السنة الجامعية :1441هـــ-1442هـــ/2020م-2021م

شكر و تقدير

إلى الذي لا انحناء إلا بفضله ولا هداية إلا بأمره,لا توفيق إلا بإذنه ولا تقدم إلا بتسهيل منه...

الحمد لمن يتجمد الحرف منه في حضرته وتعجز الكلمة أن تدور في فلكه"الحمد لله"أولا و أخيرا,ظاهرا أو باطنا خط الطريق فأتبعناه فما ضللنا وأعاننا على المشي قدما في إعداد بحثنا فكان له التوفيق,له خالص الثناء و الحمد.

إلى الذي سأل فأجاب...وتعب فما كل...التي كلما تضلل في الطريق أمامنا لجأنا إليه فأنار لنا الطريق...وكلما دب اليأس في أنفسنا وفكرنا في التوفيق زرع فينا الأمل لنسير قدما تحملنا ورضي بنا طلب تحت رعايته وتوجيهاته رغم كل انشغالاته و اتساع اهتماماته وكبر مسؤولياته أستاذي المشرف"محمود بن خليفة"لك منا الشكر الجزيل وخالص الاحترام والتقدير جازاك الله كل خير.

كما أتقدم بالشكر الخاص لأختي الأستاذة إيمان هواري التي طالما ساعدتني في إنجاز هذه المذكرة و كما نحمد الله أنا وزميلتي لإتمام هذا العمل و أشكر كل من ساهم في هذه الرسالة من قريب أو بعيد...

نبيلة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون)

صدق الله العظيم

بعد الثناء على الله لإتمام هذا العمل أهديه إلى–:

التي كانت ولازالت مصدر إلهامي و جنتي فوق الأرض و التي كان بكائها من بكائي و فرحها من فرحي,إلى التي حملتني شهوراً و حملت وجداني سروراً إلى أمي رمز المحبة و الحياة.

إلى قرة عيني الذي غمرني بعطائه ومنّ علي بحنانه أبي العزيز(بشير)أطال الله في عمرهم.

إلى أخي الكبير الذي كان بمثابة الأب الثاني لي عبد الحميد و الذي علمني كيف أصبر في النكبات و أخلق من قلم كلمات مضيئة.دون أن أنسى أختي إيمان التي كانت الداعمة الكبيرة لي و سندي في مشواري الجامعي.

إلى أشقائي و شقيقاتي (بهجة البيت)حفظهم الله ورعاهم.

إلى كتاكيت و أحفاد بيتنا (حنان,عبد الرحيم,آية,ياسمين,بشير,سندس,مُحَمَّد)

كما أتقد بالشكر الجزيل إلى المشرف على الرسالة الأستاذ محمود بن خليفة الذي كان أكثر من أستاذ مشرفا لنا بدعمه لنا وحرصه علينا في إتمام المذكرة بإرشاداته و توجيهاته القيمة.

و إلى كل من تواجد حين كتابة المذكرة من قريب أو من بعيد.

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم ورقتي.

نبيلة

بسم الله ربي لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضى و الشكر أهدي ثمرة هذا العمل أولا و قبل كل شيء إلى التي غمرتني بعطفها فهي رمز العطاء ونبع الحنان والدتي حفظها الله ورعاها و إلى والدي وسندي الذي قدم لي الكثير دون أن ينتظر مني مقابل أبي الغالي الذي لطالما إنتظر هذه اللحظة و إلى إخوتي و اخواتي و إلى جميع عائلتي و لا ننسى من ساعدنا و دعمنا في هذا العمل الأستاذ الفاضل محمود بن خليفة له كل الإحترام والتقدير لإشرافه على هذا العمل و أشكر جميع الأساتذة.

خديجة

احمد الله عز و جل على منه و عونه لاتمام هذا البحث

الى الذي وهبني كل ما املك حتى احقق له اماله الى من آمن بنجاحي الى من كان يدفعني قدما نحو الامام لاحقق النجاح الى صاحب القلب الكبير و الحنون الى الذي تدمع عينه اذا دمعت عيني و يفرح لفرحي الى الذي حرص على تعليمي ماديا و معنويا الى ابي الغالي على قلبي اطال الله في عمره و متعه بالصحة و العافية.

الى التي وهبت فلذة كبدها و عملت على رعايتي و منحتني كل العطاء و الحنان و الصبر عليا في كل خطوات حياتي الى التي كانت سندي في حياتي التي تنظر و تدعو لي دائما بالنجاح و التوفيق الى التي سهرت و تعبت على تعليمي الى نبع الحنان الى امي الغالية اطال الله في عمرها و منحها الصحة و العافية,اليهما اهدي هذا العمل المتواضع الى والدايا تاج رأسي و اهدي الى اخوتي و اخواتي الاحباء حفظهم الله الى كل عائلتي الكريمة من الكبير الى الصغير الى زوجي العزيز حفظه الله و كان الله في عونه الى كل الاقارب و كل الاصدقاء و الاحباء.

كما اهدي الى استاذنا الكريم الذي لم يبخل علينا بالنصائح الى الاستاذ محمود بن خليفة الذي زودنا بالمعلومات كما اهدي الى كل اساتذتي الكرام من مرحلة الابتدائي الى الجامعي و كل رفقاء الدراسة دون استثناء

سارة

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ج	جزء
د.د.ن	دون دار نشر
د.س.ن	دون سنة نشر
ص	صفحة
ص.ص	صفحات متتالية
ط	طبعة
ع	عدد
م	ميلادي
هـ	هجري

مقدمة

شهد المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تهافت مجموعة من الدول الأوروبية حوله ، لتوفير سوق لمنتجاتها و السيطرة على ثروات المغرب ، و كانت فرنسا في مقدمة هذه الدول بعد احتلالها للجزائر سنة1830م وفرض الحماية على تونس1881م ، بهدف استكمال سيطرتها على شمال إفريقيا.

إلا أن فرنسا لم تكن الدولة الوحيدة الطامعة في المغرب ، بل وجدت نفسها في مواجهة منافسات استعمارية ذات مصالح في المغرب من قبل العديد من الدول الأربعة (إيطاليا ، إسبانيا ، بريطانيا ، ألمانيا) ويعود هذا التنافس لكون المغرب الأقصى يحتل موقعا استراتيجيا ممتازا على حوض البحر الأبيض المتوسط ، وباعتباره من أهم الطرق التجارية بسبب سواحله وهذا ما جعله منطقة الصراع بين القوى الكبرى ، الأمر الذي دعانا لاختيار هذا الموضوع: الاتفاقيات الدولية ودورها في فرض الحماية على المغرب الأقصى(1906/1902).

أسباب اختيار الموضوع:

لعل من الأسباب التي دفعتنا إلى البحث في موضوع الاتفاقيات الدولية ودورها في فرض الحماية على المغرب الأقصى (1906/1902) هي:

أ-الدوافع الذاتية:

1-محاولة إرضاء الفضول العلمي حول هذا الموضوع ، وذلك بغية تعميق الفهم و التدقيق في طبيعة الصراع وذلك عن طريق تسليط الضوء على طبيعة الصراع و التنافس و المصالح المتضاربة في منطقة المغرب الأقصى.

2-معرفة أهم الأحداث التاريخية المعاصرة في المغرب الأقصى في القرن التاسع عشر و خاصة أن هذه الفترة تمتاز بالتنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى.

ب-الدوافع الموضوعية:

1-معرفة الأوضاع السائدة في المغرب العربي.

2–معرفة أهم دوافع التنافس الأوروبي على المغرب ونتائجه.

3–كشف الوسائل التي اعتمدتها الدول الأوروبية و المخططات الاستعمارية التي طبقتها على المغرب مع إبراز الخلفيات الحقيقية للعلاقات الأورومغربية.

الإطار الزماني و المكاني:

عرفت الفترة الممتدة ما بين(1902/1906) تنافس الدول الأوروبية على المغرب بموجب الاتفاقيات الودية الثنائية التي أبرمت على مناطق النفوذ و أنهوا الصراع بتقسيم الغنيمة بين الطرفين (الفرنسي ، الإسباني) (الفرنسي ، البريطاني) (الفرنسي ، الإيطالي).

أهمية الدراسة:

-إظهار أهم ملامح التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى.

-إبراز التنافس الأوروبي في ظل التسوية الدولية و النتائج التي أفرزتها هته المساومات.

-حصول الدول الأوروبية على امتيازات أفقدت المغرب سيادته وحريته ومكانته الدولية.

-يعتبر المغرب الأقصى هو البلد الوحيد من بلدان المغرب العربي الذي تعرض لاستعمار مزدوج.

*بالإضافة إلى مجموعة من المصادر و المراجع و المقالات التي كانت نعم العون لنا.

الإشكالية:

تعالج الإشكالية موضوع التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى فبذلك يمكننا طرح الاشكالية التالية:

- كيف تم احتلال المغرب الاقصى؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ، نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية و المتمثلة في:

- فيما تمثلت أهم الامتيازات التي تحصلت عليها الدول الأوروبية؟

- ماهي دوافع الإصلاحات التي قام بها المغرب من أجل الحفاظ على سيادته و استقلاله؟

- ماهي أبرز الاتفاقيات التي كانت السبب في فقدان المغرب سيادته وسلطانه؟

- ماهي انعكاسات الاتفاقيات الأوروبية على المغرب؟

خطة الدراسة:

استندت الدراسة على فصلين إضافة فصل تمهيدي وخاتمة تضمنت ما توصلنا إليه.

الفصل الأول:لقد ارتأينا أن نبدأ بحثنا هذا أولا بالحديث وكبداية لافتتاح موضوعنا عن أوضاع المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي(1830/1912)

الفصل الثاني:والمعنون ب التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية و المنقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول:يتناول المؤتمرات الدولية.

المبحث الثاني:حول علاقة المغرب الأقصى ببعض الدول الأوروبية.

أما بخصوص الفصل الثالث فقد تم فيه التطرق إلى أهم و أبرز الاتفاقيات بين فرنسا و الدول الأوروبية للسيطرة على المغرب، و مرورا بمؤتمر الجزيرة الخضراء1906من أجل وضع حد للسيطرة الأوروبية على المغرب،ألا أنه في نهاية الأمر تم احتلال وجدة و الدار البيضاء1907،وانتهى هذا الأمر بفرض الحماية المزدوجة(الفرنسية،الاسبانية)على المغرب الأقصى1912.

المنهج المعتمد:

المنهج التاريخي الوصفي : وذلك من خلال وصف أهم الأحداث التاريخية للمغرب الأقصى في القرن التاسع عشر ، من حيث ذكر الأوضاع السياسية و الاجتماعية والعسكرية المحيطة بها ، بالإضافة إلى وصف الشخصيات سواء كانت مغربية أو أوروبية.

المنهج التاريخي التحليلي: وذلك بالاعتماد أساسا على جمع المادة العلمية التاريخية من وثائق ومعلومات ثم دراستها وتحليلها والتعليق عليها ،كما قسمنا الموضوع إلى مراحل وتحليل كل مرحلة في الإطار الزماني و المكاني للبحث.

دراسة في أهم المصادر و المراجع المعتمدة: لقد اعتمدنا في إنجاز هذه المذكرة على مصادر ومراجع متنوعة ونذكر من أهمها:

–علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي،حيث حمل في طياته العديد من الحقائق المفصلة للتنافس الاستعماري على المغرب الأقصى , استفدنا منه في المبحث الثاني.

–عطا الله شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، هذا الكتاب مفيد جدا بحيث يتماشى مع موضوع مذكرتنا ، إذ تضمن فيه الحديث عن الاتفاقيات المبرمة من فرنسا و الدول الأوروبية على المغرب.

–علال الخديمي ، التدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب1891– 1910و كتابه المغرب في مواجهة التحديات الخارجية1851–1947 ، والذي ساعدنا كثيرا في التعرف على مجمل تفاصيل التدخل الفرنسي و الاسباني في المغرب الأقصى مرورا بالأسباب و الأحداث و المختومة باستنتاجات مفصلة عن الحدث.

الصعوبات:

لا يكاد يخلو أي بحث علمي ، خاصة الدراسات التاريخية من مشاكل وصعوبات ، فإننا لا نخرج عن دائرة العراقيل التي تواجه كل باحث من بينها:

–التضارب في المعلومات في بعض المراجع وتداخل الأحداث و الاختلاف في التواريخ مما يصعب في كثير من الأحيان التخلص من التكرار.

–كثرة المادة العلمية وتشعبها مما صعب التحكم فيها وتحديد المهم منها لإثراء الموضوع.

الفصل الأول

أوضاع المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي(1912/1830)

تمهيد

ان المنعطف التاريخي الذي شهده المغرب العربي في مطلع القرن العشرين لم يكن وليد الصدفة ، إنما هو نتيجة أوضاع ساهمت في السقوط السريع لمدينة الجزائر بيد القوات الفرنسية سنة 1830 ، والمغرب الأقصى سنة 1912، وليبيا وتونس ليدخل المغرب العربي بعد هذا التاريخ مرحلة جديدة تختلف عن باقي حقبه التاريخية السابقة.

ومن هنا سنتطرق لأوضاع الجزائر والمغرب وليبيا وتونس في ظل التنافس الأوروبي، ولدراسة هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى مبحثين.

المبحث الاول: الأوضاع السائدة في الدول المغاربية في اطار التنافس الاوروبي

اولا: الاوضاع في ليبيا

ألحقت **طرابلس الغرب**[1] بالدولة العثمانية عام 1551 كإيالة عثمانية ، فارتبطت بالباب العالي حتى سنة 1711 حين استقل بما أحمد باشا القرمانلي مؤسسا بذلك عهد الأسرة القرمانلية واضطر السلطان العثماني للاعتراف بسلطته على تبعية اسمية للباب العالي ، بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 ظهر أمام الدولة العثمانية خطر الدول الأوروبية على إيالات المغرب العربي دفع بالعثمانيين إلى إعادة سيطرتهم على إيالة طرابلس الغرب بمجيء الأسطول العثماني بقيادة نجيب باشا قائد البحرية إلى ميناء طرابلس سنة 1535 والقضاء على حكم الأسرة القرمانلية ، وبدأ بدلك العهد العثماني الثاني في طرابلس الغرب واستمر لغاية 1911 ، تزامن هذا العهد مع ضعف الدولة العثمانية وازدياد موجة التوسع الاستعماري في شمال إفريقيا[2] ، حيث كانت الجزائر قد احتلت سنة 1830 من قبل فرنسا ، التي قامت بعدها بفرض الحماية على تونس 1881 ، واحتلال بريطانيا لمصر 1882، فبات واضحا الخطر على إيالة طرابلس الغرب.

1. الأوضاع السياسية:

مع تأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة مابين (1827-1830) ، والوصول بعدها إلى مرحلة محاصرة القوات الفرنسية ميناء الجزائر ثم نزول هذه القوات فيه سنة 1830 م، فظهر أمام الدولة العثمانية خطر الدول الأوروبية على ولايات المغرب العربي ، وجاءت بعدها حرب الشام التي توغلت فيها القوات المصرية شمالا حتى الأناضول ، وهددت فيها عاصمة الدولة العثمانية ، و كان نمو[3]

---

[1]- **طرابلس الغرب** تشكلت ليبيا الحديثة بحدودها المعروفة الآن في ظل الاستعمار الإيطالي ، وفي العهد السابق لم يكن استخدام كلمة ليبيا شائعا بل تعرف بولايتي برقة وطرابلس أو إيالة طرابلس الغرب ، وفي العهد العثماني كانت إدارة الولايتين مقصورة تقريبا على المناطق الساحلية ، **أنظر : صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة** ، المطبعة الفنية الحديثة ، 1970 ، ص 05 .

[2]- يحي جلال ، **المغرب الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال** ، ج3 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981، ص61

[3]- مجموعة من الأساتذة ، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا** ، ط1 ،دار الكتب الوطنية ، القاهرة ، 2008، ص 114.

خطر مُحَمَّد علي في مصر ، ونزول قوات الدول الأوروبية في شمال إفريقيا قد دفع بالعثمانيين إلى إعادة سيطرتهم على نيابة طرابلس خاصة بعد ازدياد التنافر بين الأمراء **والباشاوات القرمانليين** .[1]

عاد الحكم العثماني المباشر إلى ولاية طرابلس الغرب بانتهاء حكم الأسرة القرمانلية التي كانت تتمتع باستقلال شبه كامل عن الدولة العثمانية ، بعد أن سارع السلطان العثماني بإرسال أسطول يتكون من 22 قطعة حربية بقيادة (مصطفى نجيب باشا) الذي وصل ميناء طرابلس في 26 ماي 1835 ، وتم بذلك القبض على علي باشا القرمانلي وقرأ فرمان بإنهاء حكمه .[2]

تولى شؤون طرابلس الغرب بين 1835 و 1911 وهي السنة التي هاجمت فيها إيطاليا ليبيا، ثلاثة وثلاثون واليا ، منهم ثلاثة حكموا نحو ثلاثين سنة ، و أما الباقون فقد كان معدل كل ولاية الواحد منهم أقل من سنة ، فلم يكن باستطاعة هؤلاء القيام بعمل جدي في الولاية، يضاف إلى ذلك أن الكثير ين من هؤلاء الولاة لم يكونوا مقتدرين ، ولم يكن لديهم القوة الكافية للقضاء على ثورات الأهالي ولم تكن الإرادة السياسية في عاصمة السلطنة جادة في عنايتها بطرابلس الغرب ، كما أن الدول الأوروبية لم تتوقف عن التدخل بشؤونها لا في طرابلس فحسب ولكن في عاصمة السلطنة أيضا.[3]

صرف الولاة العثمانيون كل وقتهم في ولاية طرابلس الغرب في محاولات مستمرة للقضاء على ثورات أهل البلاد لاسيما تلك التي قامت في معظم أنحاء الولاية فقد تزعم (عثمان آغا)الثورة في مصراتة ، وفي يفرن في الجبل الأخضر فقد كان قائد الثورة غومة المحمودي ، وفي فزان عبد الجليل سيف النصر ، وكانت هذه الثورات مظهرا من مظاهر حب الحرية لدى القبائل العربية في ليبيا ، ورفض الخضوع للسيطرة الأجنبية ، ونجحت في إجهاد سلطة الحكومة العثمانية في الولاية وإضعافها.

وقد تأثرت الأوضاع السياسية في ليبيا حيث اقتصرت سلطة الوالي على المدن الساحلية وتركت بقية المناطق تسير شؤوفها ، ونتيجة لضعف الدولة العثمانية فقد ضعف التصدي للتدخل الأجنبي في البلاد بتنظيم الحدود لليبيا إلا أن الأمن والاستقرار بدأ يضطرب داخل ليبيا ، وقد برزت العصبيات القبلية

---

[1]– نقولا زيادة ، **ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال** ، منشورات معهد الدراسات العالية لجامعة الدول العربية ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، 2008، ص 114.

[2]– سامي هشام خيالة ، **موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911–1912 م** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث ، جامعة سانت كلمنت ، بغداد ، العراق ، 2010 ، ص 26.

[3]– إبراهيم عبد السيد السنوسي ، **المقاومة الليبية للغزو الإيطالي في الفترة 1911–1918 في مدن شرق ليبيا** ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي ، جامعة أم درمان الإسلامية ، جمهورية السودان ، 2012 ، ص 22.

وحدثت تحالفات بين القبائل ويبدو أن ذلك قد ساهم في تدريب الليبيين على استخدام الأسلحة المتوفرة في ذلك الوقت .[1]

قسمت الإدارة العثمانية خلال هذه المرحلة ولاية طرابلس الغرب إلى قسمين : ولاية طرابلس وعلى رأسها الباشا أو الوالي ، ومتصرفية **بنغازي**[2] وهي أدنى مستوى من ولاية طرابلس ، كما أدخلت الدولة العثمانية النظام القضائي العثماني إلى المنطقة ، إلا أن تطبيق هذا القانون ظل اسميا ، كما أن نفوذ السلطة العثمانية لم يستطع الوصول إلى المناطق الداخلية من البلاد مما جعل الأعراف والتقاليد القانون الوحيد الذي يخضع له سكان المنطقة.[3]

وفي خلال هذه الفترة من تاريخ طرابلس الغرب انتشر السخط بين الأهالي ، فإن التنظيمات العثمانية التي صدرت منذ نهاية الثلث الثاني من القرن 19 كانت تقوم على تدعيم النظام المركزي وتشديد قبضة الدولة على ولاياتهما و إلغاء ما كانت تتمتع به قبل ذلك من امتيازات ، خصوصا و أن ذلك في نظر الدولة هو الوسيلة الفعالة لمواجهة الأخطار الاستعمارية ، ولذلك فإن الحكم العثماني في طرابلس الغرب كان يتسم خلال هذه الفترة بالمركزية رغم أن النظام الأمركزي كان الأنسب بحكم موقع الولاية[4] .

ومن سمات هذه الفترة من الحكم العثماني ازدياد النشاط الأوروبي في طرابلس إذ حاول القناصل الأوروبيون في هذه الولاية مثلما فعلوا في ولايات الدولة العثمانية عامة استغلال امتياز اقم بحيث صار لهم دور كبير في إدارة الولاية ، ومن إجراءات الدولة العثمانية للحد من نفوذ هؤلاء القناصل ، هو تحديد

---

[1]– إبراهيم عبد السيد السنوسي ، **المقاومة الليبية للغزو الإيطالي في الفترة 1911–1918 في مدن شرق ليبيا**، المرجع السابق، ص23

[2]– بنغازي أو " بن غازي " هي مدينة من برقة كائنة شرق طرابلس وعلى الساحل الشرقي من خليج سدراتة ، بعدها عن طرابلس نحو ستمائة وخمسين ميلا **أنظر** : **أحمد بك النائب الأنصاري ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب** ، ج1 ، منشورات مكتبة الفرجاني، ليبيا ، ص 287

[3]– فرانشيسكو كورو، **ليبيا اثناء العهد العثماني الثاني**، تح، خليفة مُحَّد التليسي، الدار العربية للكتاب ، القاهرة، 2003، ص27–28

[4]– محمود حسن صالح منسى، **الحملة الايطالية علىليبيا دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية**، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980، ص4–5

السلطان عبد الحميد[1] الخصائص قناصل الدول الأجنبية وإبلاغ الولاة بالقاعدة العمومية التي يجب اتخاذها في العلاقات بين مأموري الولايات **والقناصل و السفراء** [2]. و كان اهتمام آخر الولاة الأتراك موجها بصفة خاصة إلى عرقلة التدخل الأجنبي في طرابلس الغرب وبرقة ، وحماية الحدود إلى أبعد حد ممكن من التغلغل الأنجلو مصري في الشرق ، والفرنسي في الغرب والجنوب ، وعرقلة التغلغل السلمي الإيطالي بكل الطرق

قامت جمعية الإتحاد والترقي سنة 1908 بخلع السلطان عبد الحميد الثاني متواطئة في ذلك مع اليهود وقد نتج عن ذلك وصول الاتحاديين إلى السلطة على كل من الولايات الليبية الثلاثة طرابلس **برقة**[3] **وفزان**[4]

لقد استقبل الأهالي في طرابلس الغرب الانقلاب على السلطان عبد الحميد وقيام الحكم الدستوري سنة 1908 بترحيب و أمل ، فقد اعتبروه بداية عهد جديد من الإصلاح ، شأنهم في ذلك شأن بقية العرب في أقاليم الدولة العثمانية ، ولكن لم يلبث أن خاب أمل أهل طرابلس بسياسة الاتحاديين الذين اتبعوا الأسلوب المركزي في الحكم وعينوا في الولاية موظفين غرباء عنها رغم المطالبة بأن يكون الموظفون من أهل الولاية يعرفون لغتها ، وكانت عدم معرفة الموظفين بلغة البلاد مثار شكوى الأهالي الذين كان عليهم أيضا أن يكتبوا معاملاتهم باللغة التركية دون العربية تنفيذا لسياسة التتريك التي كانت إحدى السمات الأساسية لحكم الاتحادين.

و كان الوالي حينذاك رجب باشا ، وهو أحد زعماء تركيا الفتاة ، وقد عين وزيرا للحربية في الحكومة الجديدة ، وغادر طرابلس إلى العاصمة العثمانية ، ولكنه لم يلبث سوى مدة قليلة في المنصب حتى توفي فجأة في 16 أوت 1906 ، وقد خلفه على الولاية في طرابلس أمير اللواء (مُحَمَّد علي سامي باشا) وهو

---

[1]– عبد الحميد ولد يوم الاربعاء 11 ديسمبر1842، وهو ابن السلطان عبد الحميد، فقد امه وعمره لا يتجاوز7 سنين، تعلم اللغتين العربية والتركية، ودرس الكثير من الكتب الادبية، بويع بالخلافة في 1876، وعمره 34 سنة، خلع السلطان عبد الحميد في 1909م، توفي قي10 فيفري1918م، **انظر:عبد الحميد الثاني، مذكرات عبد الحميد 1851–**1905، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989م، ص11-15.

[2]– عبد المنعم ابراهيم الجميعي، **الدولة العثمانية والمغرب العربي**، القاهرة، 2005،ص38

[3]– برقة هو الاسم الذي سمى به العرب البلاد وبقيت محتفظة به الى اليوم، وهي المنطقة الواقعة بين عقبة السلوم شرقا وحدود طرابلس غربا، **أنظر: مُحَمَّد كمال، ليبيا الشقيقة ولاية برقة** ، ط1، دار الهناء، مصر، 1955م، ص13

[4]– فزان: هي عدة واحات واقعة جنوبي مدينة طرابلس بنحو 980 كلم، واصلها من مواطن البربر القديمة، أنظر:**الطاهر احمد الزاوي معجم البلدان الليبية**، ط1، مكتبة النور ، طرابلس، 1986، ص56.

رجل عسكري بعيد عن الشؤون السياسية ، ثم جاء بعده فوزي باشا ، ثم (حسن حسني باشا) ثم (إبراهيم أدهم باشا) الذي عرف بعرقلته الجهود والمبادرات الإيطالية ، وقد سافر في 1911 وقام بأعمال الوالي الدفتر دار أحمد سليم بك ، وتم نزول القوات الإيطالية أثناء قيامه بأعباء الدولة [1].

إن اهتمام الدولة العثمانية بتقوية طرابلس الغرب و تنظيم شؤونهما ظهر من جديد منذ أعلنت فرنسا حمايتها على تونس ، فاهتمت بتحصينها وزادت الحامية في البلاد ، لكنها اضطرت في عام 1911 قبيل الهجوم الإيطالي لسحب جزء كبير من الجيش و إرساله إلى اليمن لإخضاع الثورة التي قامت فيها[2]

كان لحقي باشا الذي كان سفيرا للدولة العثمانية في روما دوره في سحب القوات العثمانية ، فبعد أن سأله المسؤولون في الباب العالي حينما حاولوا سحب القوات العثمانية من ليبيا لإرسالها إلى اليمن عن المخاوف من إيطاليا على ليبيا أجاب النفي و أضاف بأنه يمكن للدولة أن تسحب ما تشاء من حامية طرابلس لنجدة اليمن.[3]

وغير هذا كثيرا من أسباب الضعف التي جعلت مركز البلاد ضعيفا في الدفاع سواء من الناحية المادية أو الناحية المعنوية اللهم إلا ما كان من بعض القلاع في العاصمة ، وكانت هذه القلاع لا تمتد إليها يد الإصلاح إلا في القليل الناذر.[4]

ومازال إهمال الحكومة العثمانية لولايتي برقة وطرابلس يحتاج إلى تفسير فقد أهمل تحصين السواحل مع أن موقف الولاية المتطرف كان يتطلب أجهزة دفاع أقوى ، كذلك شتنت القوات العثمانية في الداخل واستجابت وزارة حقي باشا لرغبة الحكومة الإيطالية حينما طلبت إليها عزل والي طرابلس الذي يعرقل نشاط الإيطاليين [5].

إن ما ذكره المؤرخون في هذا المجال لم يلغ عامل الإهمال واللامبالاة التي اتسم بها الحكم العثماني لليبيا ، يضاف إلى ذلك أن العثمانيين كانوا على علم بأطماع إيطاليا في ليبيا ومع ذلك لم تتخذ الدولة العثمانية الإجراءات اللازمة لمواجهة مثل هذا الخطر واقتصرت قواتها على حامية طرابلس فقط ، فقد

---

[1]– محمود حسن صالح منسى، المرجع السابق، ص07

[2]– اتوري روسي، المصدر السابق، ص489

[3]– شوقي عطاء الله الجمل،**المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1977م، ص207

[4]– سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص27-28

[5]–الطاهر أحمد الزاوي، **جهاد الابطال في طرابلس الغرب**، ط3، الناشرون دار في المحدودة ، 1984، ص30

كان في طرابلس في ذلك الوقت 40000 بندقية من النوع القديم ، استرجعتها الدولة العثمانية على وعد بأن ترسل بدلا منها بنادق الموزر من النوع الحديث ، لكنها لم ترسل شيئا[1].

كما يحمل الباحث الطاهر أحمد الزاوي الدولة العثمانية مسؤوليتها عن سقوط ليبيا في أيدي الإيطاليين ، بالحديث عن تراخي العثمانيين وخاصة في عهد الاتحاديين الأتراك بعد سنة 1908 و إهمال تحصين الولاية ، وتأهيلها لمواجهة الأطماع الاستعمارية الأوروبية في هذا الجزء الباقي للدولة العثمانية في شمال إفريقيا ، خاصة أن عملية التمهيد السلمي للاحتلال الإيطالي لليبيا فد شهدت تأمرا من بعض الولاة العثمانيين الذين ساندوا وساعدوا تلك العمليات ، وعلى رأس هؤلاء الوالي حسن حسني باشا الذي عين واليا على ولاية طرابلس الغرب سنة 1903 وصفه الزاوي بأنه " ضعيف الإدارة تركيا بجنسيته، ايطاليا بروحه و أعماله ، وكان من معاون السياسة الإيطالية الهدامة ، قضى على كل ما تبقى في طرابلس من أسباب مقاومة السياسة الإيطالية[2] "

وتنحصر الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال هذه الفترة الأخيرة من عمر ولاية طرابلس الغرب فيما بدلته الدولة العثمانية من مجهودات لتوطيد سيطرتها التي أخذت تشعر شيئا فشيئا بأنها مهددة ، كما تتمثل في محاولاتهما في التغلغل صوريا على الأقل في المناطق الصحراوية [3].

وهكذا لم يرتبط الحكم العثماني في ليبيا بسياسة واضحة ومرسومة لحكم البلاد وتنميتها والأخذ بيدها بل كان هذا الحكم في محمله غير قادر على إدارة هذه البلاد بطريقة سليمة[4] .

---

[1]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص27-28

[2]– سامي هاشم خيالة، **المرجع السابق**، ص28

[3]– فاتح رجب قدارة، **الدولة العثمانية في آثار الشيخ الطاهر الزاوي**، **المجلة الجامعة**، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد السادس عشر،المجلد الرابع، نوفمبر 2014، ص25

[4]– شارل فيرو، **الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الايطالي**، تر، مُحَّد عبد الكريم الوافي، جامعة قار يونس، بنغازي، 1994،ص523.

2. الأوضاع الاقتصادية :

أ– الزراعة:

تتفق جميع التقارير التي كتبها القناصل ، خلال الأعوام الأخيرة من العهد العثماني بليبيا على القول بأن إنتاج الأرض الليبية لا يسد الحاجات الضرورية المحدودة لسكانها القليلين ، وقد تضافرت أربعة عوامل على تحديد هذا الوضع وهي :

– قلة المياه.

– قلة الأيدي العاملة.

– الإهمال التام لهذا المرفق من قبل السلطات المحلية. ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل عاملين آخرين يرددها بعض الاقتصاديين الذين زاروا ليبيا قبل عدة أعوام من الاحتلال الإيطالي و هما :

– الضرائب الباهظة المعمول با .

– جمع الحلفاء الذي يذر ربحا معقولا مقابل مجهود محدود ، مما أدى إلى انتزاع عدد لا يستهان به من العناصر الصالحة للزراعة [1]

انقسمت الزراعة في طرابلس إلى قسمين : قسم يشمل أصحاب البساتين الكبيرة و الأراضي المجاورة لطرابلس ، و أصحاب الآبار والمياه ، وكان إنتاج هؤلاء يزيد عن حاجات الأهالي ، ويصدر الفائض منها إلى موانئ إسبانيا عن طريق البحر ، وقد تمثل هذا الإنتاج في أنواع من الفاكهة والحمضيات ، وأنواع عديدة من الزيتون[2].

أما القسم الآخر وهم أصحاب الأراضي من العرب اللذين يأنفون العمل بالزراعة مع أن أراضيهم كانت جيدة وفي غاية الخصوبة ، ونظرا لعدم تطوير أساليب الزراعة البدائية في طرابلس وعدم اهتمام سلطة الحكومة بأمور الفلاحين مال العديد من الأهالي إلى التجارة أكثر من ميلهم إلى الزراعة .

[1]–عبد المنعم ابراهيم الجميعي، المرجع السابق، ص42

[2]– فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص92

إن الحكومة العثمانية لم تفعل شيئا سواءا في طرابلس أو برقة لتحسين طرق المواصلات بين المدن الساحلية ومراكز الإنتاج الزراعي، ولم تتخذ أي إجراءات بإنشاء مخازن للحبوب التخزن كما فائض السنوات الخصبة للاستفادة منه في مواجهة سنوات الجفاف.[1]

كان المورد الرئيسي للثورة في ليبيا في القرن التاسع عشر الحبوب والحيوانات والتجارة[2] ، وتحتل زراعة الشعير المكان الأول في إنتاج الحبوب ، ثم يأتي القمح بعده في الترتيب ، كما تزرع الذرة وكذلك البشنة وقد كان الشعير الليبي مطلوبا في الخارج ، وخاصة في إنجلترا، حيث يصنع منه الخمر[3]

أما الإنتاج الحيواني فيتمثل في الأغنام والماعز والأبقار والإبل ففي الأعوام من 1908 إلى 1911 حل الجفاف بالبلاد وساءت الأحوال الاقتصادية فنقص دخل الولايات من الضرائب وواجه المواطنون

حالات جوع وجفاف كثيرة أدت إلى هجرة العديد من السكان كما أجبرت الآخرين على الاقتراض بفوائد مالية و أحيانا يبيع ممتلكاتهم[4].

ب– الصناعة :

كانت الأوضاع الصناعية بولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في سنة 1911 أي سنة وقوع الاحتلال الاحتلال الإيطالي سيئة ، ولا ريب في أنها قد ساءت وتدهورت عما كانت عليه في العهود الماضية التي كان القناصل الإيطاليون (موتا) 1898و (ميدان) سنة 1903 يتحدثون عنها في تقاريرهم إلى وزارة الخارجية الإيطالية ، ولم يحدث أي عامل جديد خلال الفترات التالية يكون من شأنها تحسين الحياة الاقتصادية في هذه البلدان ، وحتى الصناعات التي عرفت في الماضي نوعا من الازدهار قد انتهت إلى الاخيار ، بتأثير الركود العام في مجال الأعمال العامة [5].

[1]–صلاح العقاد ، المرجع السابق، ص60

[2]– فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص93

[3]– ابراهيم عبد السيد السنوسي، المرجع السابق، ص63

[4]–فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص63

[5]–المرجع نفسه، ص64

و أهم الصناعات الطرابلسية والبرقاوية في العهد السابق للاحتلال الإيطالي هي : صناعة النسيج الحصر الدباغة ، الصابون وصناعات أخرى[1] ، ويمكن القول بشكل بحريي ، إنه في سنة 1911أي عند وقوع الاحتلال الإيطالي كانت المصنوعات المحلية في مجموعها تدر دخلا سنويا يقدر بحوالي خمسة ملايين ليرة [2].

لقد تردد الاستنكار وما يزال يتردد حول تقاعس الحكومة العثمانية وخمولها أثناء سيادتها على ليبيا ، إلا أنه من الضرورة أن ندرك ما ينطوي عليه ذلك من مبالغة وتمويل ، وأنه من الحق أن يقال إنه ابتداءا من سنة 1903 كانت هناك يقظة معينة في أوساط الإدارة العثمانية وقد اتخذت عدة إجراءات مختلفة متنوعة لصالح المقاطعتين، ولكن تغير الأوضاع التجارية مع مناطق إفريقيا الوسطى قد حملت ضربتها الحتمية للصناعات المحلية التي كانت تعيش على تلك التجارة ، وقد كان لهذه الصناعات ولو بشكل محدود أثر دائم على الوضع الاقتصادي في أرجاء هذه البلاد.

وقد وجدت في ليبيا العديد من الصناعات اليدوية منها صناعة المنسوجات وصياغة الذهب والفضة وغيرها من الصناعات التقليدية ولم تكن هذه الصناعات ذات أهمية بالنسبة للاستعمار الأوروبي وذلك نظرا للتقدم الصناعي في أوروبا في ظل أوروبا في ظل الثورة الصناعية وربما أن الإيطاليين عمدوا على التدخل السلمي في البلاد عن طريق النشاط التجاري والصناعي فقد وجدوا ضالتهم لتحقيق أهدافهم الاقتصادية والاستعمارية وذلك بتشجيع المواطنين ومنحهم القروض البسيطة ذات الفوائد العالية وقد عملت الحكومة التركية على الحد من نشاط **هذا المصرف** [3]وخاصة في عهد الوالي إبراهيم باشا 1911 – 1909، وقد استمر هذا المصرف يزاول أعماله رغم الاحتجاجات التي صدرت ضده حتى بدأ الغزو فكان له مساهمة فعالة في تموين الحملة العسكرية ضد البلاد الليبية[4].

ج– التجارة :

[1]– فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، 72

[2]– بنك روما الذي اتجه بنشاطه نحو ولاية طرابلس الغرب العثمانية بعد ان انشا له فروعا بمدينة الاسكندرية سنة 1905، ودعم مركزه عن طريق مشاركته في بنك اثيوبيا سنة 1906م، وكذلك بنك الدولة في مراكش، ثم تاسس له فرعان في طرابلس وبنغازي 1907م، واسندت ادارته في المنطقة للاقتصادي براثياني، وهو من اشد المتعصبين للعرب، **أنظر: عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الايطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية**، الدار العربية للكتاب، 1983، ص271.

[3]–ابراهيم عبد السيد السنوسي، المرجع السابق، ص73–74

[4]–اتوري روسي، المصدر السابق، ص490

كانت طرابلس الغرب قبل الاحتلال الإيطالي تصدر الأبقار ، الخيل ، الصوف ، شعر الماعز ووبر الإبل أو بعبارة أخرى المنتجات الرعوية ، وتصدر أيضا التمر والقمح ، أي المنتجات الزراعية البدائية ، ويشتري سكانها مواد غذائية من أوروبا ، مما يدل على ضعف وضآلة الإنتاج الزراعي ، كما يشترون أيضا من الأسواق الأوروبية بعض المنتجات الحريرية والقطنية وبعض المصنوعات الأخرى ، ولذلك كانت التجارة محدودة ، أما التجارة المحلية في طرابلس وبنغازي فقد كانت مقتصرة بصفة رئيسية على تبادل البقول والتمر والزيت والحيوانات من منتجات السواحل والدواخل[1] كانت ثلاث أرباع المصدرات تقريبا تصدر إلى إنجلترا و مالطا ، وكان خمس الواردات من إنجلترا ، و أكثر من ربعها من تركيا وحوالي تسع الواردات من إيطاليا و فرنسا وتونس[2].

أخذت تجارة القوافل عابرة الصحراء مع طرابلس تتقلص من سنة إلى أخرى ، بقدر ما أخذت الأبواب تنفتح لتجارة السودان مع سواحل المحيط الأطلسي ، ولم تعد تصدر إلى طرابلس تقريبا تلك السلع الإفريقية التقليدية كالعاج وريش النعام ، وأخذت الدول الأوروبية على الخصوص تضيق على تجارة الرق والنخاسة وصارت تعرقلها شيئا فشيئا ، مما تسبب في إنضاب معين أحد أهم موارد طرابلس الغرب أما بنغازي التي لم تتضرر كثيرا بهذه الإجراءات ، فقد احتفظت ببعض علاقاتها التجارية مع وداي ، هذا و إن كان تغلغل فرنسا في منطقة تشاد قد حرمها هي الأخرى من مواصلة الاتجار في العبيد[3] ، وقد فقدت فزان هي الأخرى في مستهل القرن العشرين أهميتها التجارية بصفة تكاد تكون كاملة ، بعد إلغاء تجارة الرقيق وضعف الاهتمام بالبحث عن ريش النعام بسبب منافسة البلدان الأخرى والأحداث السياسية التي غيرت الوضع في المناطق المحيطة بحيرة التشاد[4] وفي هذا الصدد حاولت الحكومة العثمانية تنشيط الحركة التجارية مع دول الجوار ولا سيما تونس ومصر وذلك عن طريق بعض الموانئ الساحلية ، في هذا الوقت بدأت إيطاليا تحضى بنصيب الأسد من التبادل التجاري وذلك بتوقيع الاتفاقيات عن طريق مصرف روما الذي حاول حاول أن يرتبط ببعض أعيان البلاد ويستخدمهم في تحقيق أهدافه ، ومعظم التبادل التجاري كان يتم في الغالب بين تجار من أفراد الجالية اليهودية والجالية الإيطالية و أن

[1]– شارل فيرو، المصدر السابق، ص528

[2]– اتوري روسي، المصدر السابق، ص492

[3]– ابراهيم عبد السيد السنوسي، المرجع السابق، ص29

[4]– علي عبد اللطيف حمزة ، **المجتمع الدولة والاستعمار في ليبيا دراسة في الاصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830–1932**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1998، ص99

التجار الليبيين لم يكن لهم الدور البارز في تلك الفترة وذلك نظرا لقلة عددهم و إمكانياتهم المادية البسيطة[1]

فتحولت طرابلس وبرقة في بداية القرن العشرين إلى أشبه مستعمرة إيطالية، فقد كانت حتى سنة 1908 تحتل المركز الثاني بعد بريطانيا في التجارة، حيث كانت تصدر إليها البضائع والنسيج والرخام والنبيذ والسكر والجبن والورق[2].

3.– الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

أ– **الاجتماعية** :

بلغ عدد سكان طرابلس الغرب سنة 1911 حوالي المليون نسمة

–طرابلس تعدادها حوالي 580000 منهم : 126000 شبه رحل و 86000 رحل[3] أما برقة بلغ عدد سكانها حوالي 200000 أغلبهم رحل وأشباه رحل ، ولكن تعداد المدن بقي صغيرا حوالي 190000 في بنغازي و10000 في درنة. يلاحظ أن تعداد البدو الرحل وشبه الرحل مثل غالبية سكان الولاية باستثناء مدينة طرابلس[4] .

التركيب الحضري في المدن شمال طبقة الأعيان (تجار ، إداريون ، علماء دين وحرفيين)، أما المناطق الداخلية عاش فيها التجار ، الفلاحون ، العبيد والقبائل[5] .

شكلت القبيلة الطرابلسية وحدة سياسية اقتصادية واجتماعية مبنية بشكل أساسي حول عيلة يرأسها رجل يتبعه الأطفال والنساء ، وهذه العائلات تكون عشيرة أو لحمة ، والعشائر تكون قبيلة ، والقبائل المتحالفة تكون صفا

ب– الثقافية:

[1]– المرجع نفسه، ص 37

[2]– علي عبد اللطيف حمزة ، **المجتمع الدولة والاستعمار في ليبيا دراسة في الاصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830– 1932**، المرجع السابق، ص76

[3]– المرجع نفسه، ص78

[4]– فرانشيسكوا كورو، المرجع السابق، ص100

[5]– عبد المنعم ابراهيم الجميعي، المرجع السابق، ص50

ظلت ليبيا خالية من المدارس العامة والتعليم النظامي حتى سنة 1895 ، ولم تكن ثمة مدارس أو معاهد نظامية أهلية ، وقد كان النوع الوحيد من التعليم الذي يقدم إلى الأطفال هو القراءة والكتابة العربية وفقا للطريقة التقليدية العتيقة ، ويقوم التعليم كله حول القرآن ، يلقن في المدارس التقليدية المعروفة باسم الكتاب.

وبعد فترة طويلة من الركود الثقافي والفكري شهدت البلاد أواخر العهد العثماني بعض التطور الثقافي والفكري إذ انتشر التعليم الديني على نطاق واسع حتى عم جميع المناطق وذلك عن طريق الكتاتيب والمساجد والزوايا المقامة على أغلب التراب الليبي ، وظهرت كذلك المدارس ورياض الأطفال على النظام الحديث[1] حيث أنشأت الحكومة العثمانية بطرابلس وبنغازي ودرنة والخمس بعد سنة 1895 مدارس نظامية تقوم بالتعليم وفقا لأحدث النظم العصرية ، فسجل التعليم العام تقدما ملحوظا خلال الأعوام الإثني عشر الأخيرة من العهد العثماني [2].

يقتصر هذا الاهتمام على العثمانيين فقط ، بل قامت أيضا إيطاليا بإنشاء العديد من المدارس وتمويلها فأنشأت مدرسة فنية تجارية ومدرستين ابتدائيتين واحدة للبنين وأخرى للبنات وروضة أطفال للبنين و البنات[3] .

ثانيا: أوضاع تونس

1.الأوضاع السياسية

لعدة عوامل كانت تونس محل أطماع و صراع بين الدول الأوروبية حيث كانت فرنسا أكثرهم حلما و تطلعا لذلك بعد احتلالها للجزائر[4]

وتجسدت أطماعها بانعقاد مؤتمر برلين في 1878 ، و قد مهدت لهذه الحملة بإثارتها لمشكلة القبائل التونسية على الحدود الجزائرية لتبرير تدخلها في تونس ، مدعية ان هذه الحدود تتعرض باستمرار

[1]- عبد المنعم ابراهيم الجميعي، المرجع السابق، ص57

[2]- عبد المنعم ابراهيم الجميعي، المرجع السابق، ص58

[3]- المرجع نفسه، ص60

[4]- بشير بن حاج بن عثمان " :**أضواء على تاريخ تونس 1881-1928** د.ت، تونس،1981،ص5

لهجمات القبائل التونسية.[1]

-استغل (جول فيري) هذه المناوشات و عرض المسألة على البرلمان الفرنسي و طلب منه مساعدات مالية لتنظيم حملة عسكرية على تونس[2].

و بحصول (جول فيري) على كل الإمدادات العسكرية تسربت كتيبة فرنسية تضم 3000آلاف جندي من الجزائر يوم 24 أفريل 1881م بقيادة (لوجيرو) فاحتلت مدينة الكاف في 26 أفريل م1881 و سوق الأربعاء في 29 أفريل 1881م .

و بوصول القوات الفرنسية إلى قصر الباي بقيادة الجنيرال (بريار) دخل في حمايته العسكرية إلى قصر (باردو) حيث كان القنصل (روشان) في انتظاره و اجبروا الباي مُحَّد الصادق على توقيع معاهدة قصر السعيد " باردو" و التي نصت على اعتراف الباي باحتلال القوات الفرنسية لتونس[3].

كرست هذه الاتفاقية هيمنة فرنسا على البلاد التونسية[4] .

المقاومة التونسية لاحتلال الفرنسي:

ما كادت الجيوش الفرنسية تحتل مناطق من البلاد و تفرض حمايتها على كامل تونس بتوقيع الباي " مُحَّد الصادق" على معاهدة الحماية بتاريخ 12 ماي 1881م ، حتى أعلنت القبائل التونسية رفضها لاحتلال[5] .

فاندلعت عدة مقاومات في مختلف العروش و القبائل ، و عمت الثورة جميع أنحاء البلاد التونسية[6]

.**المقاومة بالشمال** : لقد كانت قبائل " بني خمير " و سكان الجبال في طليعة حركة المقاومة في شمال البلاد ، حيث أن بمجرد سماع نبأ وصول السفن البحرية الفرنسية الى ميناء " **طبرقة** "[7]

---

[1]-شوقي عطا الله الجمل " :**المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)**، ط 1،مكتبة الأنجلو المصرية ، 1988 ، ص306

[2]- علي المحجوبي " :**انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**"، تح عمر بن ضو حليمة قرقوري دار سراس للنشر،تونس، 1986، ص40

[3]-رأفت الشيخ " :**تاريخ العرب المعاصر**، د ت ، د. ط، دار الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية ،1996 ص6

[4]-على المحجوبي، **المرجع السابق**، ص4

[5]-تامر الحبيب ":**هذه تونس**"، مطبعة الرسالة، د .ت، المغرب، د.س.ن ، ص30

[6]- بشير بن حاج بن عثمان : المرجع السابق ، ص31

[7]- طبرقة :"تقع على شاطئ البحر و بها نهر كبير تدخله السفن الكبار ، و بها مرسى المراكب :**أنظر اسماعيل العربي المدن المغربية**، د ت ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984 ، ص96

هب متطوعون من " أولاد بوسعيد " و " الحوامدة " و " أولاد بوعمر" ، بقيادة شيوخهم لمواجهة و مقاومة الأعداء ، و لم تتمكن قوات الاحتلال من الاستلاء على هذه المقاومة إلا بعد قصفها في 26 أفريل 1881 [1].

أما الفروع الأخرى من قبائل الخمير لم تغادر مواقعها بل بقيت لقطع الطريق أمام القوات الفرنسية القادمة من الجزائر و التصدي لكتيبة الجنيرال (فانسدون) في 26 أفريل 1881م.

تواصلت المقاومة في جهة جندوبة بمشاركة قبائل " أولاد بوسالم" و" عمدون "، و كانت هذه القبائل مدعمة بأبنائهم الذين فرو بأسلحتهم من معسكر على باي في 29 أفريل1881 للدفاع عن مواطنهم اثر احتلال سوق الأربعاء ، و شهد سهل بوسالم في 30 أفريل 1881 معركة عنيفة دارت أحداثها في موقع يغرف " بن بشير " حيث تواصل القتال من الساعةً الى السادسة مساءا ، حيث اضطر المقاومون الفرار من ساحة المعركة نظرا الثامنة صباحا للتفوق الذي اظهره العدو.

-تميزت قبائل " مقعد" و " هذيل " في الشمال أيضا بمقاومتها الشديدة للغزاة ، حيث واجهت قوات الاحتلال بكل شجاعة في جهتي " ماطر" و " بنزرت" ، و في 28 أفريل 1881م ، استولى أبناء " مقعد " على سفينة حربية فرنسية بعد غرقها في الساحل التونسي بين " رأس سراس " و ميناء " بنزرت " فأسروا من فيها و نهبوها ، و على إثر ذلك دعا الشيخان " داود بن سعد " و " الحاج مُحَّد أحمد " من مشيخة العرب بالمنطقة الى الحث على حمل السلاح، فاستجاب كل أفراد " مقعد" و" هذيل "لنداء المقاومة و أصبحوا جاهزين لمواجهة الأعداء[2] .

لم تتمكن قوات العدو من القضاء على المقاومة لهذه القبائل إلا في بداية شهر جوان ، اذ استسلم أبناء " مقعد" و أجبروا على تسليم أسلحتهم ،و كانت المقاومة مستمرة في17 جويلية 1881م نزلت القوات الفرنسية بمناطق بعيدة عن العاصمة التونسية بحوالي 10 كيلوميترات ، و قام المغامرون التونسيون بشن هجمات على الضيعات الفرنسية ، و بانتهاء الثوار من مرحلة التعبئة قام هؤلاء بمنع جيش الاحتلال من التقدم نحو الوسط و الساحل التونسي ، ففي 05 أوت 1881م ، غادر الثوار مدينة القيروان متجهين نحو الشمال و أغاروا على قطيع من الإبل الذي يملكه الباي " مُحَّد الصادق باي "هبت جموع غفيرة من قبائل جالص على بن عمارة المدني للتصدي لقوات الاحتلال، و منعها من التقدم نحو

[1]- على المحجوبي، المرجع نفسه ، ص46

[2]- علي المحجوبي، المرجع السابق ، ص46

الساحل و الوسط ، و قد تمكن المقاومون من زعزعة صفف المحتل من خلال شن المقاومون لضربات ضد صفوف المحتل ، و هذا لمدة أربعة أيام متتالية من 26الى 29 أوت 1881م[1].

استمر المقاومون في مرحلة الهجوم على القوات الفرنسية ، ففي سبتمبر 1881م قامت قوات جالص و الهمامة و المثاليث و أوالد سعيد بالقيام بمناوشات بمنطقة زغوان ، كما خرجت مدينة زغوان من قبل من قبل جيوش الاحتلال خلال يومي 11 و 12 ديسمبر .م1881 .

بالرغم مما أظهرته حركة المقاومة التونسية في عدد من الانتفاضات إلا أن تلك المقاومة لم تكن في مستوى يسمح لها بمواجهة القوى الغازية التي كانت منظمة تنظيم حديث و مجهزة بأسلحة متطورة ، و كذلك فقد أسهمت حالة الحكام العرفية التي فرضت على تونس عام 1912 م، و اضطهدت عدد كبير من عناصر حركة المقاومة ، و استمر هذا من 1919م الى ما بعد الحرب العالمية الأولى[2] .

2.الاوضاع الاقتصادية

أ– الزراعة

سيطرت فرنسا على الاقتصاد التونسي الزراعي ، فقامت بالاستيلاء على الأراضي الزراعية، و اتخذت كل الوسائل و الاجراءات اللازمة لذلك كانت الاراضي الزراعية من أيادي المعمرين و منحها للفرنسيين و بذلك أصبح الفرنسيون يتحكمون في البلاد اقتصاديا و أصبح الشعب التونسي مهدداً بالفقر أمام هذه القوى المدعمة من طرف السلطتين التشريعية و القضائية.[3]

بالإضافة إلى استحداث فرنسا للمعمرين الفرنسيين وظائف لهم من العدم يتقاضون عليها أجور من خزينة الدولة التونسية ، كما كانت الاراضي التونسية قبل الحماية تحت تصرف الأهالي التونسيين يعيشون من محصولاتها و من تربية المواشي ، و كان البعض ملك الدولة أو ملكاً مشاعاً بين القبائل و البعض الأخر تابع للأوقاف العامة أو الخاصة.

–أملاك الدولة : تقدر أملاك الدولة التونسية قبل الحماية بمساحة لا تقل عن مليون من الهكتارات و كان للأهالي الحق في استغلالها حيث بادرت الحكومة الفرنسية في افتكاك هذه الملكية من الفلاحين التونسيين و منحها للمعمرين الفرنسيين ، حيث صدر الأمر المؤرخ في 13 ماي 1896 م و الذي

---

[1]– نفسه، ص47

[2]- إسماعيل أحمد ياغي و آخرون، " **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر –قارة إفريقيا** " ، ج 2 ، ط 10 ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض ، 1993 ، ص103

[3]– الحبيب تامر، المصدر السابق ، ص41

يقضي بإلحاق الأراضي البور بأملاك الدولة ، فاتخذت سلطة الحماية على عاتقها تحديد الأ راضي البور وراحت تدخل ما تشاء من الأراضي في هذا النوع متعدية على حرية الملكية الفردية.

-أراضي الغابات : يوجد بتونس غابات و أحراش واسعة بالشمال قدرت مساحتها بمليون و ستة عشر ألف كيلومتر ، كما بادرت فرنسا إلى الاستيلاء عليها منذ الحماية ، حيث أصدرت قرار في 11 أفريل 1890م يقضي بإلحاق أراضي الغابات[1].

بأملاك الدولة الخاصة و تلي ذلك القرار أخر في 22 جويلية 1903 م ، وضمن هذا القرار وضع حد لهذه الغابات .

ب- الصناعة:

سيطرت فرنسا على المجال الصناعي حيث احتكر الفرنسيون هذا المجال كاستخراج المعادن و سعى الفرنسيون إلى إفقار التونسيين و إبادتهم و عملت فرنسا على التشجيع للهجرة الفرنسية إلى تونس و فتحت أبواب الوظائف أمامهم من أجل السيطرة الكاملة على البلاد[2].

هذه الجاليات الفرنسية استطاعت السيطرة على البلاد اقتصاديا بما فيها من مناجم وصناعات و وسائل نقل و تجارة و زراعة و كانت هذه الجاليات تتصف بالحقد و التعصب ضد الوطنيين حيث وجدت الدعم و المساعدة من طرف الحكومة الفرنسية ، و ترتب على هذا الوضع أن أصبحت هذه الصناعات الأساسية ووسائل المواصلات ووسائل الإنتاج بين الفرنسيين.[3]

أما فيما يخص ثروة البلاد المعدنية فقد حولتها السلطة الفرنسية إلى شركات احتكارية مقابل أجرة سنوية زهيدة ، و من أهم هذه المعادن التي تستخرج من الأراضي التونسية : الفوسفات الجير ، حيث بلغ متوسط ما تصدره تونس من فوسفات الجير ثلاثة ملايين أطنان ، أما من ناحية الإنتاج فتأتي تونس في الدرجة الثانية من الدول المنتجة للفوسفات في العالم

يوجد بتونس مناجم الحديد و الرصاص و الزنك و النحاس ، و كل هذه المناجم و غيرها ا تعود على البلاد التونسية بالفائدة ، إذ لا يرجع للميزانية العامة إلا إيجارها السنوي ، وبعد أن عرقلت فرنسا

---

[1]- اسماعيل أحمد ياغي و آخرون ، المرجع السابق ، ص104

[2]- الحبيب تامر الحبيب : المرجع السابق، ص4

[3]- محمد عبد الله عودة و آخرون : المرجع السابق ، ص83

تطور الصناعات التونسية القديمة لم تسمح لها بإقامة صناعات آلية إلا في نطاق محدد و يمنع انتشار الصناعات الآلية التي يمكن لها أن تنافس و تزحم بإنتاجها الصناعات الفرنسية[1] .

ت–التجارة:

ارتفاع ميزان مداخيل البلاد التونسية من 17.980.000 ريال في سنة 1881 342.000.27 ريال سنة 1885 م 1886 –م في حين أن الض ا رئب غير المباشرة باستثناء المحاصيل التجارية ، فقد سجلت انخفاض في العائدات نتج عن هذا إلغاء أو تخفيض المعاليم المفروضة على صادرات الشاشية و الحبوب و الخضر أو الزيت[2] في نهاية 1885 م مجمل " ROBIN " ، " فقد حصى كاتب عام لإقامة " روبان الممتلكات التي صارت في حوزة الفرنسيين و هذا بناءا على الجداول التي أعدها المراقبون المدنيون و أعوان القنصليات و قدرت مساحة الأراضي التونسية ب 176429 هكتار تمثل ما قيمته 10.892.000 فرنك ، و كان عدد الممتلكين الفرنسيين
آنذاك يقارب الأربعين ، ونجد ضمنهم خمسة شركات تملك 28000 هكتار فضلاً عن الشركة الفرنسية في افريقيا[3] .

ولقد أحصى التحقيق الذي أحصته وزارة التجارة سنة 1953 م عدد من المؤسسات الصناعية التقليدية حيث تت ا روح بين 4500 و 5000 مؤسسة بالعاصمة و بين23213 مؤسسة باستثناء العاصمة[4]

فالزيادة في قيمة المداخيل كانت متأتية من الضرائب المباشرة و من محصولاتها أي من الرسوم التي تسلط على الفئات الكادحة و بفضل هذه الزيادة تضاعفت عائدات الإبالة في ظرف سنتين فقد بلغ المبلغ المسدد لمقرضي الباي بين سنتي 1883 م1884 م
13.536.830ريال من جملة المداخيل ، حيث قدرت ب 23.753.330 ريال ، وخصص جزء من هذه الميزانية لتجهيز الإبالة[5] أما قطاع الخدمات فهو محتكر من طرف العناصر الأجنبية ، أما

---

[1]– طاهر بن عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية** " ، ط 2 ، د س ، دار المعارف للطباعة و النشر ، تونس ص30

[2]– ظاهر بن عبد الله، المرجع نفسه، ص32

[3]– الحبيب تامر ، المصدر السابق ، ص52

[4]– علي المحجوبي، المرجع السابق ، ص11

[5]– علي المحجوبي، المرجع السابق، ص135

التجارة الخارجية للبلاد التونسية ، فقد تم تنظيمها على غرار بقية قطاعات النشاط الاقتصادي بالبلاد ، و تطور هذا تطوير غير متكافئ لفائدة غير المسلمين بصفة عامة و الفرنسيين بالأخص.

فمنذ سنة 1881 م إلى غاية 1890 م لم تحدد السياسة الخارجية التجارية لفرنسا اتجاه البلاد التونسية بالنظر إلى مصالح المعمرين الفرنسيين، فالبضائع التونسية كانت خاضعة لرسوم الجمركية كما أن البضائع الفرنسية عند دخولها إلى تونس كانت تدفع قدر 4%معلوم قدر ب8 %

كما أن الضرائب كلها كانت واقعة على عاتق التونسيين و لم يكن الفرنسيون يدفعون منها إلا القليل بالرغم من أنهم كانوا يمتلكون كل الوسائل الاقتصادية و كانت ميزانية البلاد بيدهم.

3.الأوضاع الاجتماعية

أ.البطالة:

عرف الشعب التونسي خلال الاحتلال الفرنسي أزمة البطالة التي بلغت نسبتها بين السكان المؤهلين للعمل نحو % 42 سنة 1956 م ، و ذلك نتيجة توسع حركة مصادرة الأراضي، و إدخال المكنة و عصرنة الفلاحة و تقليص مواطن الشغل ، نتيجة غلق بعض المؤسسات كمصنع العجين و الصابون بتونس[1] تعرضت البلاد التونسية لنوبات الجفاف مما أدى إلى انتشار المجاعة في البلاد وخاصة ما بين سنتي 1945 - 1955 م ، حيث وصلت إلى درجة دفعت بالحكومة الفرنسية غلى تقديم مساعدات غذائية للشعب المتضرر من الجفاف[2].

كما لعبت الخدمة العسكرية دورا بارزا في انحلال النظام الاجتماعي ، حيث كان الشباب التونسيين يتحملون فيها كل أنواع الفساد و الانحلال الخلقي و الرذيلة على شكل يصيحون فيه ثائرين على شرائف العائلة و المجتمع في تونس[3].

ب.الصحة:

---

[1]- عبو نجاة " : **التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة و صالح بن يوسف ، دراسة تاريخية مقارنة 1945-1961م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغاربي الحديث و المعاصر ،ن تحت إشراف عبد الله مقلاتي جامعة بوضياف المسيلة ، السنة الجامعية 2013 م 2014 -م، ص33

[2]- نفسه، ص34

[3]- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص135

لم تقم السلطة الفرنسية بواجبها في هذا الميدان بل أهملته كل الإهمال و لم تخص في الميزانية التونسية اعتمادات ما يكفي للقيام بشؤون الصحة ، ففي مشروع ميزانية 1947 م لم تتجاوز مجموع ما خصص لكافة الشؤون الاجتماعية ، و من قمتها الصحة العامة
588.750.000فرنك ، من مجموع الميزانية العامة التي تبلغ 7.638.000.000 فرنك أما ما خصص للصحة العامة من المبلغ فهو لا يكفي للقيم بتسيير المشاريع الصحية الموجودة على قلتها لمقاومة الأمراض المعدية و الوبائية المنتشرة في القطر ، كما أنه لم يكن يسمح بتأسيس المؤسسات الصحية التي تحتاج إليها البلاد و انعدام الأجهزة الطبية[1].

كان المسلمون لا يتمتعون بأي ضمان اجتماعي يحميهم من حوادث العمل و غيرها بل أصيبوا بأمراض خطيرة كالسل و الوباء، حيث كانت المشروبات الروحية مجهولة في تونس قبل الاحتلال و كان تعاطيها محصورا في الأوساط الأوروبية، و لكن جيوش الاحتلال جاءت بها، و على البلاد التونسية [2].

4.الوضع الثقافي

أ.التعليم

سيطرت فرنسا على التعليم فأخضعته لأنظمتها الفرنسية حيث أصبح الطالب يتقن اللغة الفرنسية و يفقه أسرارها و يتذوق آدابها ، أما لغته و آدابه فقد كانت بعيد كل البعد عنه بالإضافة إلى إدخال التعليم الفرنسي في المدارس الخاصة بطبقة معينة لتخريج فئة معجبة بالثقافة الفرنسية لتكون عوناً لها للسيطرة على الشعب التونسي ، حيث قامت بإنشاء مدارس لأبناء فرنسا يمنع فيها أي علاقة بالثقافة العربية ، و إدخال بعض أفراد الطبقة الخاصة من العرب فيتخرجون منها جاهلين للغتهم و ت ا رثهم ، كما قامت بمنع المدارس التي تدرس اللغة العربية[3] .

و كان بصيص الأمل يتمثل في جامع الزيتونة الذي اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية واللغوية و نشر الثقافة الإسلامية، لذلك كان هذا الجامع الحصن الحصين للثقافة العربية الإسلامية لكل أقطار المغرب العربي، و لم تستطع السلطات الفرنسية أن تفرض سيطرتها عليه.[4]

---

[1]– يوسف مناصرية " : **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالمتين 1919 م 1934م**، د ط دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2014 ، ص45

[2]– الحبيب تامر، المرجع السابق، ص62-63

[3]– الطاهر بن عبد الله : المرجع السابق ،ص31

[4]– جميل بيضون و آخرون " : **تاريخ العرب الحديث** " ، ط 1 ، دار الأمل للنشر و التوزيع ، د ب ، 1992 م ، ص192

ب.الدين:

منذ أن وطأت أقدام السلطات الفرنسية أقدامها بتونس قامت باستغلال العامل الديني واستخدامه بطريقة محكمة للسيطرة على السكان التونسيين الذين يؤمنون بنفس المبادئ الإسلامية رغم تلك النزاعات القائمة بينهم ، و هنا برزت أهمية علماء الدين من القرآن إلى معلم العربية و بروز أهمية القضاة الذين يحكمون حسب النص القرآني و المفتيين.

ت. الطرق الدينية الصوفية:

كانت هنالك عناصر أخرى يدعون إلى الإسلام و يحطون من المجتمع التونسي فهم يمتلكون مختلف طرق الدينية التي كانت قبل الحماية محكمة و تتمتع بدقة التنظيم[1] فقد ضمت البلاد التونسية أربع طرق لها أهمية خاصة وهي: القادرية التي كانت تهيمن على الجهات المحيطة بالكاف و الرحمانية في الشمال و كانت أواسط القرن العشرين و ماطر .

و الطريقة التجانية في الجنوب الغربي من تونس . والطريقة السوسية بالجنوب تأسست بطرابلس عام 1835م ، أي بعد التدخل الفرنسي بالجزائر وتظم البدو والصحراء، وهي تمثل النزعة الإسلامية المتصلة في مواقفها تجاه الدول المسيحية[2] .

ث. الصحافة:

احتلت الصحافة التونسية مكانة مرموقة منذ الاحتلال الفرنسي إلى الاستقلال،فقد استحملت الصحافة التونسية السياسية والأدبية اليومية و الأسبوعية و الشهرية كأداة لنشر الأفكار الجديدة أكثر من الكتب التي كان نشرها يستوجب تكاليف باهظة الثمن نظرا لقلة عدد المثقفين، كما أن قلة ثمن الصحف وتنوعها ساعد على استقطاب عدد وافر من القراء خاصة سكان المدن و فتح أعمدة الصحف للكتابات الشعراء و السياسيين و المؤرخين[3].

ج. **الجمعيات:**

لقد عرفت فترة الحماية الفرنسية بتونس تأسيس العديد من الجمعيات و النوادي ففي سنة1904م إلى غاية 1912 م تأسست عدة جمعيات موسيقية و أدبية، و قام قدماء الطلاب بجهود النخبة

---

[1]– جميل بيضون : المرجع السابق ، ص193

[2]- العجيلي التليلي " : **التصوف في تونس الطرق الصوفية و الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية 1881 –1886**، منشورات كلية الآداب ، منوبة ، 1992 م ، ص39

[3]– الصادق الزميلي ، **أعلام تونسيون** " ، **تقديم و تعريب حمادى الساحلي** ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، 1986 م ،ص12

التونسية لتحسين ثقافة مواطنيهم، و لكن الحكومة شلت هذا الاندفاع بإعلانها الأحكام الفرعية عام 1912م.[1]

3: الأوضاع في الجزائر

أ.الاوضاع السياسية

كان السياسة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال سنة 1830 م تهدف إلى ثلاثة أشياء بوجه الخصوص:

- ✓ جعل الجزائر مدينة فرنسية بكل ما يعني ذلك من إبعاد.
- ✓ طمس التاريخي والشخصية الوطنية وإزالتها من الاعتبار.
- ✓ قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر واستخدام كل الأساليب
- ✓
- ✓ والوسائل للوصول إلى ذلك الهدف[2].

وسعيا منها لتجسيد تلك السياسة الرامية إلى بسط نفوذها على الجزائر عملت على إصدار جملة من القوانين والاجراءات التعسفية الممهدة لمشروعها الاستيطاني الذي يسمح لها بابتلاع الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا وهكذا نجد أن الحكومة الفرنسية قد أصدرت قرارها المشهور في 22 جويلية 1834 والذي يقضي بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[3] أي أن الجزائر ارض فرنسية وأنشأت لذلك منصب الحاكم العام لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية واتبع هذا القرار بتصريح فيما بعد مع منتصف القرن العشرين هو دستور 1947 الذي ينص على أن الجزائر جزء مكمل لفرنسا، ومن ناحية أخرى أكدت السلطات الاستعمارية دعمها المادي والمعنوي للمعمرين بهدف استقرارهم في هذه الأرض الشاغرة، وقدمت لهم جميع الامتيازات والتحفيزات لذلك.[4]

فقد شهدت الجزائر منذ الاحتلال إلى بداية مطلع القرن العشرين هجرة استيطانية أ وروبية واسعة وصفها المؤرخ الغربي شارل أندري جوليان بقوله": بعد دخول الجيش الفرنسي للجزائر أنزلت السفن القادمة من

---

[1]– الصادق الزميلي، المرجع السابق، ص13

[2]– أبو القاسم سعد الله : **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2 ، ط2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998 ص8

[3]– عمار بوحوش : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م**، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 ص198

[4]– يحي بوعزيز :**سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954**ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص24

مرسيليا واسبانيا وايطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيين لا ضمير لهم مولعين بحب الدارهم ، فانتشروا في البلاد الجزائرية كالبلاء المستطير متكالبين على بيع العقارات وشرائها لا يهمهم إلا الأرباح الطائلة[1] " حيث بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر عام 1832 حوالي 25 ألف نسمة منهم2500 مستوطن، وقد أدى تشجيع حركة الهجرة الاستيطانية التي كان يقودها بصورة رئيسية الجنرال بيجو إلى تأسيس مراكز استعمارية على السواحل مثل وهران، عنابة، سكيكدة.[2]

وفي عهد الامبراطورية الفرنسية الثانية 1870 – 1852 م، وفي ظل سياسة الامتيازات فقد بقيت هجرة للأوروبيين إلى الجزائر مستمرة، إذ بلغ عدد المستوطنين خلال 1866 م حوالي مائتين ألف مستوطن، وخلال الجمهورية الفرنسية الثالثة

1914 – 1870م ا زدت حركت الهجرة إلى الجزائر بصفة لا تطاق فوصل عدد الأوروبيين عام 1876إلى 344 ألف منهم189 ألف فرنسي، واخذ يتضاعف بصفة كبيرة خلال الربع الأول من القرن العشرين، وخلال هذه الفترة أصدرت القوات الفرنسية مرسوم كريميو في 24 أكتوبر 1870 الذي يقضي بتمتع اليهود بالجنسية الفرنسية،وفي عام 1899 م صدر قانون التجنيس التلقائي الذي يجعل من أبناء الأجانب المولودين بالجزائر فرنسيين تلقائيا رغما عنهم[3] والى جانب هذه القرارات سنت الإدارة الفرنسية قوانين أخرى أهمها :قانون الإدماج الذي يعني في قاموس السياسة الفرنسية إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها مقاطعة من مقاطعاتها وقد شرع في تطبيق هذه السياسة بعد مرسوم30 جوان 1870 م حيث قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال الجزائري قسنطينة، وهران ، وكانت كلها تابعة لوزارة الداخلية الفرنسية، وقد تعززت بالقوانين الاستثنائية الفرنسية بقانون الأهالي الذي صدر سنة 1881 م في عهد الحاكم العام ألبرت، ودعم سنة 1886 في عهد تيرمان 1891 – 1882م ومن خلاله أعطيت للسلطات الاستعمارية صلاحيات استثنائية مما كرس المزيد من الهيمنة على الجزائريين العزل[4].

---

[1]– فرحات عباس : **ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها**، ترجمة: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، د.ت، ص 95

[2]– أحمد الخطيب : **حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1 ، الجزائر، 1985 ص23

[3]- فرحات عباس : المصدر السابق، ص95

[4]– عبد المجيد بن عدة :**مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،1993 ص1

كما تهدف هذه القوانين إلى منح المسؤولين المدنيين بعض السلطات لفرض عقوبات على الأهالي وخاصة على القبائل الثائرة واستمرت الإدارة الاستعمارية تعمل بها حتى عام 1930 م

ونجد أيضا أن الجزائريين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية ومجردين بشكل سافر من ممتلكاتهم وفي المقابل نجد أن المعمرين يتمتعون بجميع الحقوق المادية والمعنوية، وقد عملوا مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من إقناع الحكومة الفرنسية بإعطاء الجزائريين نوعا من الحرية في تسيير شؤونها بنفسها بسبب اختلاف الوضعية الداخلية لسكان الجزائر عن وضعية سكان فرنسا [1] ، وفعلا فقد كان لسكان الجزائر ميزانية خاصة مستقلة ابتداء من سنة 1900 م يسيرها المجلس المالي الذي انشأ سنة 1889م، وأصبح الحاكم العام هو الذي يتخذ القرار النهائي لتنفيذ مقترحات المجلس المالي مما ا زد من قوة المعمرين في التحكم بمصير الشعب الجزائري والهيمنة على الميزانية التي تعد الركن الأساسي في تسيير نظام الدولة وعلى اثر هذه السياسة الفرنسية على الجزائر والترسانة من القوانين الاستثنائية والزجرية في بروز ردود أفعال مختلفة، من مقاومة مسلحة ومقاومة سياسية، إذ عاشت الجزائر خلال العقد الأول من القرن العشرين فترة غنية بالإحداث السياسية الداخلية، كان لها الأثر الكبير في نمو الوعي الوطني عند الجزائريين وتبلورها في شكل مقاومة وطنية[2] .

2.الاوضاع الاقتصادية

أ.الزراعة:

إن النشاط الاقتصادي السائد في الجزائر هو الزراعة بمختلف فروعها من زراعة الحبوب والأشجار المثمرة، وتربية المواشي، الصناعة التحويلية الناتجة عن الزراعة من طحن الحبوب، الدباغة، عصر الزيتون، والطرق الزراعية التي كانت متبعة في الجزائر طرق تقليدية منذ القديم وأدواتها بسيطة تتمثل في المح ا رث المزود بالسكة المصنوعة من الحديد المحلية والذي تجره الحيوانات مثل الحمار أو الثور، كما يستعمل روث الحيوانات في تخصيب التربة في شكل سماد، وكان حصاد الحبوب أداته المنجل، أما الاراضي الزراعية المروية فهي قليلة جدا، والفلاحون لا يزرعون إلا جزءا من أراضيهم.

في المقابل هذا اعتمدت السلطات الفرنسية على اقتصاد عصري" الثنائية الاقتصادية " أي بدائي وعصري معا، أما فيما يخص تربية الحيوانات لاسيما الغنم على وجه الخصوص كان هو الإنتاج الحيواني

---

[1]- يحي بوعزيز: المصدر السابق، ص41

[2]- صلاح العقاد : **المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر الجزائر _ تونس _ المغرب الأقصى**، مكتبة الأنكلو المصرية القاهرة، د.س.ن، ص 190

الأساسي في الجزائر حيث قدرت السلطات الفرنسية ثروة الجزائر من الغنم عند الاحتلال ما يقارب ثمانية ملايين رأس مضاف إليها ثروة هامة من الخيل والبقر والجمل والماعز بينما لا يتجاوز عدد السكان ثلاثة ملايين نسمة، هذه الثروة الحيوانية وفرت غذاء رخيصا في متناول الجميع[1].

غير أن السلطات الفرنسية عمدت على هدم هذه الأسس وعمد المستوطنين إلى الزراعة بعض المنتوجات الزراعية التي لم يكن الفلاح الجزائري يزرعها مثل زراعة الكروم في المناطق الساحلية الخصبة وبالخصوص بعد أن قامت فرنسا بنقل زراعة الكروم الى الجزائر بعد تعرض كرومها لمرض فيلوكسيريا سنة 1880م، وأصبحت الإدارة الفرنسية تشجع المستوطنين على ضرورة زراعة الكروم بهدف إنتاج حاجياتها من الخمور، ففي الثلث الأول من القرن 20 بلغت المساحة التي تغطيها الكروم 400الف هكتار من الاراضي الخصبة وأهملت زراعة الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين، ونتيجة لتطور زراعة الكروم وزيادة إنتاجها عمدت على بناء مصانع ضخمة لصناعة الخمور، بحيث بلغ إنتاج الجزائر. من الخمور سنة1904 حوالي 19300000 هكتار في المقابل انخفاض إنتاج الحبوب عما كان عليه سابقا بنسبة. 20%

وهكذا نجد أن النشاط الفلاحي بالجزائر قد تقهقر كثيرا، حيث لم يعرف نمو في الإنتاج فقد كان إنتاجهم للحبوب عامي 1901إلى 1910 يقدر ب 19 مليون قنطار ثم نزل إلى 16 مليون قنطار بين عامي 1921 إلى 1930 ونفس الشيء يقال عن الماشية وخاصة الأغنام التي انخفضت كثيرا فقبل عام 1910 م كانت تقدر ب 9 ملايين رأس فتراجعت إلى 5 ملايين رأس سنة 1914 وتعليل هذا التقهقر يرجع سببه إلى سياسة الإدارة الفرنسية التي لم تعطي أهمية كبيرة للفلاح الجزائري المسلم وأهملته بل طردته إلى مناطق أخرى فقيرة بور، وكذا عدم تقديم له المساعدات المالية والتقنية اللازمة نتج عن إثرها زيادة عدد الفقراء في الأرياف وظهور ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن الجزائرية والى فرنسا بحثا عن العمل[2].

ب.الصناعة:

وبجانب مأساة الاراضي الزراعية ومصادرة أملاك الجزائريين لصالح المعمرين، عمدت أيضا السلطات الفرنسية على قتل الصناعة المحلية أو الوطنية التي كانت تزخر بها الجزائر قبل الاستعمار، فعمد

[1]- فرحات عباس : المصدر السابق، ص107

[2]- أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1900 م**، ج1 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 ص107

الاستعمار الفرنسي على مضايقة لصناعات اليدوية وخاصة صناعة النحاس، الفضة، الذهب، الجلد، الحياكة، الصناعة الحربية والبحرية التي شهد لها المؤرخون الأجانب على ازدها رها وجودتها[1] ، وهكذا نجد أن الإدارة الفرنسية لم تنقل الثورة الصناعية التي عرفتها فرنسا بعد منتصف القرن 18 إلى الجزائر لأنها كانت ترى أن ذلك سيؤدي إلى إخراج المجتمع الجزائري من العصور الوسطى وأنهم سيطلبون باستقلالهم عن فرنسا لذلك حرم الجزائريين من كل حركة صناعية بعد أن كانت الجزائر تصدر صناعاتها الوطنية من المنتوجات الفلاحية والصناعات التقليدية إلى جميع الأقطار العربية والأجنبية قبل الاستعمار الفرنسي لها[2] وعلى اثر هذا نجد أن المستوطنين قد سيطروا على 28,65 بالمائة من قطاع الصناعة الذي يخدم مصالحهم الخاصة وعلى 57 بالمائة في القطاع التجاري، وهذه الصناعة قد مكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية، ولذلك اعتقد فرحات عباس بان الاستعمار قوة جبارة قادرة على إلحاق الأذى بالمستضعفين وسلبهم مصدر رزقهم، وجعل همهم كله هو البحث عن الخبز لا غير، ففي نظره أن قوة الاستعمار الجبارة تفتقر إلى الروح فهو كالجسم الضخم بدون روح، فرض نفسه بالقوة العسكرية فهو لم يأتي إلى الجزائر إلا من اجل إشباع حاجياته المادية عن طريق النهب والسلب والقتل[3].

ومنه إن السياسة الاقتصادية التي دأبت فرنسا على انتهاجها في الجزائر منذ 1871 م، قد حققت أهدافها إلى درجة أن الجزائريين أصبحوا يعيشون شبه مجاعة في سنة 1912 م، ففي تلك السنة وقع جفاف في فصل الربيع وانخفض محصول الشعير من 4726809 قنطار في سنة 1911 م إلى 2686344قنطار سنة 1912 م، كما انخفض محصول القمح من 3674733قنطار سنة 1911 إلى 2197567 في سنة 1912 م، ويعني هذا انخفاض محصول الشعير بنسبة 44 بالمائة والقمح بنسبة 41 بالمائة، كما إن الضرائب العربية قد ارتفعت في الفترة الممتدة من سنة 1900 إلى سنة 1914م بنسبة15 بالمائة لضريبة اللازمة و 11 بالمائة لضريبة الزكاة.[4]

---

[1]– صالح فركوس: **الملخص في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقيين إلى الخروج الفرنسيين 814 (ق.م 1962 – م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002 ، ص21

[2]–عز الدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال1889–1985**، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، قسم التاريخ، 2005 ، ص10

[3]– كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة: نية أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5 ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1968، ص629

[4]– عبد الكريم بوصفصاف : **الفكر العربي الحديث مُحَّد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا**، دار الهدى الجزائر، ص27

والجدير بالذكر إن هذه السياسة الاقتصادية ليست بجديدة على الاستعمار الفرنسي بل ذهب إلى ابعد من ذلك حين انتزع الاراضي ونهبها من المواطنين وتقديمها للمعمرين بهدف قهر و تفقير الشعب الجزائري وتجويعه[1].

3. الأوضاع الاجتماعية:

ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية بعدما استعملت السلطات الاستعمارية كل الأساليب الدنيئة من اجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي وجدتها في الجزائر ، وتوجيهها لخدمة المصالح الفرنسية والأوروبية سعيا منها لتحقيق مشروعها الاستيطاني.

وقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من طوائف اجتماعية التالية:

أ.الجزائريون:

يتكونون من العرب والقبائل والشاوية والاباضيون، ويكونون 99 بالمائة من مجموع سكان الجزائر ، وقد وحد الإسلام والتاريخ بين هذه العناصر المختلفة فعاشت في انسجام كبير تحت ظل الإسلام وحضارته[2]

ب.الاتراك– المسيحيون– اليهود

وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة لا تمثل سوى بالمائة من نسبة السكان، ورغم اختلافها العرقي والديني إلا أنها عاشت في انسجام وتعايش دائم، حيث كان المجتمع الجزائري ذوا طبيعة مرنة يقبل التعايش رغم الاختلافات الدينية والعرقية في امن وهدوء تام ، وهذا ما حاول الاستعمار زعزعته بسياسة فرق تسد لأنه لا يخدم اغراضه الخبيثة واوجد لذلك طرق ووسائل وأساليب دنيئة لضرب استقرار وامن الاجتماعي بين العناصر السكانية المتواجدة بالجزائر أما من حيث الطبقات الاجتماعية فقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من طبقتين مميزتين:

ت.طبقة أرستقراطية

وتشمل الحكام ورؤساء قبائل المخزن، وشيوخ الزوايا، وكانت تحت تصرفهم الأراضي الخصبة التي تحتوي على البساتين والاراضي المروية.[3]

ث.طبقة العامة

---

[1]– إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص24

[2]– شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة :عيسى عصفور، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 ، ص 124

[3]– محمد الأمين بلغيث: **الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي إلى المؤتمر**، دار كتاب الغد، الجزائر، 2007 ، ص6

تمثل الأكثرية، وتتكون من الفلاحين وصغار التجار والخماسين، وقد كان عدد سكان الجزائر سنة 1830يقارب ب 3 ملاين نسمة أغلبها في الأرياف تقدر ب.95%[1]

ومنه فالشعب الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي كان يعيش حياة اجتماعية هادئة منسجمة مع واقع السياسي والاقتصادي، ولكننا نستطيع أن نقول بأن الحياة الاجتماعية في الجزائر لم تكن راقية على العموم إذا ما قارنها بالحياة الاجتماعية في أوروبا الغربية.[2]

4.الأوضاع الثقافية:

كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر صورة حية لسياسة التجهيل التي انتهجتها السلطات الفرنسية منذ 1830، منتهجة منذ البداية القضاء على الثقافة العربية الإسلامية تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي[3] ، فكان التعليم الفرنسي كما يؤكد لنا مالك حداد في مدارس الجزائر بان أباء الجزائريين من أصل فرنسي وكانوا ينعتون العرب بأنهم عديمو الوفاء، وهذا كله من اجل تحقيق هدف واحد صوره المفكر الفرنسي المشهور جون بول سارتر في كتابه" عارنا في الجزائر بهدف القضاء على الشخصية الجزائريين العربية فيقول" :ولكننا على كل حال، أردنا أن نجعل من إخواننا المسلمين شعبا من الأميين وبلغ عدد الأميين اليوم 80 بالمائة[4].

كما عملت السلطات الفرنسية على اضطهاد المدرسيين والطلبة منذ احتلالها للجزائر فتعرض بعضهم إلى القتل والبعض الآخر إلى النفي، حتى كادت تختفي الطبقة المثقفة نهائيا في المرحلة الأولى، وفي المقابل ذالك عملت فرنسا على تأسيس المدارس الشرعية، منها المدارس الفرنسية العربية التي ظهرت منذ 1850 في كل من قسنطينة والجزائر العاصمة و هران تلمسان. [5]

ونجد أن المعمرين قد كانوا يقفون ضد أي مبادرة يمكن أن توجه لإنعاش الثقافة الوطنية، بل كانوا يعارضون بشدة تعليم الجزائريين وفي هذا الصدد صرح الحاكم العام الفرنسي(فلورين تيرمان) – 1882 1891 قائلا" :إن التجربة دلت على أن الأهالي الجزائريين الذين أعطيناهم تعليما كاملا س وف

---

[1]– لوسات فلنزي :**المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790 – 1830** ، ترجمة:حمدي الساحلي، سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1994، ص69

[2]– إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص24

[3]– رابح تركي : **التعليم القومي والشخصية الوطنية 1956 . 1939** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981 ، ص88

[4]– عبد العزيز شرف :**المقاومة في الأدب الجزائري المعاصر**، ط1 ، دار الجيل، بيروت، 199، ص35

[5]– 2 أحمد الخطيب :**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص64

يطالبون بحقوقهم المهضومة التي طالما عملت السلطات الفرنسية على إخفائها عنهم"، كل هذه المخاوف جعلتهم يعارضون بشدة حول تعليم الجزائريين في المدارس الفرنسية وبان تعليم الجزائريين سيجعلهم اقل طوعية وطاعة لهم.

وكان التعليم مقتصر على أبناء الشخصيات الارستقراطية من اجل الاعتماد عليها كإطارات متوسطة لمساعدتهم في تسيير شؤون الجزائريين، وكان التخوف من تعليم الجزائريين جليا عند كافة الفرنسيين وفي هذا الصدد يقول احد المسئولين الفرنسيين" :إن فتح مدرسة في منطقة آهلة بالسكان الجزائريين لا يقل شأنا عن قيمة فرقة من الجيش لتهدئة البلد، وكما نجد بعض الفرنسيين يدعون على ضرورة تعليم الفرد الجزائري أي العمل على استثمار العقل الفرد الجزائري لصالحه بهدف السيطرة عليه معنويا عن طريق نشر الحضارة الفرنسية و مبادئها بدل من السيطرة عليه جسديا عن طريق قوة السلاح.

ولقد عبر الزعيم المصري مُحَمَّد فريد أثناء زيارته للجزائر عام 1901 عن الوضع الجزائر المزري الذي أضحى عليه المجتمع الجزائري بقوله" :إن حالة التعليم في الجزائر سيئة جدا، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع المعاملات، بل ربما لا تدرس العربية بالمرة مع مضي الزمن، فلا الحكومة تسعى إلى حفظها ولا هي تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس، لمنعها أي اجتماع خوفا أن تشتغل جمعياتهم بالأمور السياسة، وهي حالة تخالف ما عرف به الفرنسيين من إنهم رجال العلم و النور والحرية ...و أصبحت اللغة الفرنساوية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران، قسنطينة، عنابة و غيرها[1].

وهكذا نجد أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بتطوير التعليم الجزائريين المسلمين ولذلك انتشرت الأمية بشكل كبير في أوساط الأطفال الجزائريين وضلت مرتفعة بنسب رهيبة مع مطلع القرن العشرين، ويعود ذالك إلى السياسة التعليمة التي اتبعها الاستعمار الفرنسي.[2]

[1]- عبد القادر حلوش : **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر1870 – 1914 م**، شركة الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999 ، ص97.

[2]– أحمد توفيق المدني :**هذه هي الجزائر**، ط1 ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1956 ، ص 127 .

المبحث الثاني: الاوضاع في المغرب الاقصى

أولا: الاوضاع السياسية

تعرضت المغرب في القرن العشرين لمحنة قاسية[1] ، واشتد تنافس الدول الأوروبية عليها فبلغ ما لم يبلغه من قبل [2]خاصة بعد وفاة السلطان المولى الحسن كانت فيه القوى الاجنبية تتربص للقضاء عليه، ولكن استطاع الحاجب **أبو أحمد ابن موسى**[3]، السيطرة على المواقف واخذ البيعة **للمولى عبد العزيز**[4]، والذي تجلى في عهده ضعف الادارة وانصرافه الى اللهم والترف[5]، واستولى الوزير أحمد على مقاليد الامور وابعد المناوئين له وقرب اليه اخوته ومن يناصرونه فاستطاع بشخصيته أن يقف في وجه الأطماع الأجنبية كما انه وقف موقفا صلبا من فرنسا حين عزمت على مد خط حديدي بين السودان والجزائر، فاضطرت فرنسا ان تعلن رسميا انها لا تنوي ان تغتصب أي شيء من ارض المغرب[6]، ولكن مع وفاة الوزير أحمد عام 1900م[7] استغلت العناصر السيئة الفرصة، وكان المولى عبد العزيز عاجزا عن الوقوف في وجه هذه التيارات الداخلية والقيادات الخارجية[8] التي كان هدفها محاولة النيل من المغرب الأقصى[9]، كما اجتاحت في عهده حركات الفوضى ، ففي شرق المغرب قامت " ثورة الروجي " التي شكلت خطرا يهدد استقلال

---

[1]– محمود الشرقاوي : **المغرب الأقصى مراكش**، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د .س ، ص2

[2]–حزب الاستقلال، **المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية عيد الحماية إفلاس الحماية** ، مكتبة المستندات والأنبا، مصر ، 1951 ، ص4

[3]– **أبو احمد بن مواسى** : أبو احمد بن موسى المعروف " بأحمد " حكم وزيرا في فترة حك المولى عبد العزيز وخلال مرحلة حكمه قامت مجموعة من الاظطرابات في البلاد ، تمكن من القضاء عليها ، بالإضافة الى الاضطرابات الداخلية واصطدامه مع الأجانب خاصة فرنسا توفي سنة. 1900 أنظر :مُحَمَّد بن جعفر الكتاني : **الأزهار العاطرة الأنفاس بذكر مناقب قطب المغرب وتاج فاس** ، الرباط ، د . س ، ص 22-23

[4]– **السلطان عبد العزيز 1894 – 1908** نصب عمى العرش بعد وفاة المولى الحسن الاول، وعمره لا يتعدى13 سنة عرفت فترة حكمه العديد من الثورات الداخلية ثورة الريسوني ، وشهدت المغرب تزايد للنفوذ .الأوروبية خاصة من قبل فرنسا واسبانيا. أنظر :نفسه ، ص23

[5]–جميل بيضون، **تاريخ العرب الحديث** ، ط 1 ، دار الامل للنشر ، 1992 ، ص114

[6]– .شوقي عطاء الله الجمل المرجع السابق، ص3

[7]–مُحَمَّد المنوني : **مظاهر يقظة المغرب الحديث** ، ط 1 ، مطبعة الأمنية ، الرباط ، 1973 ، ج 1 ، ص13

[8]– شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق ، ص315

[9]– بوضرساية بوعزة : **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830– 1930** ، دار الحكمة ، الجزائر ،2012 ص270 .

البلاد ، **وثورة بوحمارة**[1] سنة 1902 شمال شرق البلاد والريف وفي شمال المغرب " **ثورة الريسوني** "[2] سنة 1903 التي هددت سلطة المخزن، ومن جهة أخرى شرعت الحكومة المغربية سنة 1901 في نهج سياسة إصلاحات مالية وادارية وعسكرية ، ولكن فرنسا عملت على إحباط هذه الإصلاحات التي أرادت ان تحتفظ بتوجيهها والاشراف عليها[3].

إن اخطر شيء يهدد البلاد في هاته المرحلة من تاريخيا هو تغلغل النفوذ الأجنبي بصورة مختلفة ، وأكثرها خطرا تلك الصورة الجديدة التي بدا يكتسبها والتي تتمثل في النفوذ السياسي ولقد فقد السلطان عبد العزيز عرشه لانه اتهم من طرف شعبه بكونه متواطئا مع القوى الأجنبية ضد مصالح المغرب واستقلاله ، غير أن السلطان عبد الحفيظ سرعان ما اظهر عجزا في مواجهة النفوذ الفرنسي الذي يزداد اتساعا وقوة يوما بعد يوم ، وأصبح هذا النفوذ يستطيع أن يحرك الأوضاع الداخلية ويدرجها في بعض الأحيان وفق السياسة التي سطرها لخدمة مصالحه[4].

ثانيا: الاوضاع الاقتصادية

شهد المغرب الأقصى في نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين تدهور الحالة الاقتصادية ، فالزراعة تقلصت مساحتها وعرف قطاع الماشية نقصا كبيرا، أما الحياة التجارية أصابها اضطراب جراء انعدام الامن، وبالتالي قل تموين الأسواق الحضرية والقروية بالمواد التي ارتفع ثمنها، وتخلت التجارة المنظمة والرسمية عن مكانتها لتجارة التهريب ، وهذه الوضعية ستتيح الفرصة لظهور أنظمة تجارية تحكمها قواعد جديدة. [5]

---

[1]- **ثورة بوحمارة** : قامت هذه الثورة بقيادة الجيلالي بن إدريس الزرهوني ، اشتهر باسم بوحمارة ، استمرت ثورته لمدة سبع سنين من 1902-1908، وأنهكت قوة الدولة وخربت ميزانيتها، انظر: شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص36 .

[2]- **ثورة الريسوني** : في شمال المغرب واسمه أحمد بن مُحَّد الريسوني ، انضم منذ صغره الى لصوص الماشية ، وكان كلما زادت قوته وثراؤه كثر أتباعه ، تمادى باقتراف الجرائم ، عينه المولى عبد العزيز حاكما لمنطقة المحيطة بطنجة. **أنظر: نجيب زينب : الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس** ، دار الأمير لمنشر ، بيروت ، 1995 ، ص219- 220.

[3]- أمل عجيل، **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (ليبيا السودان المغرب)** ، المجموعة الافتتاحية .العالمية ، بيروت ، 1999 ، ص148 .

[4]- حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص41.

[5]- مُحَّد الصغير الخموني : **بوحمارة من الجياد الى التآمر المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909** ، دار المعرفة لمنشر والتوزيع ، الرباط ، 1993 ، ص1

نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية بالمغرب ظهرت عدة مشاكل اقتصادية ، منها مسألة خفيض الضرائب والمسألة الثانية عجز الميزان التجاري ، مما أدى بالمخزن الى إيجاد حلول منها ايجاد عملة اقل قيمة من العملة الرسمية (الريال الحسيني)، و كان المخزن يجمع ضرائب العملة بالعملة الرئيسية ويدفع نفقاته الى الدول الأوروبية بالعملة الرسمية[1] مما أوقع المغرب في أزمة مالية أوقعته في وحل الديون التي بدأت منذ اعتلاء السلطان عبد العزيز الحكم ، فأبدت كل من فرنسا واسبانيا وانجلترا استعدادها الى اقراض المغرب ما تحتاج اليه من اموال فاقترضت800 الف جنيه من استراليا، ثم أقنعت فرنسا السلطان عبد العزيز اقتراض مبلغ آخر أكبر من أول ، ليتمكن من تسديده وكانت قيمته مليون و500 ألف فرنك بفائدة 5%وكانت فائدة مرتفعة جدا.[2]

وتقلصت مصالح انجلترا بعد تراجع مبادلاتها التجارية الخارجية المغربية من40 %سنة 1904 الى 29 % سنة 1905 ، فقد ظهرت فرنسا بقوة على الساحة ب38%من قيمة المبادلات فعملت هذه الأخيرة على تقوية مصالحها وزادت استثماراتها بالمغرب من خلال شركة شنايدر والشركة المغربية ، وهذا الاستثمارات زادت العبء على المخزن وأجبرته على الاقتراض من جديد ولكن حدد هذه المرة من فرنسا ذلك لانسحاب انجلترا.[3]

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية

اعتاد المؤرخون تقسيم عناصر سكان المغرب الى نوعين رئيسين السكان الأقدمين من بربر وعرب ، والمحدثين من الزنوج والأندلسيين و الأوروبيين وغيرهم [4] ، أما عند بداية القرن 19 فان الجالية الأوروبية بمدينة طنجة كانت تتكون أساسا من عائلات القناصلة وموظفي القنصليات ، وحتى بداية القرن

[1]- أمل عجيل ، المرجع السابق ، ص141

[2]- نجيب زينب : المرجع السابق، ص22

[3]- ألبير عياش : **المغرب والاستعمار حصيمة السيطرة الاستعمارية** ، تر : عبد القادر الشاوي و نور الديف سعودي ، ط1 دار الخطابي لمطباعة والنشر ، د . ب ، افريل 1985، ص5

[4]- محمد القبمي : **تاريخ المغرب تحيين وتركيب** ، منشورات المعهد الملكي لمبحث في تاريخ المغرب ، الرباط ،2011 ص4

العشرين كان جل سكان المغرب يعيشون بالبادية ، في حين كانت نسبة الحضر تتراوح بين 05 و 10 %، وكان جزء كبير من سكان البادية يعيش في المناطق الجبلية كالريف وبلاد سوس[1].

وعلى المستوى الديمغرافي : ارتبطت حالة المجتمع بالأوضاع الصحية ارتباطا وثيقا ، فقد ظلت طرق العلاج العصرية التي ادخلها الأطباء الأوروبيون إبتداءا من أواخر القرن الثامن عشر الميلادي منحصرة في أوساط البلاد بالدرجة الأولى أما معظم السكان فكانوا يستعملون أساليب الاستشفاء التقليدي ، وقد وجدت الأمراض و الأوبئة كالطاعون والكوليرا والجذري وحمى التفويد والزهري بيئة خصبة للانتشار ، فكانت تجتاح البلاد بصفة دورية

وتسبب في وفيات كثيرة ، ويرجع هذا الأمر الى ضعف تدابير الحجر الصحي وتحفظ الناس منه ، وانعدام ووسائل النظافة كسوء تصريف المياه العادمة وانتشار البراغيث والفئران وافتقار المنزل للتهوية، و بالرغم من الإجراءات التي كان يتخذها المجلس الصحي بطنجة إلا أن الاحوال الصحية بقيت سيئة مما تسبب في خلل الاقتصاد وبؤس المجتمع.

وقد وصلت الأحوال الداخلية الاجتماعية في المغرب في أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين الى حالة لم يسبق لها مثيل كما يقول ابن خلدون فقد انتشرت المجاعات في البلاد ، وتدهورت قيمة النقد ، وغمت الأسعار وانتشرت الأوبئة تحصد السكان بالمئات ، وضربت الفوضى أطنانها في الإدارة ، فكانت الوظائف تباع وتشترى بالمزايدة ووصلت الحالة الى أن الموظفين حتى القضاة كانوا يعتمدون على ما يأخذونه من المتخاصمين وليس على مرتب ثابت يتقاضونه من الدولة ، وازدادت الحالة سوءا بسبب الخصومات القبلية والثورات الداخلية بالإضافة الى تيار الهجرة الذي عرفته المغرب أواخر القرن التاسع عشر .

رابعا :الأوضاع الثقافية والدينية

1. الوضع الثقافي

لم يكن نظام التعليم بالمغرب يختلف عنه في الأندلس وبقية العالم الإسلامي ، حيث كانت الكتاتيب القرءانية مرحلة إعدادية الى التعليم الحقيقي في أسلاكه الثلاثة في ظل المساجد ولم تكن المدارس سوى مأوى للطلبة كالأحياء الجامعية في العصر الحديث[2] .

---

[1]–شوقي عطا الله الجمل المرجع السابق ، ص31 .

[2]–عبد العزيز بف عبد الله : **تاريخ المغرب (العصر الحديث والفترة المعاصرة)** ، مكتبة السلام ومكتبة المعارف ، الدار البيضاء الرباط ، د . س ، ج 2 ، ص8

ولعل أكثر المؤسسات الاجتماعية شيوعا في المغرب الأقصى خلال هذه الفترة هي الزوايا والطرق الصوفية الضاربة أطنابها في المجتمع المغربي ، إذ برزت أربع طرق جديدة بين نهاية القرن 18 و مطلع القرن العشرين (الدرقاوية التيجانية الكتانية البوعزاوية) ، والتي عرفت انتشار في القرى والمناطق الخالية ابتعادا منهم عن رقابة السلطة المتشددة على بعضها وتحاشي الاصطدام بالفقهاء وذوي الاعتبار الرسمي لدى الدولة ، وكان للطرق والزوايا مجالات متعددة كتحفيظ القرءان وتعليم التصوف والدعوة للطريقة والنشاط السياسي والاجتماعي [1] ومن وسائل الثقافة المغربية نذكر الجرائد حيث أنها لم تكن موجهة لتثقيف المغاربة بقدر ما كانت سلاحا في يد الروابط الأوروبية ، وكانت تؤدي دورا إعلاميا اقتصاديا على الخصوص ، وبذلك تدخل في إطار تاريخ أوروبا في المغرب أكثر من دخولها في تاريخ المغرب ، لأنها لم تكف مغربية ولا اثر لها في الأوساط المغربية ، ولم تجد رواجا إلا في الأوساط اليهودية ، كما لم يكن يتصدى توزيعها المدن الساحلية ، وقد وصلت هذه الجرائد الى حد مهاجمة السلطة المغربية في عقر دارها الأمر الذي دفع السلطان الى إيقافها لكنها لم تتوقف إلا عن مهاجمة شخص السلطان ، وبقيت هي المصدر الذي تغذي الحياة الثقافية في عمومها تغذية نسبية[2] .

2.الوضع الديني

فالأغلبية الساحقة من المغاربة تدين بالإسلام السني وتتبنى المذهب المالكي ، في حين شكل اليهود أقلية دينية تمركزت بالأساس في المدن ، أما المسيحيون فان عددهم كان محدودا جدا وكان ينحصر في الأوروبيين المقيمين بالمراسي والأسرى.[3]

ويلخص ابن منصور وضعية المغرب بصفة عامة بقوله ... " : كان المغرب يحكم بواسطة أجهزة عتيقة لا تستجيب لمتطلبات العصر ، ولا تقدر على تحسين أي وضع من الأوضاع المجتمعية ، كما كان يدار من طرف وزراء وحكام وقادة ينتمي بعضهم الى قبائل بدوية أو ينتخبون من بين عبيد البخاري ، لا علم لهم ولا تكوين...وجل الموظفين كانوا يطلقون أيديهم في الانفس والاموال ففي ظل جهاز حكومي واداري متعفن كهذا الجهاز لم يكن ليقع على الرعية إلا الظلم والاستبداد .

وهذا ما جعل العديد من القبائل يتمردون على الحاكم المغربي في العديد من الأحيان[4].

---

[1]-محمد العربي معريش : **المرجع السابق**، ص126-127

[2]- .نفسه : ص172-173

[3]-محمد المنصور : المرجع السابق،ص23

[4]- محمد المنصور : المرجع السابق،ص24-25

خلاصة الفصل:

- ✓ لقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تنافس دولي شديد بين الدول الأوربية حول النفوذ في المغرب الأقصى والحصول على قدر أكبر ممكن من الامتيازات الاقتصادية، وكانت كل دولة تسعى للحصول على امتيازات أكثر مما حصلت عليه الدول الأخرى، وأدى هذا التنافس إلى العديد من المشاكل بينها وبين الحكومة المغربية.
- ✓ إن احتلال الفرنسي للجزائر 1830كان له انعكاس سلبي على المغرب الأقصى حيث أن المغرب أصبح في خطر نتيجة للتغيير الوضع، لأن الجار الجديد للمغرب هو المحتل الفرنسي وهو حكم يختلف كثيرا عن الحكم التركي السابق فهو له جيش قوي ودين غير الإسلام وثقافة غير الثقافة العربية .
- ✓ -لم تكن الجزائر الوحيدة التي كانت محط أطماع فرنسا فالمغرب كان على الدوام مستهدفا من طرف القوى الاستعمارية الأوربية وخاصة بسبب موقعه الجغرافي المتميز وموارده الطبيعية الغنية.

-

الفصل الثاني

التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى و المؤتمرات الدولية

تمهيد

يشغل المغرب الأقصى جزء من الشمال الافريقي، اذ يحتل موقعا استراتيجيا هاما مما جعله محط أنظار العديد من الدول الأوروبية التي سعت بشتى الطرق ومختلف الوسائل من اجل السيطرة على مقدراته المختلفة لدعم اقتصادياتها وجعل هذا الفضاء مجالا واسعا لتصريف منتجاتها لزيادة ثرائها المادي، لذلك سارعت هذه القوى الاستعمارية الأوروبية المتنافسة لطرق أبوابه وتعبيد الطريق للوصول إلى غاياتها، إيذانا ببداية فقدان المغرب الأقصى لاستقلاله نتيجة التدخلات المتكررة والضغوط الممارسة عليه من جانب هذه الدول بفعل تزايد الأطماع وتضارب المصالح، وهو الصراع الذي منح المغرب هامشا من المناورة في تعامله مع كل دولة أوروبية على حدي خاصة منذ بداية القرن العشرين.

المبحث الأول: المؤتمرات الدولية

مرت العلاقات المغربية الأوروبية خلال القرن 20م، بنوع من التوتر خاصة مع فرنسا وإسبانيا، كما عرفت نوعا من التقارب مع بريطانيا، التي استغلت تلك الخلافات، في محاولة لتقوية علاقاتها التجارية، وبحصول الدول الأوروبية على المزيد من الامتيازات، التي خولت لها بسط حمايتها القنصلية على رعاياها المقيمين بالمغرب، فإن ضعف أجهزة الحكم، وتردي الأوضاع الاقتصادية وتدهور العلاقات الاجتماعية، دفع بالسلطان الحسن الأول للدعوة لعقد مؤتمر دولي للخروج من الأزمة.

اولا: مؤتمر مدريد (1880)

1.أسباب و أهداف انعقاد مؤتمر مدريد 1880م.

أ.الحماية القنصلية

– جذور الحماية القنصلية بالمغرب

تعتبر "الحماية القنصلية السبب الرئيسي لانعقاد مؤتمر مدريد 1880م، وتعود جذورها إلى المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها سلاطين المغرب مع الدول الأجنبية، رغبة منهم في الاستفادة من التطور الصناعي الذي كانت تشهده أوروبا، ورغبة من تلك الدول في الحصول على امتيازات تمكنها من بلوغ مكانة الدولة المثلى لدى "المخزن". فما هي الحماية القنصلية؟ وكيف نشأت؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء ظهورها؟

✓ التعريف اللغوي والاصطلاحي للحماية القنصلية:

المخزن: مصطلح يطلق في المغرب على هيئة إدارية وتراتيب اجتماعية، وعلى سلوك ومراسم، ويتكون بصفة عامة من ثلاثة جماعات:[1]

الأولى ضيقة تنحصر في شخصين أو ثلاثة يحمل كل شخص اسم وزير أو حاجب،

الثانية: تعرب عن السياسة المرسومة وتذيعها بين الناس، وكان يقوم بذلك الكتاب الموزعون على الدواوين.[2]

---

[1]- محمود السيد، **تاريخ دول المغرب العربي(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)** د.ط، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص248.

[2]– عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج2، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت ،2000، ص 209.

أما الثالثة: فتتولى تنفيذ الأوامر وإعداد الوسائل المالية والعسكرية لذلك تستعمل كلمة "الحماية" في اللغة للدلالة عن الدفاع ومنع الضرر، فنقول حما الشيء حميا، وحمى وحماية ومحمية، أي منعه ودفع عنه.

أما في الاصطلاح الدبلوماسي، وعلى صعيد العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض، فهي تحمل معنى "التفويض"، الذي تمنحه دولة لدولة أخرى، تربطهما علاقة، بما يخول لها الحق في حماية رعاياها المقيمين بدولة لا تربطها معها علاقات دبلوماسية، أو تحكمها خلافات إيديولوجية أو نزاعات عسكرية، وهذا ما يسمح لهؤلاء الرعايا التمتع بنفس حقوق مواطني الدولة المقيمين على أرضها.[1]

ومن الناحية السياسية، فهو نظام استعماري غير مباشر، يمكن بواسطته أن تحتفظ الدولة المحمية بنظام حكمها، و مؤسساتها مع تولي الدولة الحامية الشؤون الخارجية والدفاع.

أما "الحماية القنصلية"، فهي امتياز منحه ملوك المغرب لبعض دول أوروبا، بحيث يخول هذا الامتياز لهذه الدول حماية رعاياها، في أرض المغرب، فضلا عن حماية رعايا دولة أجنبية أخرى، حتى وإن لم تربطها علاقة مع المغرب، ويكون لأولئك الرعايا نفس الحقوق، التي يتمتع بها رعايا الدولة التي منحتهم حمايتها[2]

ويعرفها عبد الوهاب ابن منصور : بأنها منح الممثلون الدبلوماسيون و القنصليون المعتمدون في بلد ما حمايتهم لرعايا تلك الدولة. فبالرغم من أنهم يحملون جنسيته، ويقيمون على أرضه، إلا أنهم لا يخضعون لقوانينه، غير مكلفين بأداء الواجبات الوطنية، وكما يسقط عنهم دفع الضرائب.

أدى انتزام المغرب في معركة إيسلي 1844م، أمام فرنسا إلى فقدان المغرب لمركزه الدولي، وذلك نتيجة لضعف علاقاته الخارجية من ذلك ممارسة الضغط البريطاني عليه، حيث أرغم المغرب على إبرام معاهدة 1856م ، و التي فرضت % 10 من الحقوق الجمركية على لمنتجات المستوردة، وإعفاء المحميين من دفع الضرائب، و من المثول أمام القضاء المغربي، وغير ذلك من التكاليف الأخرى مثل الخدمة العسكرية، وشملت الأشخاص الذين هم في خدمة الدبلوماسيين الأجانب، كما حصل اثنان من سماسرة التجار الأجانب على الحماية ومباشرة أعمالهم دون مضايقات.

[1]– ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، دت، ، ص 10

[2]– إبراهيم كردية، **الحماية أصلها وتطورها**، شركة الطبع والنشر زاوية زنقتي فوزيبو بوزانسي، الدار البيضاء، دت، ص11

يضاف إلى ذلك المعاهدة التجارية بين الخليفة **المولى العباس**[1] و **(الدون كلدرون)** عضو مجلس الشيوخ الإسباني، والتي اشتملت على أربعة وستون شرطا، ومن بين ما جاء في نصها:

إن سلطان المغرب وسلطان إسبانيا يهدفان إلى الاستغلال الجيد والأمثل الموارد البلدين، وتسهيل التجارة بين البلدين.. وهما يوافقان موافقة تامة على كل ما يحظى به قناصل إسبانيا، من خصوصية في أحكامهم، وما يتمتع به الرعايا الإسبانيين من احترام ووقار في المغرب.[2]

كما أكدت على بنود اتفاقية 1856م، بين (المغرب وبريطانيا)، وتضمنت شرح واسع لكل النقاط. وتعتبر أول معاهدة ورد فيها مصطلح الحماية، ووسعت من نطاق الامتيازات الاقتصادية، مثل حرية استغلال الشواطئ المغربية، وحرية استثمار الموارد الأولية كالأخشاب، ورفع التكاليف المالية وغيرها، عن الرعايا الأجانب، مع الاعتراف لهم بحقوق أخرى، وأقرت إنشاء محاكم قنصلية مشتركة. [3]

لقد أذلت هذه المعاهدة المغرب بتنازلات كالاستئذان من السلطات الاسبانية المتواجدة في الموانئ، والجزر المغربية، بشأن حركة السفن المغربية بسواحل الريف، وقد استغلت فرنسا هذه الأوضاع، وفرضت تسوية على المغرب سنة 1863م، تمكنت من خلالها تأكيد حقوقها في تتبع القبائل الجزائرية، واكتسبت حق منح حمايتها للمغاربة الذين يقومون بمساعدة تجارها، وأعطت الحق لكل وكالة تجارية في اتخاذ المحميين.

أما بريطانيا فقد حصلت على هذا الامتياز في معاهدة 1856م، وإسبانيا حصلت عليه في معاهدة 1861م، لكن فرنسا استغلت هذا الامتياز أكثر من غيرها، وباتت تهدد سيادة المغرب.[4]

-أنواع المحميون

بسبب الضعف السياسي والاقتصادي للدولة المغربية، مقابل الانفتاح على كل ما هو أوروبي، ازداد بلا توقف ما سمي بالحماية القنصلية، وبقدر ما كثر عدد المحميين تعددت أنواعهم.

---

[1]- الأمير المولى العباس بن عبد الرحمن: القائد الأعلى للجيش المغربي أثناء حرب تطوان 1858م-1860م.أنظر:**مصطفى الشابي النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالي المحمدية، المغرب، 1416هـ/ 1995.

[2]- روجرز (ب. ج)، **تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية**، تر: يونان لبيب رزق، ط1، دار الثقافة ، الدار البيضاء المغرب، 1401هـ/1981م، ص 230

[3]- د لبني بورزمي، **الاتفاقيات المغربية الإسبانية قبل الحماية**، مقاربة تاريخية – قانونية، مجلة البحثية، كلية الحقوق جامعة مُحَمَّد الخامس، السويسي، سلا، ع1، 2013م، ص8

[4]- لبني بورزمي، **الاتفاقيات المغربية الإسبانية قبل الحماية**، مقاربة تاريخية – المرجع السابق، ص9

وحسب ابن عبود فإنه أحصي ثلاثة أنواع من المحميين هم:

– العاملين في القنصليات الأجنبية.

–النواب السماسرة الذين يتعاملون مع التجار الأجانب.

– المغاربة الذين يقومون بتقديم بعض الخدمات الخاصة لدولة أجنبية م.

بينما يذهب مصطفى أبو شعراء، لتقسيم المحميين إلى خمسة أنواع:

–المنسون: وكان معظمهم ينتمي إلى الطائفة اليهودية المغربية، وبعض المسلمين، وكان الحصول على الجنسية يتم بعدة طرق أهمها: الزواج من أجنبي، أو الإقامة في بلد أجنبي لعدة شهور، أو حتى لبضع أسابيع، أو الانخراط في الخدمة العسكرية فيها، وعند عودتهم إلى المغرب يتمتعون بنفس حقوق الأجانب، ويحضون بنفس المعاملة .[1]

وقامت بعض الدول الأوروبية بمنح جنسيتها لكل مواطن زار بلد أجنبي، وهو ما يحرره من واجباته الوطنية، تجاه بلده الأم في حالة عودته إليها، وقد عارضة السلطان (الحسن الأول)، وقدم مندوبه بطنجة مذكرة، طالب فيها بإلغاء التجنيس، لكنه اصطدم بمعارضة اليهود المغاربة الذين كانوا أكثر المجنسين، وكسبوا دعما ، خاصة من الدول المستفيدة من عملية التجنيس، بحجة أنه من حق كل دولة منح شهادة الجنسية لأي مواطن أقام على دولتها. ورغم أن الحكومة المغربية، لم تكن تعترف لهم بذلك، إلا أن الدول الأجنبية كانت تقدم لهم تسهيلات وتساندهم وتقوي موقفهم .

كما أن بعض المجنسين المغاربة حصلوا على جنسيتهم من (الجزائر واسبانيا والبرازيل) وهكذا تحولت أسماء المغاربة من (دافيد الزاكوري) إلى السينيور (دافيد الاسباني)، وأصبح سالمو الدرب يدعى (سالمون الإنجليزي)، و عزار الزاوي مسيو (ايزار الفرنسي).

وما يعاب على المجنسين، أنهم كانوا يدفعون إتاوات كل سنة للدولة التي منحتهم جنسيتها، وكانوا سابقا يعترضون على دفع الضرائب للخزينة المغربية.

– **المحميون القنصليون:** وهم العاملون في القنصليات كالمترجمين والكتاب والأعوان، ولم يكن عددهم كبير. حيث أشار التقييد الخامس لابن زيدان، أسماء لبعض المحميين للقنصل (يونلدي الاسباني) منهم: مُحَّد بن عمر المديوني كاتب قائمة المحميين 1886م،و سعيد بوشعيب بن المنصر المسعودي المديونيوكان

[1]– د لبني بورزمي، نفس المرجع، ص10

عونا، وحسب ما ورد في قائمة 1881م فقد شغل منصب حارسا لصندوق مال المخزن لصالح اسبانيا، ثم انتقل إلى السمسرة لصالح تاجر اسباني.[1]

استمرت المحادثات دون التوصل إلى نتيجة ، ومن البديهي أن الدول الأجنبية لن تتخذ أي موقف من شأنه المساس بمصالحها داخل المغرب الأقصى. وهو ما دفعها للاستمرار في سياسة المماطلة، والوعود الكاذبة، ولم يجد الحسن الأول غير القبول باقتراح بريطانيا من خلال ممثلها (ديموندهاي)، القاضي بعقد مؤتمر دولي خارج المغرب. المبحث الثالث: انعقاد المؤتمر وتقييم قراراته .

حاول السفير الانجليزي (ديموندهاي) إقناع السلطان الحسن الأول، بقبول عقد مؤتمر دولي المناقشة قضية الحماية القنصلية، بعدما نجح في إقناع حكومته.[2]

2.الدعوة إلى عقد مؤتمر مدريد

أمام فشل المحاولات الأولى للسلطان عبد الرحمان، والسلطان مُحَمَّد بن عبد الله و مجهودات الحسن الأول لتطويق "الحماية القنصلية" بالمغرب، أو التخفيف من حدتها، وعجز المذكرة التي قدمت في مؤتمر طنجة 1877م، من طرف مندوب السلطان. جاء اقتراح السفير الإنجليزي (دى موندهاي) ليتفق مع رغبة الحسن الأول في عقد مؤتمر دولي لدراسة مشكلة الحماية القنصلية، خاصة أنها السبب في توتر العلاقات المغربية الأوروبية.

ومن دوافع قبول الحسن الأول للاقتراح البريطاني، لعقد مؤتمر دولي خارج المغرب الأقصى العرض مسألة الحماية القنصلية، نقلا عن مُحَمَّد خير فارس:

– فشل محادثات طنجة في الوصول إلى نتيجة للحد من ظاهرة الحماية القنصلية، مما سبب إحباط للحسن الأول ولطاقمه الدبلوماسي.

– إسراف القناصل والتجار في منح الحمايات للمغاربة، متجاهلين شروطها و ما لحق بالدولة من أضرار .[3]

---

[1]– عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1426هـ/ 2005م،ص115

[2]- عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، مرجع سابق، ص97

[3]– أمل عجيل، **قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا السودان المغرب)**، بيروت، 1999م، ص 39

-الثقة الكبيرة للحسن الأول في شخص (ديرموندهاي) من خلال مواقفه المشجعة في الدفاع عن مطالب المخزن في مؤتمر طنجة 1877م. حيث أن (ديرموندهاي) استحوذ على مكانة متميزة بين الدبلوماسيين في المغرب لأمانته وصراحته.

وجاءت موافقة وزارة الخارجية البريطانية على اقتراح (ديوندهاي) في 9 أكتوبر 1879م، وحيث بعث وزير خارجية بريطانيا (**اللورد ماركيز سيليز بوري**)[1] برسائل إلى سفراء بريطانيا المعتمدين (بفرنسا واسبانيا، وهولندا)، والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، لحضور مؤتمر دولي تناقش فيه قضية الحماية القنصلية.

وقد عبر ماركيز عن رأيه، بأنه إن لم تتوصل الدول الأجنبية إلى الاتفاق في إيجاد حل فالمخرج الوحيد هو عرض المسألة على لجنة، أو عقد اجتماع خارج المغرب.

والحقيقة أن هذه المبادرة البريطانية، حركتها مصالح بريطانيا في المغرب نذكر منها:

- مخاوف (ديوندهاي) من احتمال اعتراض المخزن على كل ما من شأنه تشجيع الهجرة الأوروبية

خاصة البريطانية إلى المغرب، بسبب استفحال الحمايات الفردية، حيث كان يهدف إلى فتح المجال أكثر أمام التجار الانجليز، لتوسيع المبادلات التجارية، وتمهيد المقاولات، والمؤسسات البريطانية والأوروبية.

-خشية بريطانيا من التقارب الألماني المغربي، خاصة بعد زيارة السفير الألماني للسلطان الحسن الأول في سنة 1877م، وحصول ألمانيا على اتفاقية تجارية مع المغرب، من شأنها إضعاف النشاط التجاري الانجليزي بالمغرب، وفي هذا الإطار طلب (ديرموندهاي) من وزير خارجية بريطانيا السماح له بفتح محادثات مع السلطان لإدخال تعديلات على اتفاقية 1856م.

كانت بريطانيا تسعى للحفاظ على مكانتها المتميزة التي خصها بها السلطان دون غيرها . وكانت بريطانيا ترى في مدريد المكان المناسب لعقد هذا الاجتماع بسبب القرب من المغرب، إضافة إلى اهتمام اسبانيا حكومة وشعبا بأوضاع المغرب، وموقفها المعتدل بشأن الحماية القنصلية، مما يبشر بتسوية عادلة للقضية.[2]

[1]- مركيز سليزبوري: وزير خارجية بريطانيا. ينظر: **عبد الوهاب ابن منصور**، المرجع السابق، ص89

[2]- عبد الوهاب ابن منصور ، **مشكلة الحماية القنصلية من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880م**، المرجع السابق، ص187

وكان في إمكان بريطانيا أن تختار مدينة (جبل طارق)، كمكان للاجتماع، نظرا لكونها أقرب المدن الأوروبية إلى المغرب، ونظرا لتاريخ العلاقات وعمق الصلات بحكومته وشعبه . كما كان من الممكن أن تختار (لشبونه)، بحكم قربها من المدن الساحلية للمغرب أكثر من مدريد، وما تزخر به من قواعد التجهيز العالي، بما تتوفر عليه من فنادق، ما يضمن إقامة مريحة للمؤتمرين، ويسهل عملية الاتصال بينهم و بين حكوماتهم لتلقي تعليماتها.

ولكنه وقع الاختيار على مدريد، ليس للأسباب السالفة الذكر وحدها، وإنما كنوع من الإرضاء لكبرياء اسبانيا، ولتحقيق هدف في نفس بريطانيا، والذي يهدف إلى منع أي تقارب بين اسبانيا وفرنسا خلال الاجتماع.

إضافة إلى رغبة بريطانيا في عزل فرنسا دوليا، والتي تزعمت معارضة انعقاد هذا المؤتمر، كما عارضه اليهود المغاربة، خشية أن تسحب منهم الامتيازات التي تحصلوا عليها.[1]

بينما قابلت اسبانيا الاقتراح البريطاني بشأن عقد المؤتمر بعاصمتها، بارتياح كبير، وفي 10 فيفري بدأت في التحرك، من أجل إقناع الدول المعنية بقضية الحماية القنصلية، وعندما حصلت الحكومة الاسبانية على موافقة الدول المعنية بالملف المغربي، وجهت في 10 أبريل دعوة تلك الدول لحضور المؤتمر.

ثالثا.ممثلو الدول في المؤتمر

اقترحت بريطانيا عقد مؤتمر دولي خارج المغرب الأقصى، لدراسة مشكلة الحماية القنصلية، وبعد موافقة سلطان المغرب، وترحيب اسبانيا بالفكرة، جاءت موافقة الدول الأجنبية على الدعوة الموجهة إليها، وشرعت الدول المعنية في اختيار من يمثلها في هذا المؤتمر.

1- الوفد المغربي:

بعد استشارة الحسن الأول لكبار موظفي الدولة، كالمدني بنيس المكلف بالشؤون المالية، وقع اختيار النائب مُحَّد بركاش، لرئاسة الوفد المغربي، بفضل خبرته في هذا المجال.

ولما كان يتعذر على مُحَّد بركاش السفر إلى مدريد، كما ورد ذلك في رسالة الحسن الأول:" ذكرت أنه يتعذر عليك السفر لمرضك، وملازمتك الفراش... وعدم قدرتك على تغطية نفقات السفر ...ارتأينا أن تتوجه للمهمة المذكورة لعدم وجود من هو أكفأ وأصلح منك".[1]

[1]- ابراهيم كردية، مرجع سابق، ص26

وبذلك رافق الوفد المغربي شخصيات مثل: عبد الكريم بريشة، والزبير سكيرج، المكلف بالترجمة، ولم يتم العثور على وثيقة رسمية تكشف أسماء ممثلي المغرب في المؤتمر، ولا المهمة التي كلف بها كل عضو.

2- ممثلو الدول الأجنبية:

قامت الدول الأجنبية باختيار ممثليها، من بينهم سفراء، في مؤتمر مدريد. ولو أن اسبانيا اشترطت ألا يكون ممثلي الدول الأجنبية في مؤتمر مدريد 1880م، من نفس ممثليها في مؤتمر طنجة 1877م.

ولذلك اختارت فرنسا النائب (اميرال جوريس)

واختارت ألمانيا الكونت (ابرهات دي سولمس سو نيوالد)

. ومثل النمسا الكونت (ايمانويل لودلف)

. ومثل بلجيكا السيد (ادوارد انسباش)

.وعن اسبانيا السينيور (كانو باس ديل كاستيو)

. وعن الولايات المتحدة الامريكية الجنرال (لويس فيرشيلد)

. وعن بريطانيا العظمى والدنمارك السيد (ليونيل ساكفيل ويست) وعن ايطاليا الكونت (جوزيف كربي) وعن هولندة (الجوخير موريس دي هيلدوبير). وعن البرتغال الكونت (دي كاسال ريبيرو) وعن السويد والنرويج السيد (هنري اكرمان) [2]

3: افتتاح المؤتمر

رغم معارضة بعض الأطراف انعقاد المؤتمر، إلا أنه تم عقد الجلسة الافتتاحية في يوم السبت 15 ماي 1880م، ترأسها (ديل كاستيو) رئيس وزراء اسبانيا، وممثلها في المؤتمر.

كما حضرت الدول التي وافقت على الدعوة، ولم يستظهر الممثلين وثائق التفويض ما عدا (المغرب، واسبانيا، والولايات المتحدة، والبرتغال، وهولندا، وانجلترا)، وصرح ممثل البرازيل بعدم تلقيه الرد من طرف حكومته. أما روسيا فلم يكن لها تمثيل دبلوماسي بالمغرب، ولم تتوفر لديها معلومات كافية حول مسألة الحماية القنصلية، إضافة إلى تأخر وصول الدعوة إليها، ولذلك تم الاتفاق على تأجيل الاجتماع إلى يوم الأربعاء 19 ماي 1880م، لعدم وصول وثائق التفويض لبعض الممثلين من حكوماتهم.

---

[1]- أمل عجيل، **قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا السودان المغرب)**، مرجع سابق، ص63

[2]- ابراهيم كردية، مرجع سابق، ص48

ومن بين الأمور التي اتفق حولها في هذه الجلسة التمهيدية، هو تجنب أي تأجيل آخر، وكذلك بالنسبة للدول التي لم تعين ممثليها أن تكتفي بقبول الدعوة. كما اتفق على أن تكون اللغة الفرنسية لغة المؤتمر.

افتتح المؤتمر أشغاله في 19 ماي 1880، وكان من المفترض أن يصادق المؤتمرون على النقاط المصادق عليها في مؤتمر طنجة بدون أي مناقشة. حيث قام مد بركاش بتقديم مطالب 1877م، تخللتها بعض التعديلات. وحسب ما ورد في بعض المراجع، فإن مطالب المغرب جمعت بين نصوص المعاهدة المبرمة بين المغرب وانجلترا 1856م، واتفاقية اسبانيا مع المغرب 1861م، وبين المغرب وفرنسا في إطار ما عرف بالتسوية المحلية 1863م.[1]

4: مجريات المؤتمر

باشر المؤتمر أشغاله بعد وصول رسائل التفويض لبعض الممثلين، وقد انحصر النقاش في قاعة المؤتمرين بين ممثل المغرب وممثل بريطانيا حول المصادقة على ما تم مناقشته في محادثات طنجة. وشرع وزير اسبانيا في الحديث عن تحديد الحمايات بحيث أن الحماية لا تورث فمن مات تسقط حمايته، لكنه لقي معارضة شديدة من قبل ممثل ايطاليا، الذي كان يسرف في منح الحمايات لكل من يرغب فيها.؟

كان مُحَمَّد بركاش يسعى إلى تقليص حرية التجار الأوروبيين في اختيارهم للسماسرة، وأن لا يكونوا من موظفي الدولة، إضافة إلى إسقاط الحماية عن السماسرة وتكليفهم بكل الواجبات المفروضة على المغاربة كدفع الضرائب وغيرها.[2]

والإسقاط يتنافى مع تسوية أوت 1863م، والتي اعترفت لهم بذلك، لكن ممثل المغرب تحجج بأن تسوية 1863، لم يوقع عليها السلطان، ولم يصادق عليها الديوان، وبالتالي ليس لها لا ما للمعاهدات من قوة.

أدرك المتشددون أن اقتراحات السلطان لا تخرج عما همس به وزير الخارجية البريطاني (دير موندهاي) لممثل المغرب بركاش، لذلك حاولوا الإطاحة به و تجاهلوا اقتراحات السلطان .

كان أسلوب ممثل فرنسا (جوريس) جادا واستعمل التهديد، وكان قد تلقى تعليمات من حكومته بعدم التنازل عن أي شيء من الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا سابقا، إلا في حالة واحدة، لضمان تملك

[1]- عبد الوهاب ابن منصور، مرجع سابق، ص94

[2]- ابراهيم كردية، مرجع سابق، ص49

الأجانب للأراضي مقابل دفع السماسرة، وعبر بركاش عن استياءه، وأن الحل الوحيد هو الاستغناء عن التجارة الحرة وغلق المراسي المغربية، ورد (جوريس) بتذكيره بما حدث للصين عندما اتخذت نفس القرار[1].

سادسا: نتائج المؤتمر

من خلال بنود الوثيقة التي وقعت في أخر جلسات المؤتمر، يمكن أن نلاحظ التناقضات والاختلافات بين الدول الأربعة عشر، التي كانت تحرص على تحقيق أكبر المكاسب من هذا المؤتمر.

فالتناقضات بين فرنسا واسبانيا، لم تؤثر على الأخيرة في استمرار احتلال (سبتة ومليلة)، ولا في استمرار فرنسا في الجزء الجنوبي الشرقي للصحراء. وكذلك التناقضات مع انجلترا التي كانت تسعى دائما للحيلولة في وجه أي تقارب اسباني فرنسي خلال المؤتمر لتجنب التشويش على منطقة جبل طارق، وكذلك مخاوف انجلترا من نجاح فرنسا في تكوين امبراطورية على طول خط شمال افريقيا.

ونلخص بنود اتفاقية مدريد 1880م فيما يلي:

-منح الحماية للمغاربة بصورة غير قانونية ولا رسمية.

- إعفاء تراجم ومستخدمي النواب من المغاربة من دفع الضرائب

- تحديد المستفيدين من الإعفاء لنواب القناصل[2]

- فرض ضرائب على السماسرة والمحميون المشتغلون بالفلاحة والرعايا الأجانب

- وضع المغاربة العائدون إلى المغرب بجنسية أجنبية تحت الحكم المغربي.

- لا يمكن اعتبار الحماية وراثية

- لا تشمل الحماية مستخدمي الكتاب و التراجمة الوطنيين

- في حالة تعيين دولة أجنبية لأحد رعايا السلطان بمنصب وكيل قنصلي، فإنه يحظى بالحماية هو وأسرته.

- إرسال قائمة بأسماء من تشملهم الحماية مرة كل سنة إلى وزير خارجية المغرب وكذلك الولاة المحليين.

[1]- عبد الوهاب ابن منصور، مرجع سابق، ص94

[2]- ابن زيدان عبد الرحمان السجلماسي، مصدر سابق، ج2، ص491

– تمنع الحماية عن من هم في خدمة المستوطنين الأجانب، كما أنه لا يمكن سجنهم من غير علم القنصل، وهو ما ينطبق على السماسرة إلا في حالة تلبسهم بالجريمة .

وبقراءة متأنية لهذه البنود نخلص إلى أن المؤتمر لم يحقق آمال وطموحات المغاربة، في استئصال داء الحمايات القنصلية. بل ترتب عنه ما يلي:

– فتح أبواب المغرب أمام التجارة الخارجية من خلال مبدأ المساواة التجارية للدول المشاركة في صياغة قرارات المؤتمر.[1]

–تكرس مبدأ الحماية من خلال اعطائها صبغة قانونية اذا اصبحت رسمية بفضل البند الحادي عشر تمكن الاجانب من امتلاك العقار بعد ما كان محرم عليهم، مقابل اعطاء ضريبة فلاحية.

–اثبت مؤتمر حالة الضعف التي آل اليها المغرب من خلال مناقشات المؤتمر اذ لم يستطع ممثل المغرب محمد بركاش مجابهة سياسة التهديد، التي كان يتبناها كل ممثل فرنسا وايطاليا والبرتغال[2].

ثانيا: مؤتمر برلين 1884–1885

يعتبر القرن التاسع عشر قرن التوسع الاستعماري في القارة الإفريقية، التي تسابقت إليها البلدان الأوربية لكسب الأراضي واستغلال مواردها لخدمة بلدانها التي كانت تشهد تطورا ملحوظا في مختلف مجالات الحياة. ومن أجل التخفيف من الصراع بينها عقدت مؤتمر برلين الذي انتظمت بعده الحركة الاستعمارية في القارة الإفريقية.

انعقد مؤتمر برلين في الفترة الواقعة بين شهري نوفمبر 1884 وفيفري 1885، بمدينة برلين عاصمة ألمانيا بهدف تنظيم استعمار القارة الإفريقية بين البلدان الاستعمارية الأوربية.

1.أسباب انعقاد المؤتمر

أ.الأسباب غير المباشر تتمثل فيما يلي:

- ✓ الصراع العلني بين الدول الأوربية حول القارة الإفريقية.

[1]- ابن زيدان عبد الرحمان السجلماسي، مصدر سابق، ص96-97

[2]–عبد الوهاب ابن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 96

- ✓ سعي الأوربيين إلى بناء إمبراطوريات أوربية واسعة.
- ✓ الرغبة في تحقيق الأمجاد القومية.
- ✓ تطبيق نظريات التمييز العنصري لسيادة الرجل الأبيض.[1]

ب.الأسباب المباشرة

يعود السبب المباشر لعقد مؤتمر برلين إلى الأطماع البلجيكية بزعامة ملكها (**ليوبولد الثاني**)[2] الذي كانت له طموحات واسعة في التوسع والاستعمار منذ إلا أنه لم يجد دعما من أي جهة بلجيكية، لأن البلجيكيين كانوا يرون أن موارد بلادهم لا تكفي لسد نفقات الحملات الموجهة لكل من إفريقيا وآسيا، وأنه لا يمكن لبلجيكا أن تكون لها مكانة أكبر مما هي عليه، فاعتمد على نفسه في تحقيق حلمه، وواصل محاولاته بعد أن تقلد مهام العرش سنة 1865.

ومن بين محاولاته قيامه بالاتصال ببعض الرحالة الأوربيين في إفريقيا. أولهم (ستانلي)، الذي كان صحفيا ورجل أعمال، وكانت رحلاته إلى القارة الإفريقية عبارة عن مشروعات تجارية. وقد اهتم (ليوبولد الثاني) ملك بلجيكا بمشروعات ستانلي. فكر أولا في بلاد فرموزا ثم الفلبين ثم المغرب والكامرون والصين، وأخيرا اتجه نظره إلى (الكونغو). ففي سبتمبر من سنة 1876 قام بجمع مؤتمر في بروكسل للجغرافيين الدوليين. [3]

شارك في المؤتمر سياسيون ومستكشفون إلى جانب الجغرافيين، بهدف تسهيل استكشاف القارة وحماية أهلها من تجارة الرقيق. حاول (ليوبولد الثاني) بهذه الطريقة تحقيق أهدافه الشخصية في السيطرة مُظهرا اهتمامه الإنساني.[4]

---

[1]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم :**المسلمون والاستعمار الأوربي في إفريقيا**، عالم المعرفة، الكويت، 1998 ، ص10

[2]- (1835-1909) كان أميرا وعضوا في مجلس الشيوخ البلجيكي(1860)، أنظر: **شوقي عطاء الله الجمل وعيد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء، الرياض، 2002، ص141.

[3]– زاهر ر يا ض :**استعمار إفريقيا**، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965 ، ص 230

[4]– زاهر رياض :استعمار إفريقيا، المرجع السابق، ص231

وقد حمل اسم "المؤتمر الجغرافي العالمي." ثم تألفت "الجمعية الدولية لكشف إفريقيا وإدخال الحضارة إليها." هذه الجمعية التي أرسلت عدة بعثات إلى شرق إفريقيا في بحيرة تنجانيقا تحديدا، حيث تم إنشاء محطة بلجيكية في كريما على بحيرة تنجانيقا، لكن سرعان ما صرفوا النظر عنها.

كان من أبرز الموظفين في الجمعية السير(هنري مورتون ستانلي) –وهو إنكليزي الأصل– دعاه ليحضر أحد اجتماعات اللجنة في 25-11-1878، وعلى إثر ذلك تكونت "لجنة دراسة الكونغو الأعلى." ثم أصبحت تدعى جمعية الكونغو الدولية، وتكلف الملك بدفع رأسمالها البالغ 40 ألف جنيه من ماله الخاص، وأصبح رئيسها لمدة سنة. وعمل على أن تعترف بها دول العالم، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من اعترف بالجمعية في نوفمبر 1882 ثم تلتها دول أخرى(مثل بريطانيا)، باعتبارها دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة باسم دولة الكونغو الحرة سنة 1885 لها علمها الخاص، ويقوم بإدارتها الملك ليوبولد.

سافر ستانلي عدة مرات إلى الكونغو وعقد 500 معاهدة مع الشيوخ والرؤساء المحليين. وأرسل الملك حملات عسكرية إلى أبعد مسافة ممكنة وفي كل الاتجاهات، (وتأسست مدينة ليوبولد فيل عام 1882.)

وقد تم إنشاء عدة محطات تجارية(22 محطة على نهر الكونغو وفروعه) بعد عقد معاهدات مع الزعماء الوطنيين بغرض استغلال خامات حوض الكونغو الغنية (**المطاط**).[1]

[1]- المطاط: نظرا للمشاكل التي كانت تتخبط فيها حكومة الكونغو بدأت بلجيكا العمل على ضمها منذ سنة 1891 باحتكار تجارتها. وارتكبت الحكومة البلجيكية أشد أنواع القسوة ضد السكان لتنفيذ برنامجها المتمثل في تحقيق الأرباح من موارد البلاد الغنية(المطاط)، ووقعت احتجاجات دولية. وفي 1908 وافق البرلمان على إنهاء دولة الكونغو الحرة واعتبار الكونغو مستعمرة بلجيكية تديرها الحكومة أنظر: **إحسان حقي: إفريقيا الحرة بلاد الأمل والرخاء**، المكتبة التجارية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، طبعة 1962، ص: 65.

2.الموقف الأوربي من المؤتمر

أ-تفطنت فرنسا إلى الأهداف الحقيقية للرابطة الدولية للكونغو، وهو الحصول على أقاليم شاسعة في القارة. وكانت فرنسا تملك الأراضي المحيطة بمصب الغابون منذ عام 1858، وتمتد إلى أقاليم الكونغو وأقاليم الأوبانجي. وكان الإيطالي الذي تجنس فرنسيا —سافورينسان دي برازا- يعمل لاستكشاف هذه المناطق منذ 1875 واستعمل الطرق السلمية بالتقرب من السكان، وأعلن خضوع الأراضي الواقعة على ضفتي النهر للحماية الفرنسية.[1]

أما ستانلي فقد ترك الساحل وتوغل نحو الداخل، وقابله (دي برازا) سنة 1880، ووقع تنافس بين الرجلين والدولتين(فرنسا وبلجيكا) في أوربا، ووقع اتفاق بين الطرفين.

ب-أثار هذا الحَدث حفيظة البرتغال التي قامت لتذكر العالم بحقوقها التاريخية على سواحل الكونغو، لأنها أول من كشف مصب النهر في القرن الخامس عشر. ودعمتها بريطانيا بغرض مد نفوذها بدل البرتغال العاجزة ماليا. واتفقت الدولتان في 26 فيفري 1884 على أحقية البرتغال في الاستيلاء على إقليم الكونغو وحرية الملاحة الدولية في نهري الكونغو والنيجر.[2]

ج-وأمام عقد هذه الاتفاقية وخوف فرنسا على مصالحها، وقع تقارب بين فرنسا وألمانيا —رغم عدائهما التقليدي- واتفقتا يوم 17 أوت 1884 على المطالبة بعقد مؤتمر دولي لإفشال ما وقع الاتفاق عليه بين بريطانيا والبرتغال بخصوص منطقة الكونغو، ووَضْع الأمور في نصابها، ورفضت فرنسا وألمانيا ادعاءات البرتغال، وبناء على هذا لم تصادق بريطانيا على الاتفاقية، وتمت مراسلة دول العالم آنذاك لحضور هذا المؤتمر.[3]

---

[1]- سامي هاشم خيالة :**موقف الدول الأروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1912** ، **اطروحة دكتوراه** في التاريخ الحديث، جامعة سانت كليمانتس، 2010 ، ص19

[2]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل :**دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر**، القاهرة ، 1998،ص57

[3]-المرجع نفسه، ص58

3.انعقاد المؤتمر

وافقت الدول الأوربية على الاقتراح الألماني بعقد مؤتمر دولي لحل مسائل النزاع في إفريقيا، والجلوس على مائدة المفاوضات من أجل تنظيم القارة بشكل لا يُحدث التعارض والتصادم العسكري بينها.

وهكذا اجتمع المؤتمرون في برلين في الفترة من 15 نوفمبر 1884 إلى 26 فيفري 1885 بحضور أغلب الدول الأوربية (ألمانيا- النمسا- بلجيكا- الدنمرك- السويد- اسبانيا- البرتغال- إنكلترا- فرنسا- روسيا- إيطاليا- تركيا) باستثناء سويسرا ودول البلقان، كما حضرت الولايات المتحدة الأمريكية.

عقد المؤتمر عشر جلسات كاملة، وانتهى إلى إصدار قرارات في شكل ميثاق عام يتضمن 28 مادة، وقعه مختلف ممثلي الدول المشاركة ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية. وأهم القرارات المتوصل إليها هي:

1-حرية التجارة في حوضي الكونغو والنيجر، أي التوسع في عملية حرية التجارة ككل في أواسط إفريقيا، رغم معارضة فرنسا والبرتغال اللتان سعتا إلى تضييق حدود التوسع قدر الإمكان.[1]

2-حرية الملاحة في نهري الكونغو والنيجر، وهذا لجميع الدول وحتى في حالة الحرب(محايدة كانت أم معادية).[2]

3-الاحتلال الفعلي وشروطه:

أ-عدم إعلان دولة ما حمايتها على منطقة ما دون أن تعلم بذلك الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق.

ب-عدم إعلان دولة ما حمايتها على منطقة ما من القارة دون أن تؤيد هذه الحماية باحتلال فعلي لها.

4-إنشاء دولة الكونغو الحرة: وقد عهدت حكومتها للملك البلجيكي، وبذلك اختفت الرابطة الإفريقية.

---

[1]- سامي هاشم خيالة :**موقف الدول الأوربية من الحرب الإيطالية الليبية 1912**، المرجع السابق، ص33-38

[2]- فيصل مُحَمَّد موسى، **موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1997 ، ص133

5-مسائل أخرى: تم التطرق إلى مواضيع أخرى في المؤتمر وفي الكواليس، منها إعلان تحريم تجارة الرقيق، بأن تسعى هذه الدول لتجنيد كل إمكانياتها لوضع حد لها ومعاقبة مرتكبيها؛ لأنها منافية لمبادئ القانون الدولي(فيينا 1815)، كما عولجت قضايا أخرى في مباحثات جانبية بين أعضاء الوفود.[1]

4.نتائج المؤتمر

كان مؤتمر برلين تتويجا لجهود القوى الكبرى لتنظيم السيطرة على القارة الإفريقية. وهو ثمرة من ثمرات الدبلوماسية الأوربية في صراعها على القارة. وقد تمت معظم أعمال التقسيم خلال وبعد المؤتمر، الذي أسفر عن تغيير ملامح الخريطة السياسية لقارة إفريقيا.[2]

وهكذا توزعت مناطق النفوذ في إفريقيا على الشكل التالي:

- منطقة النفوذ الفرنسي: وتشمل بلدان شمال غرب إفريقيا وإفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى الاستوائية.

-منطقة النفوذ البريطاني: وتشمل غامبيا وسيراليون وساحل الذهب ونيجيريا في غرب إفريقيا بالإضافة إلى جنوبي إفريقيا وشرقها وشمالها الشرقي

-منطقة النفوذ البلجيكي: وتشمل حوض نهر الكونغو بأكمله.

-منطقة النفوذ الألماني: وتشمل الطوغو والكامرون وجنوب غربي إفريقيا في الغرب، وطانجانيقا ورواندا وبورندي في شرقي القارة.

-منطقة النفوذ البرتغالي: في غينيا البرتغالية(بيساو) وأنكولا وإفريقيا الشرقية (موزمبيق).

-منطقة النفوذ الأسباني: الصحراء الغربية- الريف وإيفني المغربيتين – غينيا الاستوائية.

-منطقة النفوذ الإيطالي: وتشمل ليبيا- أريتريا- الصومال.[1]

---

[1]- نفس المرجع، ص134

[2]- سامي هاشم خيالة :**موقف الدول الأروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1912**، المرجع السابق، ص45

5.آثار المؤتمر

-هكذا قسم مؤتمر برلين القارة الإفريقية إلى أشلاء لإشباع أطماع الدول الأوربية المستعمِرة التي عملت على استغلال القارة ماديا وبشريا طيلة عقود من السنين.

-لم يَعْنِ المؤتمر مطلقا بحقوق المواطنين الأصليين لهذه البلاد، فلم يَنُص على احترام أملاكهم أو عاداتهم أو حسن معاملتهم، أي أن المؤتمر اجتمع دون حضور ممثلي إفريقيا الذين قسمت بلدانهم بين تلك الدول، وتحولت القارة إلى وحدات قزمية صغيرة.[2]

-تعتبر الوحدات السياسية المكونة اليوم بحدودها الحالية هي أثر من ذلك التقسيم الجائر، الذي لم يُراع المقومات الجغرافية أو البشرية التي تساعد على البقاء والاستمرار كوحدة سياسية؛ حيث لم تنته آثار المؤتمر المسيئة باستقلال المستعمرات، بل ما تزال تلاحق الدول الإفريقية وذلك في صورة النزاعات الحدودية البغيضة.

-قد شهدت القارة الإفريقية في الفترة من 1885 حتى 1902 سباقا محموما بين الدول الأوربية الغربية لاحتلالها وتقسيمها فيما بينها؛ فجاءت الشركات التجارية والبعثات التبشيرية والحملات العسكرية لإثبات ملكية بلادها لمناطق مختلفة.[3]

بعد تطبيق إنشاء دولة الكونغو الحرة وجد (ليوبولد) صعوبات ميدانية، فاضطر إلى جمع مؤتمر دولي في بروكسل في 18-11-1889 نتج عنه تحريم تجارة الرقيق. واتخذ قرارات إعطاء اللون الإنساني لعملية

الغزو الأوربي للقارة الإفريقية. [4]

---

[1]- سامي هاشم خيالة :**موقف الدول الأروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1912**، المرجع السابق، ص67

[2]- فيصل مُحَمَّد موسى، **موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص134

[3]- هوبكنز :**التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، تر :أحمد فؤاد بلبع، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، مصر،1998 ص2

[4]- هوبكنز :**التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية** ، المرجع السابق، ص3

ثالثا: مؤتمر طنجة 1877م

1.ظروف انعقاد المؤتمر

لما تولى السلطان "الحسن الأول" العرش كانت قضية الحمايات القنصلية في مقدمة القضايا التي استثارت اهتمامه و شغلت باله و الذي كان يراها المنبع الفياض للخلافات بينه و الدول الأجنبية إذ قرر السلطان أن يتصل مباشرة بالدول الأوروبية فر اسل في ماي 1876 أمينه "مُحَمَّد الزيدي الرباطي" سفيرا إلي "فرنسا،بلجيكا بريطانيا ايطاليا" مهمته لفت نظر ممثلي هذه الدول إلي قضية الحماية القنصلية بهدف إصلاح نظامها لكن السفير لم يرجع للمغرب إلا بوعود كاذبة فقرر السلطان طرح قضية الحماية علي بساط المناقشة فامر نائبه في الشؤون الخارجية "مُحَمَّد بركاش" في 10 مار س 1877 بتسليم مذكرة ب 19 نقطة إلي رؤساء الدبلوماسيون الأجانب "بطنجة" للنظر في القضية في غضون شهر9 جويلية الي10اوت، عقدت عشرة اجتماعات نوقشت فيها مضمون المذكرة و استمر المفاوضات طيلة سنة 1878.[1]

جاءت محاولة "الحسن الأول" عقب كل المحاولات الأولية اليائسة التي قامت بها الحكومة المغربية، لإعادة النظر في مشكلة الحماية القنصلية. حيث كانت المسألة في مقدمة القضايا التي استأثرت اهتمامه وتفكيره، وكانت تشغل باله وهو لازال وليا للعهد.[2]

كانت أول محاولة باشر بها للحد من مشكلة الحماية هو الإتصال بالدول المعنية عن طريق سفيره "أمين مُحَمَّد الزبدي"، الذي توجه نحو العواصم الأوروبية المعنية وأجرى لقاءات مع حكوماتها بغية الحد من تجاوزات الحماية الممنوحة، مع الالتزام بشروط الاتفاقيات وعدم اختراقها، ورغم ذلك عادت السفارة الحسينية أدراجها خائبة، واقتنعت أن لا جدوى من التفاوض مع كل حكومة على انفراد لأن كل حكومة لن تتنازل على حساب مصالحها. [3]

2.انعقاد المؤتمر

---

[1]- ابن منصور عبد الوهاب، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880** ،مطبعة الملكية، ط2، الرباط 1985، ص61.

[2]– هوبكنز :**التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، المرجع السابق، ص180-181

[3]– ابن منصور عبد الوهاب، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد**، المرجع السابق، ص63

وعليه قرر السلطان طرح قضية الحماية القنصلية ومناقشتها مع الدول الأجنبية المعنية في مؤتمر، حيث أصدر أمره بذلك إلى نائبه السيد **مُحَمَّد بركاش**[1] الذي سلم إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية بطنجة مذكرة بتاريخ 1877/ 03 / 10 م تتضمن 19 نقطة سرد فيها كل اعتراضات المخزن والإصلاحات التي يجب إدخالها؛ داعيا إياهم إلى عقد مؤتمر يحاول فيه الخروج باتفاق للتخفيف من المخالفات التي مست سيادة الدولة وألحقت بها أضرار جسيمة.

أبدى ممثلو الدول استجابتهم لهذه الدعوة، وقام (هاي) عميد السلك الدبلوماسي البريطاني بتوجيه الدعوة إلى زملائه لعقد الإجتماع الذي دامت مناقشة مذكرته مدة شهر من 07/09 إلى 1877/08/10م، مع مواصلة المفاوضات إلى غاية 1878م بين رؤساء البعثات وحدهم تارة وبينهم وبين وزير الخارجية السيد "بركاش" تارة أخرى.

3.نتائج المؤتمر

اقترح القنصل البريطاني في اجتماعات المؤتمر وضع حدود للحماية؛ ولاقى التأييد من (النمسا والدنمارك وبلجيكا والسويد والنرويج وألمانيا)، لكن ممثل فرنسا لم يوافق على كل آراء "هاي".

بل كانت وجهة نظر وزير فرنسا تتفق دائما وبقوة حول مسألة الحماية مع ممثل إيطاليا ويتحدان في الدفاع عنها، أما وزير إسبانيا المفوض فقد تراجع عن المواقف السابقة وصار يميل إلى إدخال إصلاحات جذرية على نظامها، ويرجع الفضل في ذلك إلى تدخل الحكومة البريطانية لديها، إضافة إلى التخوف من حدوث انهيار داخلي في المغرب يخلق مشاكل عويصة، فضلا عن أملها تساهل "مولاي الحسن" في مسألة الحماية؛ وذلك عقب تراخيه في قضية التنازل عن قطعة بجوار سيدي ايفني على ضوء معاهدة صلح تطوان 1860.[2]

كانت تبدو آراء الممثلين الأجانب ومناقشتهم لمطالب المخزن فيها شيئا من الجدية والتفهم في مشاكل الحماية غير القانونية، إلا أنه في الحقيقة كانوا عكس ذلك وإلا ما ترددوا في تنفيذ مطالب الحكومة المغربية، وربطوا تطبيقهم لها بموافقة دولهم التي كانت متباينة الأنظمة والاتجاهات والسياسات،

---

[1]- مُحَمَّد بركاش: ولد سنة 1810 بالرباط، اشتغل بالتجارة منذ صغره في جبل طارق، تقلد بها عدة مناصب من بينها نائب السلطان للشؤون الخارجية المقيم بطنجة 1860، مثل المغرب في مؤتمر طنجة ومدريد، توفي عام 1885. **أنظر: عبد الوهاب بن المنصور**: المرجع السابق، ص 20.

[2]- دعاء فرح: **قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا – السودان – المغرب)**، د.ط، د.ن، بيروت – لبنان، 1999م، ص 140

وبالتالي لم يبدو صدقهم في المؤتمر وكان همهم إرهاق أعصاب ممثلي الحكومة المغربية واستفزازهم بانتظار الوعود الكاذبة.[1]

التي كانت عبارة عن تمنيات وتوصيات لا غير.

ولعل أبرز ما يمكن أن نسجله من نتائج، هو أن (هاي) أصبح مقتنعا بأن مداولات تجري فوق تراب المغرب وبين النواب المعنيين بأمور الحماية لن تؤدي إلى حلول حقيقية للمشاكل القائمة، مضيفا بأن انعقاد مؤتمر خارج المغرب هو الكفيل وحده بحل المشكلة.[2]

المبحث الثاني: العلاقات المغربية الأوروبية

كان من الطبيعي أن تعمل الدول الموقعة على اتفاقية مدريد 1880م على تطبيق البنود التي تخدم مصالحها، وتعمل على خرق وتجاوز ما من شأنه أن يهدد مصالحها، مما أدى إلى حدوث أزمة بينها وبين المغرب.

اولا: العلاقات المغربية البريطانية

مثل دير موندهاي أساس العلاقات المغربية البريطانية، واستطاع أن يكسب ثقة السلطان، وهذا قبل مؤتمر مدريد 1880م، خاصة بعد الحماية الفرنسية على تونس 1880م، حيث طلب السلطان دعم بريطانيا للوقوف التي وجهت إنذار لفرنسا إن هي أقدمت على أي تدخل من شأنه أن يؤدي إلى فرض الحماية على المغرب .

لم يحض كرين بنفس المكانة التي حضي بها سلفه ديرموندهاي، فقد كان يسعى إلى تعديل معاهدة 1856م، رغبة في الحصول على مزيد من الحرية التجارية من خلال اجتماع عقده في أبريل 1882 بين ممثلي فرنسا واسبانيا وايطاليا، و بإعلان السلطان الحسن الأول على موافقته بتأجير منطقة بالقرب من **فجيج الفرنسا**[3]، والسماح لها بإقامة سوق بالقرب من وجدة، دون استشارة "**كرين**[1]" الذي عبر عن انزعاجه من خلال رسالة وجهها إلى وزير خارجية بريطانيا "سوليسبوري".

---

[1]- عبد الوهاب بن منصور : **المرجع السابق**، ص63

[2]– نفس المرجع، ص64

[3]- فجيج: اسم أمازيغي تطلق على مجموعة كبيرة من الواحات والقصور التي تحتل مساحة 30ك.م.م، يبلغ ارتفاعها 900م، تضم 7 قصور، أنظر: **يونان لبيب معريش، العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900م**، المرجع السابق، ص301

ومن أبرز الخلافات التي زادت من توتر العلاقة المغربية البريطانية هي قضية **طرفاية**[2] ، وتحذير الطريس الغريط إلى ضرورة الحذر من الأجانب الذين يدعون الصداقة مع المغرب.. باعتبار المركز يمس بالسيادة المغربية .[3]

وقد عبر السلطان عن رفضه لأن معاهدة 1856م، تعترف بسيادة المغرب على منطقة وادي نون بكاملها.

كما أنه مع ظهور ألمانيا على الساحة، تعرضت مكانة بريطانيا للتهديد، وذلك المحاولة ألمانيا قلب موازين القوى في أوروبا، ومنافسة بريطانيا. ومما ساعد ألمانيا في بروز مكانتها لدى المخزن، انسحاب (ديوندهاي)، وتعنت سياسة "(ليون كرين)"، الذي شدد الضغط على المخزن للحصول على موافقة السلطان في مد خط التلغراف وتحديد معاهدة 1856م.[4]

عينت بريطانيا (البر شارلز ايفان) ممثلا سنة 1892م، للتفاوض مع السلطان في عدة قضايا من بينها مسألة طرفاية، والنظر في قضايا الحماية القنصلية بما يخدم مصالح بريطانيا، وإقناع السلطان بقبول اقتراحات (ديموندهاي) بشأن معالجة اتفاقية 1856م، لكن المفاوضات فشلت. وبعد مغادرة "سميث" المغرب في 1892، عينت (ايرنيست ساطوا) سفيرا في 1893م. حيث حسمت مسألة المركز التجاري لشركة شمال غرب افريقيا في رأس جوبي باتفاقية 13 مارس 1895م.

ومما توصل إليه، أن يقوم المخزن بشراء منشآت شمال غرب افريقيا في طرفاية، ورفض أي إدعاء على الأرض بين وادي درعة ورأس بوجادور، والمناطق الداخلية، باعتبار كل تلك المناطق خاضعة للسيادة

---

[1]- كرين: ولد سنة 1836م، بنابولي بإيطاليا، وكان كاتبا للقنصل البريطاني العام بالقاهرة، واشتغل كاتبا خاص الديرموندهاي، في 1886م عين قنصلا بطنجة. أنظر: **يونان لبيب معريش، العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام** 1900م، ط1، دار الثقافة، الدرا بيضاء، 1981م، ص239

[2]- طرفاية: أنشأ فيها مركز تجاري سنة 1880م، من طرف المهندس الإنجليزي دونالد ماكينزي، خاص بشمال غرب افريقيا،**أنظر: ابن منظور ، لسان العرب**، ج1، بيروت، لبنان،ط1، د.س.ن، ص1112

[3]– خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، **سلسلة رسائل وأطروحات رقم 34**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997م، ص 491.

[4]- جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي، ط2، قمامة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1440 هـ/1984م، ص 64

المغربية. كما تعهدت حكومة المغرب بعدم تأجير أي جزء من تلك الأرض بدون الرجوع إلى الحكومة البريطانية، ودفع خمسين ألف جينية ل"شركة شمال غرب افريقيا" مقابل ممتلكاتها في رأس جوبي [1] .

ثانيا: العلاقات المغربية الفرنسية:

كانت فرنسا سباقة منذ مؤتمر مدريد 1880م، عندما أعلنت أن لها حقوق مشروعة في المغرب الأقصى، ولقيت تأييد (**بسمارك**)[2]" الذي حاول توجيه أنظار فرنسا خارج القارة الأوروبية لإلهائها عن فكرة الانتقام، بعد هزيمتها أمام ألمانيا 1870م.

انتزعت فرنسا حق متابعة الثوار الجزائريين في المغرب، ولما فشلت في مشروع إقامة السكة الحديدية، ألح أورديقا على ضرورة احتلال منطقة فجيج، بحجة أنها تشكل نقطة أمن لفرنسا.

بدأت أزمة العلاقات المغربية الفرنسية تتفاقم سبب سياسة أورديقا حيث قام بإرسال مبعوثين إلى منطقة (تافيلالت) لكسب تأييد بعض المرابطين، وكما حاول استغلال الحركات المناوئة للسلطان .

أثارت سياسية أورديقا مخاوف السلطان، وكما أقلقت هذه السياسة نواب الدول الأجنبية في طنجة، مما جعل (دير موندهاي) يحذر السلطان من المؤامرات الفرنسية التي تهدف إلى فرض الحماية على المغرب. ولما كثرت الشكوى حول أورديقا عزل وعين مكانه (شارل فيرو)، الذي استطاع أن يكسب ثقة السلطان.

لكن بظهور سياسية التقارب المغربي الألماني، وفي سنة 1885م توجه عبد المالك بن علي عامل وجدة، رفقة الوزير الفرنسي فيرو على متن باخرة حربية فرنسية، وقام الوفد بالتفاوض مع (جول فيري)، حول النزاع على الحدود الشرقية، ومسألة الحماية القنصلية والتجنيس . [3]

وعبر الجانب الفرنسي بأنه يطبق اتفاقية مدريد بكل أمانة، وبعد وفاة فيرو1988م، ارتأت فرنسا العودة السياسة أورديقا، خاصة بعد ما كانت المعارضة في البرلمان والصحافة الفرنسية الاستعمارية في طنجة منذ عهد فيرو تعمل ضد سياسته .

---

[1] – جوزيف فرانكل، **المصدر السابق** ، ص65

[2] - بسمارك: سياسي ورجل دولة بروسي ولد سنة 1815م، اشتهر بتعصبه الشديد لبروسيا، وكان يؤمن يؤمن الحكم الملكي المطلق توفي سنة 1898م.أنظر: **حسن صبحي** ، **التنافس الاستعماري الاوروبي في المغرب (1884–1904)** دار المعرق، مصر 1965م، ص274

[3] – جوزيف فرانكل، العلاقات الدولي، المصدر السابق، ص70

وفي سنة 1889م، عينت بعثة برئاسة عامل الشاوية الحاج المعطي عبد الكريم المزامري، رفقة أحمد الكردودي والحاج مُحَمَّد بنيس، إضافة إلى بعض المترجمين وموظفي المخزن، وجرت المحادثات حول مسألة الحدود الشرقية، لكن دون أن يتوصل الطرفان إلى نتيجة.

ثالثا:العلاقات المغربية الاسبانية

لم ينجح المغرب في إنشاء روابط صداقة مع اسبانيا، رغم الجهود الدبلوماسية المغربية، بسبب الوجود الإسباني في الموانئ المغربية. ثم إجبار المغرب على توقيع معاهدة تطوان، التي وسعت حدود (سبتة ومليلية)، وضبط حراسة المناطق المحادية، والتخلي عن **إيفي**[1]، ودفع تعويض قدره 20 مليون ريال، وإبقاء تطوان محتلة حتى أداء التعويض.[2]

تحددت أزمة العلاقات بسبب كثرة الحوادث، التي كانت تتكرر في منطقة مليلة، التي شهدت أحداث خطيرة سنة 1893م، رغم توقيع اتفاقيتين بشأن الحدود في سنة 1891م. وذلك عندما أرغمت اسبانيا المخزن على السماح لها بتوسيع حدود مليلة، وعند شروع اسبانيا في بناء منشآقا بجوار ضريح "سيدي وریاس"، قام السكان بمدمها بعدما حاولوا إقناع الإسبان بالبناء في مكان آخر.

فتطورت الأحداث إلى حرب حقيقية، ودخلت قبيلة قليعة الزناتية في مواجهة الجيش الإسباني[3].

كانت إسبانيا تخشى من تدخل دولي، لذلك قدم سفير إسبانيا الماريشال (مارتيني سكامبوس) إلى المغرب للحل، واستطاع انتزاع تعويض من المخزن قدره أربعة مليون ريال، كدية مقدمة عن قتلى الإسبان .

رابعا: العلاقات المغربية الألمانية

بدت العلاقات المغربية الألمانية، ذات طابع اقتصادي. عندما نجحت لأول مرة في تعيين سفير لها بطنجة سنة 1873م، واستقبال وفودا للمغرب منذ سنة 1878م، بقيادة الطيب بن هيمة عامل

---

[1]- ايفني: قطعة من أرض المغرب، إستولت عليها إسبانيا عقب حرب تطوان 1860م، واسترجعها المغرب في الفاتح جويلية 1869م، وأصبحت جزء من أقاليم أغادير، أنظر **ميغل مارتين، الاستعمار الاسباني في المغرب 1860–1956**، تر: عبد العزيز الوديي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1988م، ص9

[2]- سراب جبار خورشيد، **العلاقات المغربية الألمانية، مجلة المستنصرية** للدراسات العربية والدولية، ص67

[3]- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولي، المصدر السابق، ص80-89

آسفي، وعبد السلام بن رشد، ثم وفد برئاسة الحاج مُحَمَّد بركاش رفقة بعثة الطلبة الحربية. ثم وفد للتعزية بوفاة الإمبراطور فردريك، والتهنئة بتولي إبنة (**غليوم الثاني**)[1]عرش ألمانيا.

وعلى حسب ما ورد في الوثائق المغربية، فإنه سنة 1892م، هي السنة التي تمكنت فيها ألمانيا من تثبيت أقدامها بالمغرب وبشكل ملفت للانتباه، حيث حظيت بمكانة الدول المثلى ، وهذا على حساب فرنسا وإنجلترا .[2]

لكن مع كثرة الحوادث ضد الألمان وسرقات ممتلكاتهم، وارتفاع التعويضات.[3]

ازداد ضغط طنجاج على المغرب، ففي شهر أفريل 1895م طلب من حكومة ألمانيا إرسال قطع من الأسطول الحربي الألماني إلى المياه المغربية، لفرض مطالب تجار ومحميو ألمانيا.[4]

[1]- غليوم الثاني : ملك بروسيا، ثم امبراطور ألمانيا، وهو ابن الإمبراطور فردريك الثالث، تولى الحكم بعد وفاة والده 1888م. ينظر **عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة**، ج4، ص357.

[2]- سراب جبار خورشيد، **العلاقات المغربية الألمانية**، المرجع السابق، ص70

[3]- نفس المرجع، ص72

[4]- نفسه،ص74

خلاصة الفصل:

شغل المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر الميلادي، حيزا واسعا من اهتمام الدول الأجنبية، التي أعلنت في تلك الفترة استعدادها لضمه إلى مستعمراتها، وفي مقدمتها فرنسا و بريطانيا وإسبانيا، وذلك لما يتميز به المغرب من موقع استراتيجي مهم بالنسبة لها.

ففرنسا كانت تسعى إلى استكمال مشرروعها الاستعماري في شمال إفريقيا، خاصة بعد احتلالها للجزائر سنة 1830 ، واعلان حمايتها على تونس سنة 1881 ومن ثم أصبحت ترى أن لها حقوق شرعية بالمغرب.

أما بريطانيا، فكانت تهدف من وراء ضمها للمغرب الأقصى، إلى حماية تجارتها، وحماية منطقة جبل طارق من أي منافسة أجنبية، باعتباره شريان التجارة للتاج البريطاني.

في حين كانت إسبانيا تستند إلى ماضيها الاستعماري بالمنطقة، عندما احتلت سبتة سنة 1415م، و مليلية سنة 1497، حيث كانت السباقة في هذه المنطقة التي تعتبرها امتدادا لشبه الجزيرة الايبيرية.

الفصل الثالث

التدخل الأوروبي في المغرب الأقصى(1900/1912)

لقد قامت فرنسا في مطلع القرن العشرين إلى إبرام العديد من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية(إيطاليا،بريطانيا،إسبانيا(1902-1904)لتمهيد السبيل أمام السيطرة الفرنسية على المغرب، ومرورا بالمؤتمر الدولي مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 الذي يؤكد مطامع الدول الأوروبية في المغرب ووصولا إلى إنهاء الخلاف مع ألمانيا في سنة 1911 مما فتح المجال للتدخل المباشر في المغرب وفرض الحماية المزدوجة (الفرنسية-الاسبانية)في سنة 1912.

المبحث الأول:الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأوروبية حول المغرب الأقصى.

أولا:الاتفاق الفرنسي الايطالي 1902.

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 قوي التنافس بين فرنسا و إنجلترا في امتلاك البلاد الشرقية واتجهت سياسة الفتح و التوسع الاستعماري اتجاها أوسع من ذي قبل ، و كان الطالبان ينظرون إلى هذا التنافس بعين القلق ، وقويت الرغبة في نفوسهم في أن يكونوا احد المستعمرين و ثالث المتقاسمين، فأخذوا يترقبون الفرص للحصول على حصتهم من هذه الغنائم المقسمة.[1]

اتجهت إيطاليا من جديد إلى البحر المتوسط ، فقد كان هذا ميدانها الطبيعي للتوسع لأسباب عدّة نذكر منها ما يلي:

1-كان ساحل إفريقيا الشمالي أقرب السواحل الإفريقية لإيطاليا فمن الطبيعي أن ، يكون هو المجال المناسب لتوسع دولة كإيطاليا لا تمكنها قوتها البحرية من تكوين وإدارة مستعمرات في مناطق نائية بعيدة كثيرا عن الأم الكبرى .

2-كان من أهداف إيطاليا التوسعية إيجاد مجال للهجرة و العمل للإيطاليين ومهما يكن مدى صحة هذا الإدعاء من عدمه فإن شمال إفريقيا كان انسب من شرقها كمجال لنشاط الإيطاليين.

3-لقد كان الإيطاليون يعتبرون أنفسهم ورثة(الإمبراطور الروماني)فكان طبيعيا إذا فكروا في التوسع أن يكون شمال إفريقيا المجال الأول لهذا التوسع.[2]

1الطاهر احمد الزاوي،**جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**،ط3،الناشرون دار ف المحدودة لندن،المملكة المتحدة1984ص25.

2شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم ،**تاريخ أفريقيا الحديث و المعاصر**،ط2،دار الزهراء للنشر و التوزيع،2002،ص204.

ولقد وجد الإيطاليون من أسباب ما أغراهم يحصر تفكيرهم في احتلال طرابلس منها وجود الإنجليز في مصر و الهند و غيرها من البلاد الشرقية ، وتفوق الأسطول الانجليزي في البحار يحد فرنسا في الجزائر و مطامعها في تونس ، ونفوذها في مراكش يحول دون تحقيق مطامعهم في بلاد المغرب،ولم يبق بين حدود النفوذ الفرنسي و النفوذ الإنجليزي إلاّ طرابلس ، ويوشك أن تتفقا بشأنها على سياسة معينة فتحرم منها إيطاليا وتبقى محصورة في أوروبا فلم يبقى إذا أمامها ما تنتظر له الفرص إلا طرابلس الغرب ، فأخذت تعد نفسها لاحتلالها في المستقبل .[1]

وبعدما كان الخلاف الرئيسي بين فرنسا و إيطاليا في بداية القرن العشرين يرتكز في البحر الأبيض المتوسط،لان هذا البحر كان المسرح الرئيسي لنشاط ايطاليا آنذاك.بدأت العلاقات الايطالية الفرنسية تتحسن خاصة في عهد خلفاء(ديلكاسيه)[2] فبدأت حدة التوتر تزول ، و جاء هذا نتيجة عدة اتفاقيات من أهمها اتفاقية سبتمبر 1896 التي اعترفت بحقوق الايطاليين في تونس،ثم اتفاقية أكتوبر 1898 وقد أثيرت خلالها محادثات بين (ديلكاسيه) ووزير مالية ايطاليا(لويجي لوزاتي), وانتهت بعقد اتفاق تجاري في 21 من عام 1898 حيث عدلت الدولتين التعريفة الجمركية لصالح كل منهما،وانتهت بذلك الحرب الجمركية التي بدأت بينهما عام 1896 وساهم هذا الانفراج في تحمس (ديلكاسيه) في بحث المسائل العالقة بين البلدين ومن أهمها المسألة المغربية.[3]

بذلك تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين وقد أبرم الاتفاق المؤرخ في 14-1900/12/16 في روما من طرف سفير فرنسا (باريز) ووزير الخارجية الايطالي (فيسكونتي) تضمنت عدم منافسة فرنسا لها في ليبيا واستندت على اتفاقية 21مارس 1899 من حيث إبقاء ولاية طرابلس خارج تقسيم النفوذ الذي قررته،أما فيما يتعلق بطرابلس وبرقة فقد رسمت حدا بأنه ليست لحكومة فرنسا النية في تجاوزه ولا يتدخل في مقاصدها أن يعترض على مواصلات قوافل طرابلس مع المناطق المشار إليها بالاتفاقية،كما نصت على أن تعترف فرنسا لإيطاليا بالأولوية في طرابلس وبنغازي وإذا أقدمت

[1] الطاهر أحمد الزاوي،المرجع السابق،ص25.

[2] ديلكاسيه:هو سياسي فرنسي بدأ حياته صحافيا(1852-1923)وكان شديد الاهتمام بشؤون المستعمرات والسياسة الخارجية بالإضافة إلى انه كان وكيلا لوزارة المستعمرات،ثم وزيرا لها(1893-1895)ووزيرا للخارجية الفرنسية(1898-1905)اتخذ في حادثة فاشودة موقف التساهل مع بريطانيا لتجنب المواجهة المباشرة خلال التقارب و الاتفاق الودي بين انجلترا و فرنسا،واضطر ديلكاسيه للاستقالة في أثناء أزمة مراكش،بناء على طلب الإمبراطور غليوم الثاني،إلا انه رجع لميدان السياسة في عام1909،أنظر:الموسوعة العربية المسيرة،1965ص1578.

[3] فهيمه بوسيلت،**التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى(1880-1912)**رسالة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر،جامعة محمد خيضر،بسكرة2015-2016،ص97.

فرنسا على التحصل على منافع جديدة في مراكش فسيحق لإيطاليا أن تقوم بما تراه من إجراءات في طرابلس وبرقة باعتبارهما تابعتين لها.[1]

واعتبرت إن مصير ليبيا يرتبط بمصير مراكش وتعهد الطرفان بعدم التعرض لأهدافهما المشتركة في مراكش ومنطقة طرابلس وكان الهدف من هذه التسوية إنهاء التنافس التسلطي عن طريق تقسيم النفوذ ،لم تكتف الحكومة الايطالية بذلك بل سارت في اكتوبر1902في طريق اتفاقية سياسية من اجل تأكيد اتفاقية 14-12-1900 بينها وبين فرنسا بقصد إنهاء أية خلافات بين البلدين بخصوص مصالحهما في البحر المتوسط ، وقد وقعها عن الجانب الفرنسي (بارير) سفيرها في روما ووزير ايطاليا للشؤون الخارجية برينتي،وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمصالحهما في طرابلس،وفي المغرب اتفقتا على اتخاذ جانب الحياد في حالة عدوان مباشر وغير مباشر من قبل دولة واحدة أو دول متعددة[2].

وبذلك تم الاتفاق بين فرنسا و ايطاليا في 1320هـ1902م على منح فرنسا حرية العمل في مراكش مقابل إطلاق يد ايطاليا في طرابلس[3].

[1] محمد غازي،**التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى،على ضوء المؤتمرات الدولية(1884-1912)**شهادة ماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر،جامعة احمد دراية،ادرار،2018-2019ص47.

[2] محمد غازي,**التنافس الاوروبي**,المرجع السابق, ص48.

[3] اسماعيل احمد ياغي,**تاريخ العالم العربي المعاصر**,ط1,الناشر مكتبة العبيكان,الرياض,2000م,ص418

ثانيا:الاتفاق الفرنسي البريطاني1904م.

شهد القرن التاسع عشر عداءا شديدا بين انجلترا و فرنسا منذ احتلال مصر ليبلغ العداء ذروته في فاشودة[1]في عام 1898م بلغ التوتر الشديد عندما قام احد القادة الفرنسيين بتوغل في قلب إفريقيا ورفع العلم الفرنسي على فاشودة السودانية في أعالي النيل ، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر بين الدولتين الأوروبيتين كاد أن يؤدي إلى حرب بينهما فقد كان موقف انجلترا معارضا لأي تواجد فرنسي في الأراضي المغاربية بكل أشكاله وأنواعه ، أدى التنافس الاستعماري بين البلدان إلى وقوع عدة أزمات أهمها أزمة فاشودة[2]سنة 1898، حيث كانت بريطانيا لا تقبل استيلاء أي دولة أوروبية على طنجة[3]، بينما كان (ديلكاسيه) يتفاوض مع الحكومة الاسبانية ، بدأ (كامبون) في صيف1902بمفاتحة الحكومة البريطانية بخصوص المسألة المراكشية ولم يكن الاتفاق معها أمر سهلا.وكانت بريطانيا ما تزال تحتل المكان الأول في تجارة مراكش الخارجية، و الأساس الثاني لاهتمام بريطانيا الاستراتيجي، يتمثل في محافظتها على وضع طنجة،وقد أعتاد السلاطين أن يلجئوا إلى بريطانيا في أزماتهم السياسية فكانوا يرغبون في توطيد الصلات معها،لذلك اختاروا(هاري ماكلين)البريطاني مدربا للجيش المراكشي لذا شكل (كامبون) من تسرب النفوذ الانجليزي في البلاط المراكشي وقال أن مصالح بريطانيا في مراكش تقتصر على أمرين: الميدان الاقتصادي و الاستراتيجي الذي يتمثل في المحافظة على حياد طنجة , أما مصالح فرنسا فسياسية و اقتصادية معا[4].

وكانت فرنسا تترقب الفرصة المناسبة لاحتلال مراكش، وليس أفضل من ثورة بوحمارة لتحقيق هذا الهدف، ولكن بريطانيا و ألمانيا كانتا بالمرصاد،وسلمت بريطانيا بأطماع فرنسا بموجب معاهدة 8نيسان 1904، الاتفاق الودي مقابل اعتراف فرنسا بوضع بريطانيا في مصر، ونصت الاتفاقية الجديدة على مايلي:

1-لفرنسا حق حفظ الأمن وتقديم المساعدات للقيام بإصلاحات.

---

[1] فاشودة:تقع فاشودة جنوب كردخان على بعد60ميل،وتسمى الآن كردوك،وهي ذات موقع استراتيجي هام لوقوعها عبر التقاء النيل بالرباط،ولها أهمية تجارية حيث أنها في ملتقى القوافل التجارية،فهيمه بوسيلت،المرجع السابق ص99.

[2] وقعت عام 1898 في ذروة التنافس الاستعماري الأوروبي بين بريطانيا و فرنسا في شرق إفريقيا،وكادت الحادثة أن تؤدي إلى نشوب حرب بينهما،لكنها انتهت بالانتصار الدبلوماسي لبريطانيا،ونتج عنها ظهور ما يسمى "متلازمة فاشودة" في السياسة الخارجية الفرنسية(التأكيد على النفوذ الفرنسي في الأراضي التي قد تصبح تحت النفوذ البريطاني)مرجع سابق،ص99.

[3] ملال وهيبة و بدة أحلام،**التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى(1881/1912م)**مذكرة تخرج لنيل الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر،جامعة 8ماي1945،قالمة،2018-2019،ص72.

[4] صلاح العقاد،**المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**،ط6،مكتبة الأنجلو المصرية،1993،ص،ص،222،221.

2-تبقى معاهدة بريطانيا القديمة مع مراكش سارية المفعول.

3-لا تتخذ إجراءات مالية ولا تسن قوانين ضارة بالمصالح البريطانية.

4-تبقى المنطقة الساحلية الشمالية غير محصنة باستثناء(مليلة)وتوضع تحت إشراف اسبانيا.

5-لايحق لإسبانيا التنازل عما أعطى إليها الدولة أخرى.

6-تصبح الاتفاقية سارية المفعول حتى ولو رفضتها إسبانيا[1].

ولكن التصريح الأهم كان يتناول مراكش ومصر،وهذه هي النقاط الأساسية في هذا التصريح.

"إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تصرح بأن ليس في نيتها تغيير الحالة السياسية في مصر وحكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها تصرح بأنها لن تعيق عمل انجلترا في هذا البلد بطلب تثبيت حد للاحتلال البريطاني،أو بأي شكل آخر،واتفق على أن تستمر المديرية العامة للآثار في مصر كما في الماضي،ويعهد بها إلى عالم فرنسي،و أن تستمر المدارس الفرنسية في مصر في تمتعها بنفس الحرية كما في الماضي.وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية بأن ليس لها نية في تغيير الحالة السياسية لمراكش،و الحكومة الانجليزية من جهتها،تعترف بأن على فرنسا،باعتبارها دولة على حدود مراكش على مسافة واسعة،أن تستمر على هدوء هذا البلد وتمد له يد المساعدة لأجل جميع الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية و المالية و العسكرية التي هو بحاجة لها[2]".

أما القسم السري من هذه الاتفاقية فيصرح بالاحتمالات التي قد تنشأ عن تغيير الأوضاع الراهنة ففي حالة اضطرار الحكومتين لتغيير سياستها في مصر أو مراكش، تبقى بعض المبادئ التي اتفق عليها قائمة مثل حرية التجارة وحياد طنجة،كما تعهدت الدولتان انه في حالة تغيير نظام الامتيازات في مصر لفرنسا إتباع نفس الإجراءات في مراكش[3].وبتوقيع هذا الاتفاق تمكنت كل من فرنسا و بريطانيا من وضع حد لمنافستهما و صراعاتهما الاستعمارية،والتي ميزت القرن التاسع عشر،و التي كادت أن

---

[1] إسماعيل احمد ياغي،المرجع السابق،ص،ص،418،419.

[2] نور الدين حاطوم،تاريخ **القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم**،ج2،ط1،دار الفكر المعاصر،دار الفكر،لبنان،سوريا،1995،ص355.

[3] بهلول مروة،ماضي سهيلة،**الامتيازات الأجنبية و فرض الحماية على المغرب الاقصى1844-1912م**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص المغرب العربي المعاصر،جامعة 8ماي 1945،قالمة،2018،2019،ص،47.

تصل في بعض الأحيان إلى صدام مسلح،حيث عمل الطرفان في هذه الاتفاقية على الحصول على تنازلات متقابلة ومتعادلة وتدريجية في كلا البلدين، بمعنى أن وضع فرنسا في المغرب مثل وضع بريطانيا في مصر[1]، ولا شك أن هذا الاتفاق لم يكن ليمر دون أن يثير التعليقات، لا يسما من الجانبين المعنيين بهذا الاتفاق،فقد استقبل هذا الحدث بالرضا على المستوين الرسمي و الشعبي، فالرئيس الفرنسي يصرح بأنه ذا أهمية ليس لفرنسا وبريطانيا فحسب بل بالنسبة للعالم كله.وعلى نفس المنوال سارت الصحف في البلدين ، إذ أبدت بدورها ارتياحا تجاه هذه الخطوة[2]، أما بالنسبة للعلاقات المغربية الأوروبية فقد اعتبر المغاربة الاتفاقية بمثابة عقد بيع المغرب لفرنسا ، و أن الانجليز و الفرنسيين تصرفوا في مصير شعب لم يأخذوا رأيه مسبقا فحسب المادة الثالثة من المواد السرية الملحقة بالاتفاق تعهدت الدولتان بأن يكون شمال المغرب من نصيب اسبانيا إذا كف السلطان عن ممارسة حقوقه على تلك المناطق،و معلوم أن سلطان المغرب ، لن يتجلى عن ممارسة حق بلاده في السيادة و الاستقلال ، إلا إذا اضطر لذلك،وهذا ما تنبأ به الاتفاق[3].

ثالثا: الاتفاق الفرنسي الاسباني1904

في سنة 1900كان المغرب أحد بلدان إفريقيا النادرة،و التي حافظت على استقلالها ، و بينما تذرعت فرنسا ب الحقوق التي يخولها لها قرب مستعمراتها الجزائرية و اسبانيا بحقوقها التاريخية و توقفت انجلترا منذ سنة 1880عن الدفاع عن وحدة المملكة الشريفة ، لقد رأينا أن رجال دولتها (انجلترا) فكروا في فرض الحماية على المغرب بينما أعلن أحدهم (سال زبوري) سنة 1887بأنه لو كان سيتم تقسيم ما (للمغرب) فإن شهيته ستكون مفتوحة[4].

ولما كانت فرنسا تتفاوض مع بريطانيا من خلال وزيرها (ديلكاسيه) كانت قد بدأت التفاوض مع اسبانيا بخصوص المسألة المراكشية وقد تواصلت المفاوضات بين فرنسا و اسبانيا على مدار سنة 1902وقد حدد (ديلكاسيه) في نظره نصيب اسبانيا في المغرب في حالة تفكيكه ، بحيث يكون

---

[1] عطا الله شوقي الجمل،**المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب)**مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،1977،ص318.

[2] فهيمة بوسيلت،المرجع السابق،ص105.

[3] نور الدين حاطوم،المرجع السابق،ص355.

[4] ألبير عياش،**المغرب و الاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**،تر،عبد القادر الشاوي و نور الدين مسعودي،ط1،دار الخطابي للطباعة و النشر،الرباط،1985،ص50.

شمال المغرب ناقص طنجة ، أي المنطقة المحددة من الشرق بملوية ومن الجنوب بوادي سيبو،ومن الغرب بالمحيط وتشمل مدينة فاس،كلها منطقة النفوذ الاسباني وتبدو نظرة (ديلكاسيه) متوافقة إلى حد ما مع ما صرحت به المملكة الاسبانية الوصية على العرش حينما حلت بباريس في سبتمبر 1902حيث كان طلبها فيما يخص نصيب بلادها واضحا في قولها:"**الخلاصة،تهب لنا الريف مع فاس كعاصمة**"[1] لذلك فالصياغة النهائية لمشروع المعاهدة الفرنسية الاسبانية في 11نوفمبر1902منح لإسبانيا منطقتي نفوذ إحداهما في الشمال تمتد من وادي سيبو على الأطلسي حتى ملوية على البحر الأبيض المتوسط،وتشمل منطقة الريف كلها ومدن تطوان و أصيلا و العرائش و القصر الكبير و تازة و فاس ، ومنطقة ثانية من الجنوب تلحق بالممتلكات الاسبانية في واد الذهب وتضم إلى جانب رأس جوبي ميناء أغادير و خليج أيفني و أحواض وادي الدرعة وواد نوف ووادي سوس ، بينما بقيت منطقة طنجة خارج مناطق نفوذ الدولتين واتفقا على حيادها[2].كما نصت المادة الثالثة من المواد السرية الملحقة بالاتفاق الودي ، على تعهد فرنسا و بريطانيا بأن يكون شمال المغرب، في حالة فقدان المغرب لاستقلاله من نصيب إسبانيا،وفي يوم1اكتوبر1904، وقعت اسبانيا مع فرنسا تصريحا قبلت فيه مضمون الاتفاق الودي، وقد أثار هذا الاتفاق الذي عقدت فصوله في غياب المغرب قلق المولى عبد العزيز ، مما دفع بالمخزن إلى اتخاذ موقف صارم من المطالب الإصلاحية الفرنسية ، معتمدا في ذلك على دعم ألمانيا التي اعتبرت الاتفاق الودي موجها ضدها،لذا أوحت للسلطان بفكرة الرجوع إلى الأمة في شأن هذه المطالب[3]، وبالرغم من أن هذا الاتفاق لم يعط إسبانيا السلطة الكاملة في المنطقة التي حددت لها في شمال المغرب،و أخرى في الجنوب و أطلقت فرنسا بموجب هذا الاتفاق السري يد اسبانيا للعمل في المنطقتين بحرية.

ويمكن القول بأن اتفاقيتي 1904 كانتا بمثابة استهلال الحماية الثنائية على السلطنة المغربية.

و الحقيقة فإن الجانب السري من فرنسا و اسبانيا لاحتمالات تتناقض مع التأكيدات العلنية في الاتفاقيات المعقودة بين هذه الدول[4].

[1] فهيمه بوسيلت،المرجع السابق،ص،106.
[2] فهيمه بوسيلت،المرجع السابق،ص،107.
[3] لبنى بورزمي،**الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية:مقاربة تاريخية-قانونية**،العدد الأول،جامعة الخامس السويسي،كلية الحقوق،سلا،2013،ص11.
[4] شوقي عطا الله الجمل،المرجع السابق،ص321.

ومن أبرز النقاط التي تضمنتها هذه الاتفاقية مايلي:

1-تعيين القسم الشمالي للمغرب منطقة نفوذ اسبانية و القسم الوسط و الجنوبي منطقة نفوذ فرنسية من حيث أطلقت يد انجلترا العمل في مصر.

2-حصول اسبانيا على حرية العمل في منطقة نفوذها بالمغرب برضا من فرنسا.

3-رغبة اسبانيا في تطبيق المساواة بينهما وبين فرنسا،فيما يخص حرية العمل كل طرف في منطقته لكن فرنسا تمسكت بموجب تقييد حرية عمل اسبانيا في منطقة نفوذها.

4-تعهدت اسبانيا من خلال هذا الاتفاق على عدم التصرف في منطقة نفوذها خلال خمسة عشر إلا بموافقة فرنسا في حالة ما استحال المحافظة على الوضع الراهن في المغرب يمكن لإسبانيا ممارسة بحرية تامة في منطقتها.

ومن أبرز بنود هذه الاتفاقية ، ما جاء في مقدمتها بعدم معارضة بريطانيا السيطرة الفرنسية مقابل الاعتراف بالاحتلال البريطاني لمصر لمنع الدولتين بحرية التجارة في المغرب الأقصى[1].

وبعد هذا الاتفاق الاستعماري ، بدأت فرنسا تتدخل في شؤون المغرب بحجة الدعوة إلى ضرورة الإصلاح وصيانة مصالح الأوروبيين و القضاء على الفوضى و قدمت في آذار 1905 للسلطان عبد العزيز بعض المقترحات ، و طلبت منه تنفيذها على أمل الضغط عليه لتعزيز نفوذها في البلاد بشكل أكبر،وفي هذه المرحلة بدأت ألمانيا تدخلها في المسألة المغربية حين احتجت على الاتفاق الفرنسي-الانجليزي و أعلنت أنها لن تبلغ به ، وهي لا توافق على إطلاق يد فرنسا في المغرب ، لأن ذلك يبدد مصالحها التجارية و الاقتصادية[2].

وفي الأخير ما يمكن قوله أن فرنسا قد نجحت في عقد تلك الاتفاقيات مع كل من ايطاليا و انجلترا و اسبانيا وتمكنت من خلالها في تنفيذ سياستها الاستعمارية.

رابعا: الأزمة المغربية الاولى1905.

[1] ملال وهيبة وبدة احلام،المرجع السابق،ص،ص،78،79.

[2] محمد علي داهش،**محمد بن عبد الكريم الخطابي،صفحات من الجهاد و الكفاح المغربي ضد الاستعمار**،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،2002،ص،28.

بدأت ألمانيا تولي اهتمامها خاصا بالمغرب ، لما تزايدت المبادلات بين الطرفين ، على المستوى التجاري و العسكري منذ عهد السلطان مولاي الحسن1873-1894.

فمنذ أن دشنت فرنسا سياسة التدخل السلمي في المغرب ، بإتفاقيات1901-1904 مع المغرب (1901-1902)وايطاليا 1902، وانجلترا1904، واسبانيا(اكتوبر1904)، منذ ذلك الوقت ، دخلت ألمانيا مسرح السياسة المغربية بقوة ، وبدأت ملامح سياسة ألمانيا جديدة تجاه المغرب تترسخ وتتأكد.من مميزات هذه السياسة،العمل على استغلال كل خلاف بين المغاربة و الفرنسيين ، لتوسيع النفوذ الألماني ، الذي تجاهلته فرنسا ، وتطوير المصالح الألمانية بالبلاد[1].

حاولت الحكومة الفرنسية فرض برنامج"إصلاحات"على مولاي عبد العزيز[2]و انتقل وزيرها بطنجة:"سان روني تايلاندي"لهذا الغرض إلى فاس ، إلا أنه ووجه بمقاومة قوية وتحذير من قبل العلماء المناهضين و اصطدم كذلك بمعارضة أغلبية رجال المخزن و الأعيان ، فكلهم اجمعوا على معاهداتهم"لمقترحاته الإصلاحية"[3].

وتعبيرا عن موقف ألمانيا من هذه الاتفاقيات قام الإمبراطور غليوم الثاني[4]بزيارة لطنجة في 31مارس 1905وأعلن في خطاب ألقاه هناك بأن ألمانيا لا تسمح لأي دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعي للمغرب،وأنه يأمل أن تفتح المغرب في ظل السيادة الكاملة لسلطانه للمنافسة التجارية السليمة الحرة لجميع الأمم دون احتكار أو استثناء[5].

إن الضغط القوي الذي مارسته الدبلوماسية الألمانية على الحكومة الفرنسية كانت نتائجه:

---

[1] علال الخدمي،**المغرب في مواجهة التحديات الخارجية1851-1947**،د،ط،إفريقيا الشرق،الدار البيضاء،2006،ص94.

[2] مولاي عبد العزيز :ولد السلطان عبد العزيز بن الحسن العلوي سنة1298ه،وأمه شركسية اسمها السيدة رقية ،بويع عبد العزيز بعد وفاة والده السلطان الحسن رحمه الله سنة 1311ه وعمره نحو أربع عشرة سنة و تنازل عن العرش لأخيه السلطان عبد الحفيظ،**مجلة دعوة الحق**،العدد184-185(العددان 2و3)ربيع الأول و ربيع الثاني1398ه فبراير و مارس1978-ص51.

[3] بهيجة سيمو،**الإصلاحات العسكرية بالمغرب1844-1912**،المطبعة الملكية،الرباط،2000،ص،425.

[4] غليوم الثاني:هو ملك بروسيا و امبراطور ألمانيامن1888-1918ولد فريديريك فيلهلم الملقب بغليوم الثاني في برلين في كانون الثاني عرف عنه استقلاليته في اتخاذ القرارات،للمزيد أنظر للموسوعة العربية.

[5] شوقي عطا الله الجمل،المرجع السابق،ص،322.

1:استقالة دلكاسيه الذي كان يوجه منذ سبعة أعوام سياسة فرنسا الخارجية(حزيران1905) وكان رأي دلكاسيه بأنه يجب مقاومة ألمانيا بمساعدة إنكلترا،ورئيس مجلس الوزراء روقيه و الوزراء الآخرون كانوا من رأي معاكس ويعلم اليوم أن ألمانيا ، بمسعى رسمي ، أخطرت روقيه على إبعاد دلكاسيه.

2:قبول مؤتمر دولي لتسوية قضية مراكش على أساس استقلال السلطان(تموز)ولم تقبل فرنسا إلا تحت التحفظ بأن تؤخذ بعين الاعتبار"مصالحها المشروعة"في مراكش ، ولكنها على الأقل تحملت إخفاقا وخزيا[1].

وقد كان توجه الحكومة المغربية لألمانيا يأتي في إطار الاستفادة من الصراع الدولي ، لعدم إعطاء فرنسا الفرصة لتنفرد بالمغرب و أياما كان الأمر ، فقد استمرت فرنسا في تنفيذ خطة الاحتلال التي رسم خطوطها وزير خارجيتها دلكاسيه،خلال الفترة1898-1905تقوم على التوغل الاقتصادي ، واستبعاد تدخل القوى الأوروبية الأخرى ، حتى تنفرد فرنسا بالمغرب ، ثم تلجأ إلى الحل العسكري لو أخفق الحلان الآخران[2].

اقترح مجلس حكومة مراكش على السلطان عقد مؤتمر دولي للنظر في وسائل تنفيذ الإصلاحات وتوفير النفقات اللازمة لها ، وسرعان ما أعلنت ألمانيا عن تأييدها لفكرة عقد المؤتمر،فعرض روفييه أولا على الحكومة الألمانية بعض الامتيازات المالية في الدولة العثمانية ليصرف نظرها عن تلك المسألة،ولكن زادولين السفير الألماني في باريس أصر على تأييد مراكش في ضرورة عقد مؤتمر دولي ينظر في الامتيازات الاقتصادية ، ورفض هذه الفكرة و قال أنه لابد من قبول مبدأ المؤتمر أولا ، وسلم روفييه أخيرا بمطالب ألمانيا ، وذلك بإعلان قبوله عقد مؤتمر في8يوليو[3].

أن المغرب قد وجد حليفا أوروبيا قويا لموازنة ومقاومة نفوذ الفرنسيين[4].

---

[1]نور الدين حاطوم،المرجع السابق،ص367.

[2]فاديه عبد العزيز ألقطعاني،**الحركة الوطنية المغربية1912-1937**،المجلة الجامعة،العدد السادس عشر،المجلد الأول،جامعة بنغازي،فبراير2014،ص42.

[3]صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر** المرجع السابق،ص،229.

[4]بهلول مروة و ماضي سهيلة،المرجع السابق،ص،54.

المبحث الثاني:انعكاسات الاتفاقيات الدولية على المغرب الأقصى.

اولا:مؤتمر الجزيرة الخضراء1906.

أدى تدخل الألمان المدفوعين من طرف تنافس القوى الرأسمالية الصناعية التي طالبت بحصتها في المغرب إلى إعادة طرح المسألة المغربية من جديد في المحافل الدولية ، فألمانيا لم يغمض لها جفن وهي تشهد محاولة فرنسا ضم المغرب ، حيث سيظهر الألمان كمنتقدين،فانتهجوا سياسة تدويل القضية المغربية ، من أجل عرقلة فرنسا،وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء في 16جانفي1906م[1]، للمرة الثانية انعقد مؤتمر دولي في شأن المغرب لتسوية المشاكل الناتجة عن الاتفاقيات الدولية السرية حتى يتمكن المغرب من قبول مساعدة جميع الدول وشارك في هذا المؤتمر13دولة وهي:

(المغرب-ألمانيا-النمسا-بلجيكا-إسبانيا-الو.م.أ-فرنسا-إنجلترا-إيطاليا-هولندا-البرتغال-روسيا-السويد).ومثل هذا الوفد المغربي في مؤتمر الجزيرة كل من مُحَّد بن العربي الطريس نائب السلطان بطنجة و مُحَّد بن عبد السلام المقري وزير الخراج ومُحَّد الصفار و عبد الرحمان بنيس[2].

لقد قضى هذا المؤتمر على الامتيازات التي اعترف بها مؤتمر مدريد لفرنسا ، وقضى على كل معاهدة سرية بينها وبين غيرها من الدول،واعترف بحرية المغرب و استقلاله،ولكنه وضع فرنسا في موقف ممتاز من جهة تكليفها ببعض الإصلاحات البوليسية وغيرها ، ولكن هذه الإصلاحات أصبحت تعتبر مهمة دولية كلفت بها فرنسا من طرف دول المؤتمر،وهي مسئولة عنها أمامها ، فوضعية البلاد بهذا الاعتبار أصبحت وضعية دولية ، لا ثنائية بين المغرب وفرنسا كما كانت تريد ذلك هي ، ولقد صرح وزير خارجية انجلترا لفرنسا"بأن عقد الجزيرة يلغى إلغاء تاما كل المعاهدات السرية التي سبقت بيد أنك إذا حصلت في مراكش على مركز خاص ، وإذا لعبت دورك مع ألمانيا بلباقة وحزم فلا مفر لنا مع مرور الزمن من أن نعترف لك بحمايتك على مراكش...إلخ"[3].

---

[1] عز الدين بن سيفي،**العلاقات الجزائرية المغربية(1246-1330هـ/1830-1912م)**رسالة نيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2018/2017،ص،188.

[2] الصديق بن العربي،**كتاب المغرب**،ط3،دار الغرب الإسلامي،دار الثقافة،1984،ص،28.

[3] علال الفاسي،**الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**،د.ط،دار الطباعة المغربية،طنجة،د.ت.ن،ص95.

وقد دعا ميثاق الجزيرة إلى منح لجميع الدول الحاضرة في المؤتمر ، حق المساواة في التعامل مع المغرب و إذا اعترف لفرنسا بالمصلحة الخاصة ، وانتدبها مع اسبانيا للإشراف على تنظيم قوة بوليس بالموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية ، فإن ألمانيا اتخذت من المساواة الاقتصادية ومن مبدأ المحافظة على استقلال المغرب و سيادته ، أساسا متينا تحتكم إليه لعرقلة أو كل سياسة لا تراعي مصالحها[1].

ولما كان الألمان متفطنين بأن الفرنسيين يعملون بشكل حثيث لفرض سيطرتهم على المغرب ، فقد عملت الحكومة الألمانية على استغلال كل خطأ سياسي أو عسكري لعرقلة المشاريع الفرنسية ، والحصول على مزيد من المكاسب الاقتصادية في البلاد[2].

والمؤتمر خرج بميثاق يتضمن سبعة أبواب هي:

الباب الأول: أصبحت الشرطة وتنظيمها بإشراف ضباط فرنسيين وإسبانيا حيث يتولى الفرنسيون الإشراف على قوات الشرطة المغربية في المدن الواقعة على الساحل الأطلنطي الرباط و الجديدة و أسفي و الصويرة و أغادير ، وشرف الإسبان على شرطة تطوان و العرائش بينما بوضع شرطة طنجة و الدار البيضاء تحت إشراف الدولتين فرنسا و إسبانيا.

الباب الثاني: خضوع الحكومة المغربية في مجال استيراد الأسلحة لجيشها وحتى أسلحة الصيد إلى إجراءات قاسية.

الباب الثالث: إنشاء بنك تضع فيه المغرب كل موارد الجمارك،ويبقى عمليا تحت سيطرة دولة أجنبية و المجلس الإداري هو الذي يوافق على تعين المندوب المغربي أو عزله.

الباب الرابع: يثبت حق الملكية للأجانب مع العديد من التنازلات بالنسبة لاتفاقية مدريد،مع فرض على المغرب مؤوية محددة على المبيعات.

الباب الخامس: تكوين لجنة مختلطة من سبعة أعضاء أربعة منهم أجانب للتحديد رسوم الجمارك.

الباب السادس: يحدد نفوذ الدولة في السيطرة على الأشغال العمومية.

[1] علال الخديمي،المرجع السابق،ص111.
[2] علال الخديمي،المرجع السابق،ص111.

الباب السابع:رجحان الميثاق في حالة وقوع تعارض بين المعاهدات السابقة،وهذا يقتضي نشوء حكومة دولية[1].

وقد أحدث الميثاق انفعالا كبيرا في أوساط المستعمرين الفرنسيين من جهة ، وفي الأوساط الشعبية بمراكش من جهة أخرى ، فأما الأولون فقد يأسوا من احتلال مراكش عن طريق الدبلوماسية أو طريق الإقناع بفتح البلاد عنوة[2].

وأما الشعب المغربي فلم تخفف عليه خطورة الموقف فضاعف التظاهر على الأجنبي و طالب برفض كل ما من شأنه أن يسمح للفرنسيين ببعض الحقوق السياسية أو العسكرية ، وقد حكى (لوى جنتيل)أن الجمهور كان يصيح عليه وهو مار:"أنظروا الفرنسيين الذين جاؤوا لأخذ بلادنا"ولم يتفق الغضب على الفرنسيين أو الأجانب وحدهم،بل شمل حتى الحكومة المراكشية التي اعتبرها الشعب عاجزة عن ضمان استقلالها[3].

و إذا كانت مقدمة القرارات التي اتخذها المؤتمر أكدت احترام الدول لسيادة السلطان و استقلاله ، ووحدة ممتلكاته و الحرية التجارية في موانئه دون تفرقة ، فإن القرارات الأخرى التي اتخذت بدعوى حفظ الأمن وتنظيم شؤون المغرب المالية،كانت بمثابة فرض رقابة أجنبية عليه ، فكانت الضمانات التي أعطت للمغرب بموجب هذه الاتفاقية عديمة القيمة[4].

ثانيا:احتلال وجدة و الدار البيضاء1907.

شهد عام1907مزيدا من التدخل الفرنسي في المغرب ، وذلك إثر مقتل الطبيب الفرنسي (موشامب) ، الذي كان جاسوسا فرنسيا في مراكش،فاتخذت فرنسا من هذه الحادثة ذريعة للتدخل العسكري في "وجدة"واحتلالها ، وبقاء القوات الفرنسية فيها مؤقتا[5].

أ–احتلال وجدة:

[1]محمد غازي،المرجع السابق،ص،ص،59.58.

[2]د،إ،**الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية و القانونية**،ط1،مطبعة الرسالة،القاهرة،1948،ص12.

[3]نفسه،ص12.

[4]فهيمه بوسيلت،المرجع السابق،ص116.

[5]فاديه عبد العزيز القطعاني،المرجع السابق،ص44.

في1907حاول موشان أن يوسع نشاطها السياسي فذهب لفرنسا ، والتقى بوزير الخارجية ، وطلب منه القيام بعمل عاجل وحازم ضد المغرب،لإرغام المغاربة على قبول النفوذ الفرنسي وتدعيم الهيبة الفرنسة.وصحب معه في عودته هدايا كثيرة لبعض الشخصيات بالمدينة ضمنها زربية مطوية على أدوات للتلغراف اللاسلكي،وجاء بصحبته(Louis gentel)للقيام بدراسات تهدف للتعرف على الأرض المغربية[1].

عهد سكان مراكش في19مارس1907إلى قتل الطبيب الفرنسي موشامب الذي اعتبروه جاسوسا فرنسيا في مراكش وذلك لأنه كان يحاول نصب جهاز تلغراف بسطح منزله لمخابرة بلاده واطلاعها على ما يجري بالمنطقة ، هذا ما أكده القنصل الألماني وما ذكره الدكتور"أرنو"[2]ومن جهة أخرى فقد رفع الطبيب الفرنسي الدكتور موشان علم دولته على منزله بمراكش ، فهجمت عليه الغوغاء وقتلته بالحجارة والعصي[3].

كان مقتل موشان بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير ، وهكذا لما عملت الأوساط الاستعمارية بالحادث ، انطلقت حملة دعائية مضادة للعقاب،وفي الوقت نفسه قررت الحكومة الفرنسية في يوم25مارس1907احتلال مدينة وجدة مؤقتا ، وأخبرت الدول الأخرى بهذا القرار الذي نفذ في يوم29مارس،حيث تدخلت القوات الفرنسية المرابطة في الحدود واحتلت المدينة المغربية التي ظلت طيلة ثلثي قرن رمز الصمود المغربي في وجه الضغوط الفرنسية المتنوعة الأشكال[4].

نتائج احتلال وجدة:

أدى احتلال وجدة إلى ردود فعل غاضبة ضد الفرنسيين في مجموع أنحاء المغرب،وقد ازداد ذلك الغضب ، نتيجة لوقوع الاحتلال دون أن يواجه مقاومة ، الأمر الذي جعل البعض يعتقد بتواطؤ المخزن وقبوله لذلك الاحتلال،وقد اجتهد مولاي عبد العزيز لحل المسألة و الحصول على جلاء

[1] علال الخديمي،المغرب في مواجهة التحديات الخارجية،المرجع السابق،ص88.
[2] بهلول مروة وماضي سهيلة،المرجع السابق،ص61.
[3] محمد الأمين محمد و محمد علي الرحماني،**المفيد في تاريخ المغرب**،دار الكتاب،ط،الدار البيضاء،د،ت،ن،ص249.
[4] علال الخديمي،**التدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب1894-1910**،ط2،إفريقيا الشرق،1994،ص96.

القوات الفرنسية بتقديم جميع الترضيات لكن الفرنسيين قدموا مطالب كثيرة تسيء للاستقلال الوطني كثمن للجلاء عن المدينة منها[1]:

-عزل باشا مراكش الحاج عبد السلام الورزازي ، وإرساله لطنجة ليسجن هناك حتى ينتهي البحث في قضية موشان.

-إجراء بحث في عين المكان يقوم به قنصل فرنسا بالصويرة.

-عقاب المسئولين عن حادث موشان.

-تنظيم البوليس حالا بالموانئ حسب ميثاق الجزيرة.

-تنفيذ اتفاقيات1902/1901.

-حل جميع الدعاوي الفرنسية المعلقة.

-التبرؤ من مولاي إدريس ، واستدعائه حالا حتى لا يستمر في إثارة المقاومة ضد الفرنسيين.

-إيقاف إرسال الأسلحة لماء العينين و القبائل الصحراوية ، وحجز الأسلحة[2].

ورغم قساوة هذه المطالب ، فإن السلطان لم يجد من قبولها أملا في جلاء الفرنسيين عن وجدة ، وأدى قبول المخزن لهذه المطالب بعد أن حاولت التخفيف منها ، أدى إلى ردود فعل شعبية،وإلى انتشار القلق و الاضطراب،حيث انتشرت حركة من التنمر بين سكان مراكش ، و القبائل المجاورة ، التي أخذت تهدد الأوروبيين ، ورفضت السماح للفرنسيين بإجراء البحث وعارضت عزل باشا المدينة[3].

وقد أشار الجيولوجي"بريفز"إلى تغيير الرأي العام كنتيجة لاحتلال وجدة ، وإلى العداء الذي أصبح السكان يواجهون به الفرنسيين وتساؤل عن السبب فوجد أصله في احتلال وجدة ،كما أشار إلى رسائل السلطان إلى قبائل الحوز وخاصة مدينة الصويرة فقال:"**إن الشعور الوطني قد استيقظ نتيجة**

[1] نفسه،ص89.

[2] علال الخديمي،**التدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب1894-1910**،المرجع السابق،ص96.

[3] نفسه،ص125.

لرسالة السلطان،فاختفت الصراعات الداخلية،وكل الحزازات اتجهت ضد الفرنسيين"، ومما يؤكد رد الفعل الشعبي ضد الأوروبيين، أن القبائل أنذرت الخليفة السلطاني بإبعاد الأوربيين من مدينة مراكش ، وفعلا غادر الأوربيين المدينة إلى أسفي التي وصلوه في يوم14مارس1907، ولقد ازداد التوتر نتيجة لتهديدات الأسطول الفرنسي للموانئ المغربية ، وللحملة الصحافية المحمومة ، التي كانت تقودها الأوساط الاستعمارية بفرنسا و طنجة ضد المغرب[1].

ويظهر أن الهدف من وراء هذه الحملة المضادة للمغرب كان تحقيق غايتين:

الأولى:تبرير الاعتداء الفرنسي على المغرب أمام الرأي العام الدولي ، لإبقاء الاحتلال بوجدة ، ولذلك كان التأكيد دائما على أن هذا الاحتلال مؤقت ومشروط بتنفيذ المطالب الفرنسية.

الثانية:الإبقاء على استنفار الرأي العام الفرنسي في داخل فرنسا وفي المغرب وتهيئته لتقبل مزيد من الاعتداءات على استقلال المغرب ، وابتزاز الحكومة المغربية حتى تتقبل مرغمة شروط الفرنسيين[2].

ب-احتلال الدار البيضاء1907:

كانت إستراتيجية الاحتلال قائمة على التغلغل المنظم لاستكمال تطويق المغرب ، ومن ثم كان احتلال الدار البيضاء في1907وقبلها وجدة ، بمثابة القاعدة التي انطلق منها الفرنسيون للتوسع[3].

فبعد احتلال فرنسا لمدينة وجدة ، حصلت حادثة فظيعة كان لها أكبر الأثر في زيادة تدهور الدولة،ماديا و أدبيا ، ذلك أن أحواز الدار البيضاء كأولاد زيان ومديونة بالهجوم على الأوروبيين الذين كانوا يعملون في المرسى بالدار البيضاء ، فقتلوا منهم تسعة ، ثم تقدم أولئك الرعاع ، فامتدت أيديهم إلى قتل الأنفس وسلب الأموال من الدكاكين و البنوك ، وأوقعوا باليهود في حيهم الخاص"الملاح"وتعذر على الحكومة المغربية أن تضبط الأمن في المدينة. وأمام ذلك العجز أرسلت فرنسا واسبانيا باخرتين محملتين بالجنود ، واحتلتا المدينة عنوة بدعوى حماية السكان الأوروبيين[4].

---

[1] فهيمه بوسيلت،المرجع السابق،ص125.

[2] علال الخديمي،**التدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب1894-1910**،المرجع السابق،ص90.

[3] فاديا عبد العزيز القطعاني،المرجع السابق،ص44.

[4] محمد الأمين محمد و محمد علي الرحماني،**المفيد في تاريخ المغرب**،المرجع السابق،ص249.

وادعت كما فعلت في وجدة أن الاحتلال مؤقت ريثما تنفذ قرارات مؤتمر الجزيرة بخصوص شرطة الموانئ ، وأشرك الفرنسيون عدة مئات من الأسبان في قوات الاحتلال التي أخذت تتوافد دون مقاومة طوال شهر أغسطس ولكن كان من الواضح أن الإسبان جيء بهم لمجرد التغطية فقط[1].

دفعت فرنسا شقيق السلطان المدعو عبد الحفيظ إلى الثورة ضد أخيه السلطان عبد العزيز سنة1908وتنحيته عن الحكم ، وقد نجح عبد الحفيظ في ذلك ووضع نفسه تحت الحماية الفرنسية بصورة فعلية وليست رسمية[2].

تعتبر البيعة الحفيظية التي كتبها بفاس وطنيون ممتازون ، ووضع صيغتها السيد أحمد ابن المواز أحد رجال الفكر إذ ذاك ميثاقا قوميا ودستوريا من الطراز الأول وهي تشترط على الملك الجديد:

1:أن يعمل جهده في استرجاع الجهات المتقطعة من الحدود المغربية.

2:أن يبادر بطرد الجنس المحتل من الأماكن التي احتلها.

3:أن يسعى جهده في إلغاء معاهدة الجزيرة لأنه لم يرجع للشعب فيها.

4:أن يعمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية.

5:ألا يستشير الأجانب في شؤون الأمة.

6:ألا يبرم مع الأجانب عقودا سلمية أو تجارية إلا بعد استشارة الأمة.

وهكذا تعتبر البيعة عقدا بين الملك و الشعب يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية،فليس من حق السلطان منذ الآن أن يبرم أية معاهدة تجارية أو سلمية إلا بالرجوع للشعب ومصادقته.

فالثورة الحفيظية رمت إلى أمرين أساسيين:

أولا:القضاء على الدسائس الأجنبية بالمحافظة على الاستقلال التام.

---

[1] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**،ص227.

[2] رأفت الشيخ،**تاريخ العرب المعاصر**،عن الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،د،ط،د،م،ن1996،ص151.

ثانيا:القيام بإصلاح سياسي يسير بالأمة نحو نظام دستوري متين[1].

وما أن هدأت العاصفة قليلا و أتيحت الفرصة للسلطان الجديد كي يعمل ويحقق ما وعده به ، حتى بدأ عجزه في صورة أعظم من سابقتها.

وأمام ذلك ثارت عليه قبائل بني مطير وشراكة وغيرها ، وهزمت جيوشه هزيمة نكراء ، وحاصرته في عاصمته فاس ، حصارا شديدا ، لإنزاله عن العرش الذي عجز أن يثبت دعائمه.وفي تلك الأثناء قامت أيضا ثورة خطيرة في مكناس بقيادة مولاي الزين أخي السلطان ، وأعلن نفسه ملكا على البلاد،وضرب على نفس النغمة المخدرة حيث أعلن للقبائل بأنه قسام للجهاد ضد النصارى و إخراجهم من بلاد المسلمين ، بعد أن ظهر له عجز أخيه مولاي عبد الحفيظ عن تحقيق ذلك[2].

نتائجها:

-كانت سببا مباشرا في حدوث تغيير على مستوى الحكم في المغرب ، فقد دفعت هذه الحادثة مولاي عبد الحفيظ أخ السلطان عبد العزيز وخليفته بمراكش إلى إعلان بيعته سلطانا بالمدينة وعزل أخيه من الملك.

-تحولت الدار البيضاء من مدينة مزدهرة إلى أرض مغطاة بالخراب فلم ينجوا من التخريب ولو مخزن واحد في كل مدينة ، وهربت آلاف العائلات وأخرى بدون مأوى.

-في رسالة هامة بعثها الوزير الأكبر لمولاي عبد الحفيظ عقب بيعة هذا الأخير في15غشت1907 ، حيث قتل منهم60000نسمة[3].

ثالثا:الأزمة المغربية الثانية1911.

فزعت ألمانيا دخول الفرنسيين فاس ، ورأوا أن هذا يعني إنهاء المسألة المغربية لصالح فرنسا ، دون أن تنال ألمانيا ما كانت تطمع فيه ، وكانت ألمانيا في ذلك الوقت لا تمانع في ترك الفرنسيين أحرار

[1] علال الفاسي،المرجع السابق،ص96.
[2] محمد الأمين محمد و محمد علي الرحماني،المرجع السابق،ص250.
[3] علال الخديمي،**التدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب**،المرجع السابق،ص،ص،275،276.

يعملون ما يريدون في المغرب على شرط أن تحصل هي(أي ألمانيا)على تعويض مناسب في المغرب أو خارجه[1].

أدى احتلال فاس إلى تصاعد خطر في الخلافات (الفرنسية-الألمانية) ، فلئن كانت ألمانيا لم تعترض على احتلال فرنسا ووجدة و الدار البيضاء في1907، لحاجتها لرأي المال الفرنسي ، لاجتياز أزمتها المالية ، فإنها لن تتساهل حيال احتلال فاس،حيث بلغت الخلافات ذروتها بين الدولتين بأزمة"أغادير"سنة1911، كانت أزمة أغادير ردا عمليا من قبل الألمان على عدم التزام فرنسا بميثاق مؤتمر الجزيرة1906 ، وتنفيذ مقتضياته بتكافؤ بين القوى الأوروبية الأساسية يومئذ.[2]

وكان من المعروف أن للألمان مصالح هامة في المنطقة الجنوبية من مراكش فرأت الحكومة الألمانية أن تستند موقفها بإرسال سفينة حربية للتظاهر أمام سواحل تلك المنطقة،وفي أول يوليو1911أبلغت الدول بإرسال سفينتها الحربية بانتر إلى أغادير ، وذلك بقصد حماية رعاياها من تحركات القبائل ، ولكن أغادير ميناء مقفل وليس به أوروبيون ، وكذلك يرجع لاختيار ألمانيا لأغادير أنها كانت أصلح موانئ المغرب على الأطلنطي ، وكذلك لقربها من مناجم منطقة السوس التي كانت ألمانيا تطمع في وضع يدها عليها[3].

وكان تصرف ألمانيا في حقيقة الأمر يهدف إلى الضغط على فرنسا لتعوضها في أماكن أخرى ، بعد أن صعب عليها البقاء في المغرب ، في ظل الوجود الفرنسي ، في هذه الأثناء لم تكن الدول الأوروبية راغبة في الحرب ، وفي الوقت نفسه كانت فرنسا مستعدة للتسوية[4].

وهكذا تولدت أزمة دبلوماسية خطيرة ، لم تهدأ إلا بتوقيع إتفاقية4نوفمبر1911[5]، فجرت مفاوضات بين فرنسا و ألمانيا وقد رضيت فرنسا بالتنازل لألمانيا عن قطعة من الأرض الجرداء ، تقع في

[1]شوقي عطا الله الجمل،المرجع السابق،ص327.
[2]فاديه عبد العزيز القطعاني،المرجع السابق،ص44.
[3]صلاح العقاد،المرجع السابق،ص246.
[4]فاديه عبد العزيز القطعاني،المرجع السابق،ص45.
[5]ألبير عياش،المرجع السابق،ص58.

شمال(الكونغو الفرنسي)في مقابل أن تطلق ألمانيا يدها في المغرب ، فلا تعرقل قيام حماية فرنسية على مراكش ولا تعارض في ممارسة فرنسا لشؤون مراكش الخارجية[1].

بعد الاتفاق الألماني الفرنسي حول المغرب في عام1911لم يبقى أمام فرنسا من منافس على المغرب من القوى الأوروبية ، حيث أنها استطاعت تخطي كل العقبات التي تعترض إعلان حمايتها على مراكش،وعملت على تهيئة الظروف الداخلية بالمغرب خاصة أن السلطان المغربي قد فقد هيبته ونفوذه بين مواطنيه ، بسبب ممارسة حكومته الاستبدادية بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي وخضوعه للمخططات الفرنسية[2].

وهكذا كان هذا الاتفاق الفرنسي الألماني أخطر اتفاق عقد فيما يتعلق بالمسألة المغربية وأكثرها تأثيرا في مصير المغرب ، و في 12يناير1912 أقر البرلمان الفرنسي هذا الاتفاق.

أما بالنسبة لموافقة الدول فكانت روسيا أول دولة وافقت على هذا الاتفاق ثم تلتها إيطاليا و إنجلترا[3].

رابعا:فرض الحماية المزدوجة الفرنسية الإسبانية على المغرب الأقصى1912.

بدأ الفرنسيون يتدخلون في كل الشؤون الداخلية للبلاد ويعاكسون إرادة السلطان ويمنعون كل مساعدة مادية ويعارضون كل إجراء إداري ، فكانت للمولى عبد الحفيظ إرادة واضحة في الصمود ، إلا الوسائل كانت تعوزه لمواجهة تغلغل إمبريالي شامل استطاع أن يعزله داخليا و خارجيا وأن يخنقه ماليا ليجدد نفسه مضطر إلى التفاهم حول قبول المراقبة الفرنسية بعد أن ظل يحاول تجنب هذا المال منذ سنة1907[4].

فبذلك إن الحكومة الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصا منهما على إحداث وضع قانوني بالمغرب ينبني على النظام الداخلي الاقتصادي اتفقتا على المقتضيات الآتية:

---

[1]شوقي الجمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم،**تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**،ط2،دار الزهراء،الرياض،المرجع السابق،ص65.

[2]محمد غازي،المرجع السابق،ص65.

[3]بهلول مروة و ماضي سهيلة،المرجع السابق،ص71.

[4]محمد القبلي،**تاريخ المغرب**،ط1،منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب،الرباط،2011،ص513.

1-اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للإصلاحات الإدارية و القضائية و المدرسية و الاقتصادية و المالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها بالقطر المغربي.

2-يقبل السلطان أن تشرع الحكومة الفرنسية بعدم إعلام المخزن في الاحتلال العسكري للمناطق التي تعتبرها ضرورية في القطر المغربي للمحافظة على النظام و أمن المعاملات التجارية كما يقبل بأي عمل من أعمال الشرطة في البر و المياه المغربية.

3-سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام بيده[1] جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة.

4-أن تلتزم فرنسا بحماية شخص السلطان وعرشه هو وأسلافه من بعده.

5-تكليف السلك السياسي و القنصل الفرنسي بتمثيل المغرب في الخارج.

6-أن يمتنع السلطان عن عقد أي اتفاق ذي صبغة دولية أو عقد أي قرض أو منع أي امتياز بدون موافقة فرنسا[2].

7-ستتفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة على وضع أسس لإعادة تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة لأصحاب سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وباستخلاص موارد الإمبراطورية بكيفية مضمونة.

8-ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدى حكومة الجمهورية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان في أقصر وقت ممكن[3].

وهذا فيما يخص الجزء الجنوبي الأكبر من هذه البلاد ، وهو الجزء الذي وضع تحت الحماية الفرنسية بمقتضى هذه المعاهدة،أما الجزء الشمالي الذي اشترطت إنجلترا أن تحتله أسبانيا في اتفاقها مع فرنسا،فقد بدأت الفرق الإسبانية تحتله كذلك[1].

1:الصديق بن العربي،**المرجع السابق**،ص،ص،29،30.
2فؤاد دياب،**المغرب الأقصى بين الماضي و الحاضر**،دار القومية،د،م،ن،د،ن،ص37.
3:الصديق بن العربي،**المرجع السابق**،ص31.

فقد شملت اتفاقية الحماية جميع بلاد مراكش،إلا أن فرنسا احتفظت لنفسها بحق الاتفاق مع اسبانيا حول مصالح اسبانيا في مراكش وفصل طنجة وجعلها منطقة خاصة،فبعدما وطدت فرنسا حمايتها على مراكش[2]، دخلت في محادثات مع اسبانيا في شأن تنفيذ الاتفاقية السرية المبرمة بينهما في شأن تقسيم المغرب لتتفرغ على واحدة لبسط نفوذها على المنطقة الخاضعة لها وتصفية القضية المغربية.

وانتهت المذكرات بعقد اتفاق27نوفمبر1912ينص على ما يلي:

"تعترف فرنسا بحق اسبانيا في السهر على الأمن بمنطقة نفوذها و إدخال الإصلاحات التي تراها ضرورية في الميادين الإدارية و الاقتصادية و القضائية و الحربية ووضع المنطقة تحت إدارة مقيم عام اسباني بجانب خليفة للسلطان الذي يستقر بتطوان وتعترف اسبانيا بالسهر على تطبيق المعاهدات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالمغرب،ونص الاتفاق أيضا على أيضا على النظام الخاص بطنجة وعلى حقوق اسبانيا في مقاطعة ايفني ورسم حدودها وعلى عدم تدخل حكومة المخزن في شؤون المنطقة كما ألتزمت اسبانيا بعدم تنازلها لأحد عن حقوقها في مناطق نفوذها"[3]

وبهذا يمكن القول أن معاهدة الحماية تضمنت معنى الاحتلال الفرنسي للمغرب على الرغم مما أبدته من الرغبة في مساعدة المغرب على تطوير مختلف أحواله تحت ظل الأسرة الحاكمة ، وبموجب هذه المعاهدة تم الإقرار بشكل علني بمصالح اسبانيا في الشمال المغربي ومراعاة الوضع العام لمدينة طنجة وتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق نفوذ[4]:

1-منطقة النفوذ الاسباني في الريف و الشمال المغربي.

2-منطقة طنجة الدولية[5].

منطقة النفوذ الفرنسي عاصمتها الرباط[6].

1:فؤاد دياب،**المرجع السابق**،ص31.
2:لوتسكي،**تاريخ الأقطار العربية الحديث**،ط9،دار الفرابي،لبنان،2007،ص332.
[3]الصديق بن العربي،**المرجع السابق**،ص32.
[4]محمد علي الداهش،**المرجع السابق**،ص34.
[5]محمود الشرقاوي،**المغرب الأقصى مراكش**،دار القاهرة،القاهرة،د،ت،ن،ص28.
[6]بهلول مروة و ماضي سهيلة،**المرجع السابق**،ص76.

خاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى عدة نتائج و التي نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ يتمتع المغرب العربي بموقع إستراتيجي مهم في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويعتبر خزانا كبيرا للثروات و الموارد الطاقوية مما جعلها تتعرض للاستغلال من طرف الدول الأوروبية وهو ما خلق جو للتنافس بينهم.
- ✓ حاولت الدول الأوروبية الاحتكاك و التدخل في شؤون النظام المغاربي من أجل السيطرة على الثروات النفطية و الموارد الطبيعية.
- ✓ تعتبر الدول الأوروبية منطقة المغرب العربي من الناحية التاريخية هي منطقة نفوذ لها.
- ✓ شهد المغرب العربي أوضاع ساهمت في السقوط السريع لمدينة الجزائر بيد القوات الفرنسية1830م,و المغرب الأقصى سنة1912م,وليبيا وتونس ليدخل المغرب العربي بعد هذا التاريخ مرحلة جديدة.
- ✓ بعد أن تم لفرنسا إخضاع الجزائر وتونس لسيطرتها,بدأت تسعى لمد هذه السيطرة إلى المغرب,لذا قامت بفرض حملة من الضغوط السياسية و العسكرية على المغرب.
- ✓ إن الاختلاف بين أفراد الأسرة الحاكمة وانهزامهم أمام النصارى قلل من هيبة الحكام أمام الرعية,وهيبة البلاد أما الأعداء فطمعوا بها و أخذت الدول الأوروبية تسعى لبسط نفوذها على المغرب الأقصى.
- ✓ مارست الدول الأوروبية إضافة إلى الضغوط السياسية و العسكرية ضغوط اقتصادية,حيث اعتمدت على عقد اتفاقيات تجارية مع المغرب هذا ما أدى إلى فرض الحمايات القنصلية بالمغرب,وفتح المغرب تجاريا أمام تنافس الدول الأوروبية وكرس التغلغل الاستعماري الأوروبي بشكل أكثر نتيجة منه الاتفاقيات.
- ✓ يسعى السلطان الحسن الأول لمحاولة تقليص من نسبة الحمايات القنصلية بالمغرب الأقصى من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي من أجل النظر في هذه المسألة,وانعقد هذا المؤتمر عام1880م بمدينة مدريد.
- ✓ لم يتوصل مؤتمر برلين(1884-1885)إلى إقرار الحالة في أوروبا كما لم يصل إلى حل الخلافات بين الدول الأوروبية حلا حاسما,بل وجه السياسة الدولية وجهة جديدة سادها الخلاف و النزاع حول مناطق النفوذ في قارة إفريقيا.
- ✓ الحسم الأوروبي في السياسة المغربية أتخذ صبغة أخرى وهي الاتفاقيات السرية بين مختلف القوى الأوروبية ذات المصالح المتصارعة على المغرب.
- ✓ فرنسا كانت هي محور الاتفاقيات الودية الأوروبية على المغرب,حيث نجحت فرنسا في اتفاقها مع إيطاليا1902م,إذ استطاعت أن تنفرد بالمغرب مقابل حق إيطاليا في ليبيا.

- ✓ من خلال الاتفاقية الإنجليزية1904م,تم الاتفاق بين الطرفين على إطلاق يد بريطانيا في مصر,على أن تكمل فرنسا مهمتها في المغرب ومواصلة مشوارها السيطرة على المغرب.
- ✓ أسفرت الاتفاقية الفرنسية الاسبانية1904م,إلى حفظ مصالح البلدين وتقسيم مناطق النفوذ بينهما واستعمار المغرب.
- ✓ تمكنت الحكومة المغربية من خلال عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء1906م,من إفشال مشروع الحماية الفرنسية على المغرب.
- ✓ أحبطت فرنسا محاولة التدخل الألماني,وذلك بمنح ألمانيا مساحات من أراضي الكونغو الفرنسية,وبالتالي تمكنت كل من فرنسا وإسبانيا بالانفراد بالمغرب وفرض سيطرتها عليه وفرض الحماية سنة1902م.
- ✓ من كل ما سبق تبين ان مصير المغرب في هذه الفترة لم يعد مرتبطا باعمال و سياسة السلطان بقدر ما اصبح مرتبطا بما تمليه السياسة الدولية و مصالح الدول الاوروبية و مطامع الاستعمار الفرنسي الذي قطع شوطا بعيدا في التدخل في شؤون المغرب و بالتالي فرض عليه معاهدة الحماية سنة 1912 التي فتحت المجال امام الهيمنة الاستعمارية الفرنسية–الاسبانية على المغرب.

الملاحق

الملحق رقم01: التقطيع الإداري على عهد الحماية

المصدر: عبد الرحمان بن زيدان، العلاقات السياسية للدولة العلوية،المطبعة المملكية، الرباط،1999 ص548

الملحق رقم02: توقيع السلطان عبد الحفيظ على عقد الحماية 1912

توقيع السلطان مولاي عبد الحفيظ على عقد الحماية

المصدر: بن زيدان عبد الرحمان، العز والصولة في معالم النظم الدولة، ج1، د.ط، الرباط، 1961، ص114

الملحق رقم03: خريطة الحدود المغربية الجزائرية

المصدر: hhtps// ar.Wikipedia.org **19:26**

الملحق رقم04: انعقاد مؤتمر مدريد1880

المصدر: بن منصور عبد الوهاب: مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد سنة 1880، المطبعة الملكية، الرباط، 1985، ص121

الملحق رقم05: السلطان عبد العزيز

المصدر: الناصري ابو العباس احمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لاخبار دول المغرب الاقصى تح: جعفر الناصري، دار الكتاب ، ج9، الدار البيضاء، 1956، ص111

الملحق رقم06: زيارة غليوم الثاني لطنجة1905

المصدر: الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص91

الملحق رقم:07 المراحل الأولى لاحتلال 1907-1912

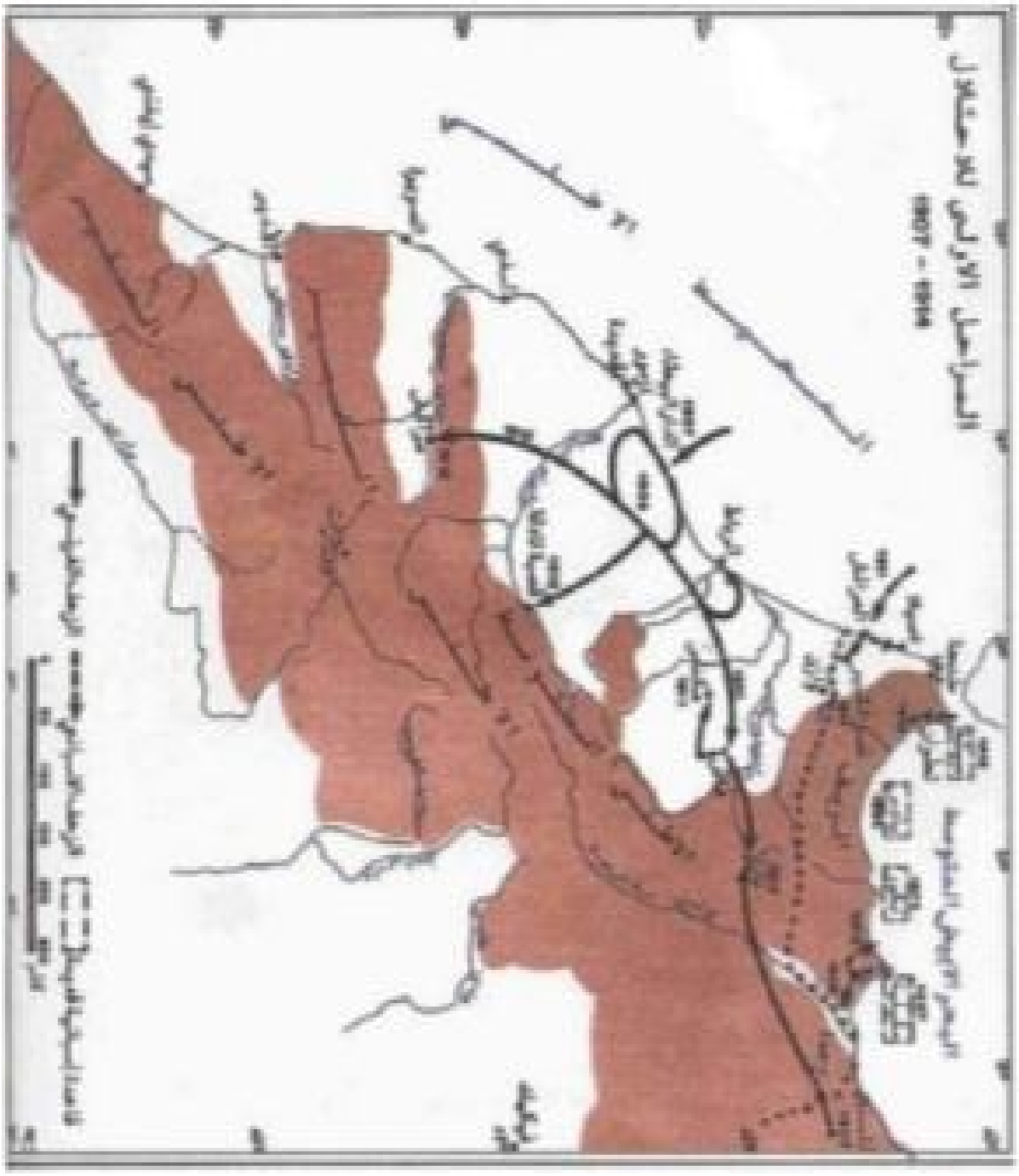

المصدر: الفاسي علال:الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1948، ص87

قائمة المصادر و

المراجع

المصادر:

1. –الثاني عبد الحميد,مذكرات عبد الحميد 1851-1905,مؤسسة الرسالة,بيروت,1989م.

2. –الفاسي علال,الحركات الاستقلالية في المغرب العربي,د.ط,دار الطباعة المغربية, طنجة,د.ت.ن.

3. –إتوري روسي,ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911,تر:خليفة محمد التليسي,ط1,الدار العربية للكتاب,1974م

4. –عياش ألبير,المغرب و الاستعمار حصيلة السيطرة الاستعمارية,تر:عبد القادر الشاوي و نور الدين سعودي,ط1,دار الخطابي للطباعة و النشر,د.ب,افريل 1985م.

5. –فرحات عباس,ليل الاستعمار,حرب الجزائر و ثورتها,تر:ابو بكر رحال,مطبعة فضالة,المحمدية المغرب,د.ت.

6. –فرانكل جوزيف,العلاقات الدولية,تر:غازي عبد الرحمان القصيبي,ط2,قمامة,جدة,المملكة العربية السعودية,1984م.

7. –مارتين ميغل,الاستعمار الاسباني في المغرب1860-1956,تر:عبدالعزيز الودى,ط1,مطبعة النجاح الجديدة, الدار البيضاء,المغرب,1988م.

المراجع:

1. الزاوي الطاهر أحمد,معجم البلدان الليبية,ط1,مكتبة النور,طرابلس,1986م.
2. –الزاوي الطاهر أحمد,جهاد الأبطال في طرابلس الغرب,ط3,الناشرون دار في المحدودة,1984م.
3. –الجمل شوقي عطا الله,المغرب العربي الكبير في العصر الحديث,ط1,مكتبة الأنجلو المصرية,القاهرة,1977م.
4. –الجميعي عبد المنعم إبراهيم,الدولة العثمانية و المغرب العربي,القاهرة,2005م.
5. –البوري عبد المنصف حافظ,الغزو الإيطالي لليبيا,دراسة في العلاقات الدولية,الدار العربية للكتاب,1983م.
6. –المحجوبي علي,"إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس",تح عمر بن ضو حليمة قرقوري,دار سراس للنشر,تونس,1986م.
7. –الشيخ رأفت,تاريخ العرب المعاصر,د,ت,د,ط,دار الدراسات و البحوث الإنسانية و الإجتماعية,1996م.
8. –الحبيب تامر,هذه تونس,مطبعة الرسالة,د,ت,المغرب,د,س,ن.
9. –العقاد صلاح,ليبيا المعاصرة,المطبعة الفنية الحديثة,1970م.
10. –العربي إسماعيل,المدن المغربية,د,ت,المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر,1984م.
11. –التليلي العجيلي,التصوف في تونس الطرق الصوفية و الإستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية1881-1886,منشورات كلية الأداب,منوبة,1992م.
12. –الزميلي الصادق,أعلام تونسيون,تقديم و تعريب حمادى الساحلي,دار الغرب الإسلامي,بيروت,1986م.

13. أحمد,حزب الشعب الجزائري,جذوره التاريخية و الوطنية ونشاطه السياسي و الإجتماعي,ج1,الجزائر,1985م.

14. –العقاد صلاح,المغرب العربي,دراسة في تاريخه الحديث و أوضاعه المعاصر الجزائر–تونس المغرب الأقصى,مكتبة الأنجلو المصرية,القاهرة,د,س,ن.

15. –العربي إسماعيل,المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر, الشركة الوطنية للنشر و التوزيع,الجزائر,د,ت.

16. –العربي إسماعيل, المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر,الشركة الوطنية للنشر و التوزيع,الجزائر1981م.

17. –الخطيب أحمد,جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر,الشركة الوطنية للنشر و التوزيع,الجزائر,1985م.

18. –المدني أحمد توفيق,هذه الجزائر,ط1,مكتبة النهضة المصرية,القاهرة,1956م.

19. –الشرقاوي محمود,المغرب الأقصى مراكش,مكتبة الأنجلو المصرية,القاهرة,د,س.

20. الكتاني محمد بن جعفر,الأزهار العاطرة الأنفاس بذكر مناقب قطب المغرب وتاج فاس,د.د.ف,الرباط,د,س.

21. المنوني جميل,مظاهر يقظة المغرب الحديث,ط1,مطبعة الأمنية,الرباط,1973.

22. –الخموفي محمد الصغير,بوحمارة من الجياد إلى التآمر المغرب الشرقي و الريف من1900إلى1909,دار المعرفة للنشر و التوزيع,الرباط,1993م.

23. –القيمي محمد,تاريخ المغرب تحيين وتركيب,منشورات المعهد الملكيي لمبحث في تاريخ المغرب(العصر الحديث و الفترة المعاصرة),مكتبة السلام و مكتبة المعارف,الدار البيضاء الرباط,د.س.

24. –السيد محمود,تاريخ دول المغرب العربي(ليبيا,تونس,الجزائر,المغرب,موريتانيا)د,ط,مؤسسة شباب الجامعة الاسكمدرية,مصر,2000م.

25. –العروي عبد الله,مجمل تاريخ المغرب,ج2,ط2,المركز الثقافي العربي,الدار البيضاء,بيروت,2000م.

26. –إبن منظور,لسان العرب,دار المعارف,د.ت.

27. –الشابي مصطفى,النخبة المخزنية في مغرب القرنالتاسع عشر,ط1,منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية,مطبعة فضالي المحمدية,المغرب,1995م.

28. –النائب الانصاري احمد ديك,المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب,ج1,منشورات مكتبة الفرجاني,ليبيا.

29. إبراهيم عبد الله عبد الرزاق,المسلمون و الاستعمار الاوروبي في افريقيا,عالم المعرفة,الكويت,1998م.

30. –الجمل شوقي عطاءالله و ابراهيم عبد الله عبد الرزاق,تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر,دار الزهراء,الرياض,2002م.

31. –ابن منصور عبد الوهاب,مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد1880م,مطبعة الملكية,ط2,الرباط,1985.

32. –العقاد صلاح,المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر,ط6,مكتبة الانجلو المصرية,1993م.

33. –الخديمي علال,المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947,د.ط,افريقيا الشرق,الدار البيضاء,2006م.

34. –الخديمي علال,التدخل الاجنبي و المقاومة بالمغرب 1894-1910م,ط2,افريقيا الشرق,1994م.

35. –القبلي محمد,تاريخ المغرب,ط1,منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب,الرباط,2011م.

36. –الجمعي عبد المنعم إبراهيم,الدولة العثمانية و المغرب العربي,القاهرة,2005م.

37.–بن عثمان بشير بن حاج,أضواء على تاريخ تونس1881–1928,د,ت,تونس,1981م.

38. –بن عبد الله طاهر,الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية,ط2,د,س,دار المعارف للطباعة و النشر,تونس.

39. –بيضون جميل و آخرون,تاريخ العرب الحديث,ط1,دار الأمل للنشر و التوزيع,د,ب,1992م.

40. –بوحوش عمار,التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962,ط1,دار الغرب الإسلامي,بيروت,1997م.

41. –أشيرون شارل روبير,تاريخ الجزائر المعاصر,تر,عيسى عصفور,ط2,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,1982م.

42. –بوعزيز يحي,سياسة التسلط الإستعمارية و الحركة الوطنية الجزائرية1954–1830ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,1985م.

43. –بروكلمان كارل,تاريخ الشعوب الإسلامية,تر,نية أمين فارس و منير البعلبكي,ط5,دار العلم للملايين,بيروت,لبنان,1968.

44. –بوصفصاف عبد الكريم,الفكر العربي الحديث,محمد عبده,وعبد الحميد بن باديس نموذجا,دار الهدى الجزائر.

45. –بلغيث محمد الأمين,الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرات الشاذلي المكي إلى المؤتمر,دار كتاب الغد,الجزائر,2007م.

46. –مجموعة من الاساتذة,معالم الحضارة الاسلامية في ليبيا,ط1,دار الكتب الوطنية,القاهرة,2008م.

47. –بيضون جميل,تاريخ العرب الحديث,ط1,دار الأمل للنشر,1992م.

48. –بوعزة بوضرساية,سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830–1930,دار الحكمة,الجزائر,2012م.

49. –بن العربي صديق,كتاب المغرب,ط3,دار الغرب الاسلامي,دار الثقافة,1984م.

50. –تركي رابح, التعليم القومي و الشخصية الوطنية1956-1939,الشركة الوطنية للنشر و التوزيع,الجزائر,1981م.

51. –جلال يحي,المغرب الكبير,الفترة المعاصرة و حركات التحرر و الاستقلال,ج3,دار النهضة العربية,بيروت,1981م.

52. –حلوش عبد القادر,سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر1870-1914,شركة الأمة للطباعة و النشر,الجزائر,1999م.

53. –حقي إحسان,افريقيا الحرة بلاد الامل و الرخاء,المكتبة التجارية للطباعة و النشر,بيروت لبنان,1962م.

54. –حاطوم نور الدين,تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا و العالم,ج2,ط1,دار الفكر المعاصر,لبنان,سوريا,1995م.

55. –حمزة علي عبد اللطيف,الجملتمع الدولة و الإستعمار في ليبيا دراسة في الأصول الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الإستعمار1830-1932,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,1998م.

56. –مناصرية يوسف,دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين1919-1934,م,د,ط,دار هو للطباعة و النشر و التوزيع,الجزائر,2014م.

57. –سعد اللهم أبو القاسم,أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر,ج2,ط2,دار الغرب الإسلامي,بيروت,1998م.

58. –سعد الله أبو القاسم,الحركة الوطنية1830-1900م,ج1,ط1,دار الغرب الإسلامي,بيروت,1992م.

59. –فركوس صالح,الملخص في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين814(ق.م1962-م)دار العلوم للنشر و التوزيع,عنابة,الجزائر,2002.

60. –فلنزي لوسات,المغرب العربي قبل احتلال الجزائر1790-1830,تر,حمديالساحلي,سراس للنشر و التوزيع,تونس,1994م.

61. –شرف عبد العزيز,المقاومة في الأدب الجزائري المعاصر,ط1,دار الحيل,بيروت,1999م.

62. –زيادة نقولا,ليبيا من الاستعمار الايطالي الى الاستقلال,منشورات معهد الدراسات العالية لجامعة الدول العربية,المطبعة الكمالية,القاهرة,2008م.

63. –عجيل أمل,قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس و اليوم (ليبيا,السودان,المغرب)بيروت,1999م.

64. –كردية إبراهيم,الحماية أصلها و تطورها,شركة الطبع و النشر زاوية رنقتي فوزيبو بوزانسي,الدار البيضاء,د,ت.

65. –غلاب عبد الكريم,قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي,ج3,ط1,دار الغرب الاسلامي,بيروت,لبنان,2005م.

66. –رياض زاهر,استعمار افريقيا,دار القومية للطباعة و النشر,القاهرة,1965م.

67. –موسى فيصل محمد,موجز تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر,منشورات الجامعة المفتوحة,بنغازي,1997م.

68. –هوبكرز,التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية,تر:احمد فؤاد بلبع,المشروع القومي للترجمة,القاهرة,مصر,1998م.

69. –دعاء فرح,قصة و تاريخ الحضارات العربية(ليبيا,السودان,المغرب),د.ط,د.ن,بيروت-لبنان,1999م

70. –معريش يونان لبيب,العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900م,ط1,دار الثقافة,الدار البيضاء,1981م.

71. –كورو فرانشيسكو,ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني,تح,خليفة,محمد التلسي,الدار العربية للكتاب,القاهرة,2003م.

72. –شوقي الجمل و ابراهيم عبد الرزاق,دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث و المعاصر,القاهرة,1998م.

73. –صبحي حسن,التنافس الاستعماري الاوروبي في المغرب(1884-1904),دار العرف,مصر,1965م.

74. –داهش محمد علي و محمد بن عبد الكريم الخطابي,صفحات من الجهاد و الكفاح المغربي ضد الاستعمار,دار الشؤون الثقافية العامة,بغداد,2002م.

75. –د.إ,الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية و القانونية,ط1,مطبعة الرسالة,القاهرة,1948م.

76. –محمد الامين محمد و الرحماني محمد علي,المفيد في تاريخ المغرب,دار الكتاب,د.ط,الدار البيضاء,د.ت.ن.

77. –صالح منسى محمود حسن,الحملة الإيطالية على ليبيا دراسة وثائق في إستراتيجية الإستعمار و العلاقات الدولية,دار الطباعة الحديثة,القاهرة,1980م.

78. –فؤاد دياب,المغرب الاقصى بين الماضي و الحاضر,دار القومية,د.م.ن,د.ت.

79. –لوتسكي,تاريخ الاقطار العربية الحديثة,ط9,دار الفرابي, لبنان,2007م.

80. –كمال محمد,ليبيا الشقيقة ولاية برقة,ط1,دار الهناء,مصر,1955م.

81. –ياغي إسماعيل,أحمد و آخرون,تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر–قارة إفريقيا,ج2,ط10,دار المريخ للنشر و التوزيع,الرياض,1993م.

82. –ياغي اسماعيل احمد,تاريخ العالم العربي المعاصر,ط1,الناشر مكتبة العبيكان,الرياض,2000م.

الرسائل الجامعية:

1. السنوسي ابراهيم عبد السيد,المقاومة الليبية للغزو الايطالي في الفترة1911-1918 في مدن شرق ليبيا,دراسة تحليلية,رسالة ماجستير معهد البحوث و دراسات العالم الاسلامي, جامعة ام درمان الاسلامية,جمهورية السودان,2012م.

2. بن الصغير خالد,المغرب و بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر منشورات كلية الاداب و العلوم الانسانية,سلسلة رسائل و اطروحات رقم 34,مطبعة النجاح الجديدة,الدار البيضاء,1997م.

3. بن سيفي عز الدين, العلاقات الجزائرية المغربية(1246-1330هـ)(1930-1912م)رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر,جامعة ابي بكر بلقايد,تلمسان ,2017-2018م.

4. بن عدة عبد لجمليد,مظاهر الاصلاح الديني و الاجتماعي,رسالة ماجستير,كلية الاداب و العلوم الانسانية,قسم التاريخ,جامعة الجزائر,1993م.

5. هبلول مروة,ماضي سهيلة ,الامتيازات الاجنبية و فرض الحماية على المغرب الاقصى1844-1912م,مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص المغرب العربي المعاصر,جامعة8ماي1945,قالمة,2019/2018م.

6. بوسيلت فهيمة,التنافس الاوروبي,على المغرب الاقصى(1880-1912)رسالة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر,جامعة محمد خيضر,بسكرة,2016/2015م.

7. خيالة سامي هاشم,موقف الدول الاوروبية من الحرب الايطالية الليبية 1911,اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث,جامعة سانت كليمانتس,2010م

8. عبو نجاة,التحرر الوطني وحدة المغرب العربي لدى احمد بن بلة و صالح بن يوسف,دراسة تاريخية مقارنة1945-1961م,اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغاربي الحديث و المعاصر,جامعة بوضياف المسيلة,2014/2013م

9. غازي محمد,التنافس الاوروبي حول المغرب الاقصى,على ضوء المؤتمرات الدولية(1884-1912)شهادة ماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر,جامعة احمد دراية,ادرار,2019/2018م.

10. معزة عز الدين,فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال1889-1985,مذكرة ماجستير,كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية,جامعة منتوري قسنطينة,قسم التاريخ,2005م.

11. ملال وهيبة و بدة احلام,التنافس الاوروبي على المغرب الاقصى (1881-1912)مذكرة تخرج لنيل الماستر في التاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر,جامعة8ماي1945,قالمة,2019/2018م.

المجلات:

1. القطعاني فادية عبد العزيز,الحركة الوطنية المغربية1912-1937,اجمللة الجامعة,العدد السادس عشر,اجمللد الاول,جامعة بنغازي,فبراير2014م.

2. بورنمي لبنى,الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية,مقاربة تاريخية-قانونية,مجلة البحثية,كلية الحقوق جامعة محمد الخامس,السويسي,سلا,ع1, 2013.

3. خورشيد سراب جبار,العلاقات المغربية الالمانية,مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية.

4. قدارة فاتح رجب,الدولة العثمانية في اثار الشيخ الطاهر الزاوي,اجمللة الجامعة,جامعة الزاوية,ليبيا,العدد السادس عشر,اجمللد الرابع,نوفمبر2014م.

5. مجلة دعوة الحق,العدد184-185(العددان2و3)ربيع الاول و ربيع الثاني 1398فبراير و مارس1978م.

الموسوعات:

1. الكيالي عبد الوهاب,موسوعة السياسة,ج4.
2. الموسوعة العربية المسيرة,1965م.
3. نجيب زينب,الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الاندلس,دار الامير للنشر,بيروت,1995م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المختصرات	
المقدمة:	**أ-ث**
الفصل الأول:أوضاع المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي(1830-1912م)	**42-8**
المبحث الأول: الأوضاع السائدة في الدول المغاربية في إطار التنافس الأوروبي.	**36-9**
المبحث الثاني: الأوضاع في المغرب الأقصى.	**42-37**
الفصل الثاني:التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية.	**69-44**
المبحث الأول: المؤتمرات الدولية.	**64-45**
المبحث الثاني: العلاقات المغربية الأوروبية.	**69-64**
الفصل الثالث:التدخل الأوروبي في المغرب الأقصى(1900-1912م).	**92-71**
المبحث الأول: الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأوروبية حول المغرب الأقصى.	**80-71**
المبحث الثاني: انعكاسات الاتفاقيات الدولية على المغرب الأقصى.	**92-81**
الخاتمة:	**95-94**

الملاحق:	103-97
قائمة المصادر والمراجع:	115-105
فهرس الموضوعات:	118-117

فهرس الموضوعات